دراسات

في

أسانيد الكتب الروائية

(الكافي)

﴿ ١ ﴾

هل رواية «علي بن حديد»، عن «سماعة بن مهران»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٢٠ ح ١٤، كتاب العقل والجهل (١).

السند: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ سَمٰاعَةَ ابْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوَالِيهِ، فَجَرَى ذِكْرُ ٱلْعَقْلِ وَٱلْجَهْلِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: اِعْرِفُوا ٱلْعَقْلَ وَجُنْدَهُ وَٱلْجَهْلَ وَجُنْدَهُ تَهْتَدُوا.

قَالَ سَمٰاعَةُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ لَا نَعْرِفُ إِلَّا مَا عَرَّفْتَنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: إِنَّ ٱللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ ٱلْعَقْلَ وَهُوَ أَوَّلُ خَلْقٍ مِنَ ٱلرُّوحَانِيِّينَ عَنْ يَمِينِ ٱلْعَرْشِ مِنْ نُورِهِ «الحديث».(١)

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي بعد ذكر هذا السند: «كأنّه

---

(١) هكذا في المحاسن: ج ١ ص ٣١١ باب العقل ح ٢٢ من الطبعة الحديثة، والخصال: ٥٨٨ ح ١٣ «أبواب السبعين»، وعلل الشرايع: ١/ ١٣٨ ح ١٠ «ب ٩٦ علّة الطبايع والشهوات»، وبحار الأنوار: ١/ ١٠٩ ح ٧.

سقطت الواسطة بين علي بن حديد وبين سماعة»[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية عليّ بن حديد، عن سماعة بن مهران كانت غير مرسلة، وذلك للأسباب التالية:

الأوّل: قرب الطبقة؛ لأنّ «سماعة بن مهران» ذكره البرقي والشيخ في رجالهما من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٢].

وكونه حيّاً إلى سنة اثنين وسبعين ومائة، كما يظهر من رواية أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي عنه[٣].

لأنّ الإمام الرضا عليه السلام سنّه عليه السلام عند صدور هذه الرواية كان ثلاث وأربعين سنة وكان سنّ البزنطي تسع وثلاثون، وحيث إنّ الإمام ولد سنة ثمان وأربعين ومائة[٤]، فلو أضفنا إليه ثلاث وأربعين بلغت السنة إلى واحد وتسعين مائة، فإذا أنقصنا عنه تسع وثلاثون وهي سنّ البزنطي عند صدور الرواية صارت النتيجة ١٥٢ وهي سنة التي ولد البزنطي فيها.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٤٢٣، وتجريد أسانيد الكافي: ٥٩١ /٢٦٢.

(٢) رجال البرقي: ٤٤ و٤٨، ورجال الطوسي: ٢١٤ رقم١٩٦ و٣٥١ رقم ٤.

(٣) الخرائج، ص ٣٦٥، حيث روى عن إسماعيل بن مهران أنّه قال: أتيت الرضا عليه السلام يوماً أنا وأحمد البزنطي بصرياً وكنا تشاجرنا في سنّه فقال أحمد: إذا دخلنا عليه فذكّرني حتّى أسئله عن سنّه فإنّي قد أردت ذلك غير مرّة فأنسى فلمّا دخلنا عليه وسلّمنا وجلسنا أقبل على أحمد كان أوّل ما تلكم به أن قال: «يا أحمد كم أتى عليك من السنين، فقال: تسع وثلاثون، فقال: ولكن أنا قد أتت عليّ ثلاث وأربعون سنة».

(٤) راجع: الكافي، ١ /٤٨٦ باب ٢١.

وأمّا «علي بن حديد» فقد عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام[١]، ولكنّه أدرك أبا الحسن الكاظم عليه السلام أيضاً؛ لتصريح النجاشي في ترجمته: «إنّه روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام»[٢]، ويؤيّده ما رواه الكليني بإسناده عن عليّ بن حديد، قال: قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام[٣] ...، وكذلك ما رواه الكشي بإسناده عن عليّ بن حديد المدائني قال: سمعت من سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام[٤]، وما رواه الشيخ في المصباح في عمل أوّل ليلة من رجب عن عليّ بن حديد قال: كان أبو الحسن الأوّل يقول وهو ساجد...[٥].

فعلى هذا، لا مانع من رواية عليّ بن حديد، عن سماعة من حيث الطبقة.

الثاني: رواية من كان في طبقة عليّ بن حديد، عن سماعة بن مهران كالحسن ابن محبوب[٦]، المتوفّى سنة ٢٢٤، والحسن بن عليّ بن فضّال[٧]، المتوفّى سنة ٢٢٤، وصفوان بن يحيى[٨]، المتوفّى سنة ٢١٠، والبزنطي[٩]، المتوفّى سنة ٢٢١، وابن أبي عمير[١٠]، المتوفى سنة ٢١٧، وهم من الطبقة السادسة.

---

(١) رجال الطوسي: ٣٨٢ رقم ٢٤، و٤٠٣ رقم ١١، ورجال البرقي: ٥٥.

(٢) رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٧.

(٣) الكافي: ٤/١٥١ ح ٥.

(٤) رجال الكشّي: ٤٨٢ رقم ٩٠٨، وعنه البحار: ٥/٣١٢ ح ٧٧، وفيه سمعت من يسأل أبا الحسن عليه السلام.

(٥) مصباح المتهجّد: ٧٩٨.

(٦) الكافي: ٤/٣٧٢ ح ٥، و٦/٢٤٧ ح ١، والتهذيب: ٥/٣٣٠ ح ٥١.

(٧) الكافي: ٥/٨٥ ح ٥.

(٨) التهذيب: ٤/٢٢٩ ح ٤٨، و٢٩٢ ح ٢٠.

(٩) الكافي: ٤/٥٥ ح ٤، و٣٠٥ ح ٩، و٣٧٧ ح ١٢، و٤٧١ ح ٧.

(١٠) الكافي: ١/٤٣١ ح ٨٩، والتهذيب: ١٠/١٨٦ ح ٢٨.

الثالث: وجود الرواية المبحوث عنها في عدّة مصادر أخرى، كالمحاسن والخصال وعلل الشرايع والبحار والوسائل، وفي الجميع: «عليّ بن حديد، عن سماعة» من دون واسطة[١].

تتمة:

ينبغي الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأوّل: نسب الصدوق في الفقيه[٢]، والشيخ في رجاله[٣]، في أصحاب الكاظم عليه السلام الوقف إلى سماعة بن مهران.

ولكنّ البرقي[٤]، والكشّي[٥]، والنجاشي[٦] ذكروه من دون أن ينسبوا إليه الوقف؛ بل الأخير ذكر لفظ «ثقة» في ترجمته مرّتين.

---

(١) المحاسن: ١/ ٣١١ ح٢٢، الطبعة الحديثة، لمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.، والخصال: ٥٨٩ ح١٣، (أبواب السبعين)، وعلل الشرايع: ١/ ١٣٩ ح ١٠ ب ٩٦، (علّة الطبايع والشهوات)، وبحار الأنوار: ١/ ١٠٩ ح٧، ومستدرك الوسائل: ١/ ٨٢ ح٣٤، و١١/ ٢٠٥ ح١٢٧٤٦.

(٢) من لايحضره الفقيه: ٢/ ١٢١ ذيل ح ١٩٠٢.

(٣) رجال الطوسي: ٣٥١ رقم ٤.

(٤) رجال البرقي: ٤٤ و٤٨.

(٥) وفيه بإسناده عن الحسن بن قياما الصيرفي قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام وقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ قال: مضى كما مضى آباؤه! فقلت: فكيف أصنع بحديث حدّثني به زرعة بن محمّد الحضرمي عن سماعة بن مهران، أنّ أبا عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حسد يوسف عليه السلام، ويغيب كما غاب يونس، وذكر ثلاثة أُخر، قال: كذب زرعة، ليس هكذا حديث سماعة، إنّما قال: صاحب هذا الأمر ـ يعني القائم عليه السلام ـ فيه شبه من خمسة أنبياء، ولم يقل ابني...». رجال الكشّي: ٤٧٧ رقم ٩٠٤.

(٦) رجال النجاشي: ١٩٣ رقم ٥١٧.

قال السيّد الخوئي: «وظاهر كلام النجاشي من تكرير كلمة «ثقة»، وعدم التعرّض لوقفه، عدم وقفه، وهذا هو الظاهر، فإنّ سماعة من أجلّ الرواة ومعاريفهم، فلو كان واقفيّاً لشاع وذاع، كيف ولم يتعرّض لوقفه البرقي والكشّي وابن الغضائري[١]، ولم ينسب القول به إلى غير الصدوق ـ قدّس سرّه ـ»[٢].

وقال المحقّق التستري: «بل الأظهر أنّه لمّا كان ابن سماعة واقفيّاً، وكان ذلك في بال الصدوق توهّم في فقيهه ـ لما لم يراجع ـ أنّه سماعة»[٣].

الأمر الثاني: نقل النجاشي في ترجمة سماعة بن مهران، عن أحمد بن الحسين: «بأنّه وجد في بعض الكتب أنّه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام»[٤].

ولكنّه مردود بوجوه، أهمّها: كثرة روايته عن الكاظم عليه السلام كما صرّح به النجاشي بعد نقل كلام أحمد بن الحسين المتقدّم قائلاً: «وليس اعلم كيف هذه الحكاية، لأنّ سماعة روى عن أبي الحسن عليه السلام وهذه الحكاية تتضمّن أنّه مات في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام»[٥].

---

(١) الظاهر أنّ ما نسبه إلى ابن الغضائري غير صحيح؛ لأنّه لم يتعرّض إيّاه اصلاً. راجع: مجمع الرجال: ٣/١٧٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٩ رقم ٥٥٤٦.

(٣) قاموس الرجال: ٥/٣٠٤ رقم ٣٤٢٠.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٣ رقم ٥١٧.

(٥) قال السيّد الخوئي: ما ذكره النجاشي من رواية سماعة عن أبي الحسن عليه السلام وهي كثيرة، فقد روى بعنوان: «سماعة»، عن أبي الحسن عليه السلام، في ثمانية موارد، وعن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، في موردين، وعن أبي الحسن الماضي عليه السلام في مورد واحد، وعن أبي الحسن موسى عليه السلام، في خمسة موارد، وعن أبي إبراهيم عليه السلام، في خمسة موارد، وعن العبد الصالح، في ←

ورواية من لم يدرك الإمام الصادق عليه السلام عنه، كابن أبي عمير، وابن محبوب، وابن فضّال، والبزنطي، وصفوان كما مرّ.

قال المحقّق التستري: «فلو كان مات في حياته عليه السلام، لما كان هؤلاء أدركوه حتّى يرووا عنه» ثمّ اتّخذ رواية شاذان بن الخليل[١]، وعليّ بن حديد دليلاً آخر على بقائه بعد الصادق عليه السلام[٢]، وقريب منه عن السيّد الخوئي[٣].

وممّا يؤيّد بقاء سماعة بعد الصادق عليه السلام ما رواه الصفّار ـ في البصائر، باب أنّ الأئمّة عليهم السلام يزورون الموتى ـ بإسناده عن سماعة بن مهران، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام فأطلت الجلوس عنده، فقال: أتحبّ أن ترى أبا عبد اللّه عليه السلام؟ فقال: وددت واللّه! فقال: قم وادخل ذلك البيت، فدخلت البيت، فإذا هو أبو عبد اللّه صلوات اللّه عليه قاعد[٤].

← ثلاثة موارد.

وروى بعنوان: «سماعة بن مهران»، عن أبي الحسن عليه السلام، في أربعة موارد، وعن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، في مورد واحد، وعن أبي الحسن الماضي عليه السلام في ثلاثة موارد، وعن أبي الحسن موسى، في ثلاثة موارد، وعن عبد صالح، في مورد واحد. راجع: معجم رجال الحديث: ٨ / ٣٠٠ رقم ٥٥٤٦، وص ٤٦٨، و ٤٨١.

(١) الكافي: ٤ / ٢٤١ ح ١.

(٢) قاموس الرجال: ٥ / ٣٠٦ و ٣٠٧ رقم ٣٤٢٠، (ط. الحديثة).

(٣) راجع: معجم رجال الحديث: ٨ / ٣٠٠ رقم ٥٥٤٦.

(٤) بصائر الدرجات: ٢٧٦ ح ٨.

﴿ ٢ ﴾

هل رواية «علي بن إبراهيم»، عن «أبي هاشم الجعفري»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٢٣ ح ١٨، كتاب العقل والجهل (١).

السند: «عَلِيٌّ، [عَنْ أَبِيهِ]، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ٱلرِّضَا عليه السلام، فَتَذَاكَرْنَا ٱلْعَقْلَ وَٱلْأَدَبَ، فَقَالَ: يَا أَبَا هَاشِمٍ! الْعَقْلُ حِبَاءٌ مِنَ ٱللَّهِ، وَٱلْأَدَبُ كُلْفَةٌ، فَمَنْ تَكَلَّفَ ٱلْأَدَبَ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَكَلَّفَ ٱلْعَقْلَ لَمْ يَزْدَدْ بِذَلِكَ إِلَّا جَهْلاً».(١)

وفي الطبعة القديمة: «عليّ، عن أبي هاشم الجعفري، عن الرضا عليه السلام...».

أقوال العلماء:

قال المحقّق الأردبيلي في ترجمة أبي هاشم الجعفري ـ بعد ذكر رواية علي بن إبراهيم عنه في التهذيب ـ(٢): «الظاهر أنّ ما في الكافي [أي عليّ، عن أبيه، عن أبي هاشم] هو الصواب؛ بقرينة اتّحاد الخبر، وكون ما في التهذيب مأخوذاً منه،

---

(١) كذا في الوافي: ١/ ١٠٩ ح ٢١. وسيأتي مثل هذا السند في التهذيب: ٣/ ٣٢٧ ح ١٠٢١، باب الصلاة على الأموات، وفيه: عليّ بن إبراهيم، عن أبي هاشم الجعفري.

(٢) التهذيب: ٣/ ٣٢٧ ح ٤٧.

وكثرة رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عنه. واللّه أعلم»[١].

وقال السيّد البروجردي في تجريد أسانيد الكافي: «وفي روايته [أي علي بن إبراهيم] عن أبي هاشم الجعفري نظر وتأمّل»[٢].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في عنوان أبي هاشم الجعفري، عند ذكر رواية علي بن إبراهيم عنه: «كونها مسندة، محلّ تأمّل»[٣].

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر رواية عليّ بن إبراهيم عن أبي هاشم الجعفري بواسطة أبيه: «و هو الصحيح الموافق للوسائل[٤]؛ لأنّ عليّ بن إبراهيم، لم تثبت روايته عن أبي هاشم الجعفري بلا واسطة أبيه، وأمّا أبوه فقد روى عن أبي هاشم في عدّة موارد.

وكلمة «عن أبيه» في نسخة المرآة والطبعة القديمة أيضاً موجودة، وعلّق عليه المجلسي بأنّ جملة «عن أبيه» غير موجودة في أكثر النسخ»[٥].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «لم يدرك علي بن إبراهيم أبا هاشم الجعفري، ولم يثبت روايته عنه، بخلاف أبيه؛ فإنّه يروي عنه في غير موضع».

---

(١) جامع الرواة: ٢ / ٤٢٢.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ٢٩٨ رقم ٧.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٤٤٢.

(٤) راجع: وسائل الشيعة: ٣ / ١٣٠ ح٣٢٠٨، (ط. آل البيت)، و٢ / ٨١٢ ح١، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٥) معجم رجال الحديث: ١ / ٣٢٢ رقم ٣٣٢.

التحقيق:

لم نظفر بتاريخ ولادة عليّ بن إبراهيم، ولا وفاته، غير أنّ في بعض الأسانيد ما يدلّ على أنّه كان حيّاً في سنة سبع وثلاثمائة، ووفاة طبقته كانت في حدود عشر وثلاثمائة[١].

وأمّا أبو هاشم الجعفري، فهو داود بن القاسم، كان من أصحاب الرضا، والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام[٢]، وتوفّي سنة إحدى وستّين ومائتين[٣].

فعلى هذا، لا مانع من رواية عليّ بن إبراهيم عنه من حيث الطبقة؛ لأنّ بين سنة إحدى وستّين ومائتين، وبين سنة عشر وثلاثمائة، تكون حدود خمسين سنة، فلو أضفنا إليها عشرين سنة حتى يمكن تحمل الحديث عنه، يصير عمره حدود سبعين سنة، وهو عمر متعارف.

ويؤيّد ذلك رواية عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن خالد الطيالسي[٤] المتوفّى سنة تسع وخمسين ومائتين[٥].

ولكن يستظهر من تتبّع أسانيد روايات عليّ بن إبراهيم، عن أبي هاشم الجعفري، سقوط الواسطة في السند المبحوث عنه؛ لأنّ جميع ما رواه عليّ بن إبراهيم عنه كانت مع الواسطة[٦] إلّا في هذا الموضع.

---

(١) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١/١١٩.

(٢) رجال الطوسيّ: ٣٧٥ رقم ١، و٤٠١ رقم ١، و٤١٤ رقم ١، و٤٣١ رقم ١.

(٣) تاريخ بغداد: ٨/٣٦٩ رقم ٤٤٧١، وتاريخ الطبري: ٥/٥٠١، ط. دار الكتب العلمية.

(٤) الكافي: ١/١٠٧ ح ١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠.

(٦) الكافي: ٣/٢١٥ ح٢، ٦/١٩٩ ح٣، ٢٢٩ ح٤، والتهذيب: ٦/١٠٩ ح٨، ٨/٢٤٧ ح١٢٣ و....

ويؤيد ذلك وجود «عن أبيه» في الوافي[١]، وفي بعض نسخ الكافي أيضاً.

مضافاً إلى أنّ عليّ بن إبراهيم كان في قم، وأبو هاشم الجعفري كان في بغداد، وحمل إلى سامراء، وحبس هناك في سنة اثنتين وخمسين ومائتين[٢]، ولم يثبت لقاؤه له، ولعلّ هذا كان موجباً لروايته عنه مع الواسطة.

(١) الوافي: ١ / ١٠٩ ح ٢١.

(٢) تاريخ بغداد: ٨ / ٣٦٩ رقم ٤٤٧١.

﴿ ٣ ﴾

وقوع التصحيف في «الحسن بن أبي الحسين الفارسي» و«عبد الرحمن بن زيد»

المصدر: الكافي: ١/ ٣٠ ح ١، كتاب فضل العلم (٢)، باب فرض العلم (١).

السند: «أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ أَبِي ٱلْحُسَيْنِ ٱلْفَارِسِيِّ، عَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: طَلَبُ ٱلْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَلا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بُغَاةَ ٱلْعِلْمِ».

أقوال العلماء:

ورد في الكافي ثلاثة أسانيد كما يلي:

الأوّل: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي، عن سليمان بن جعفر الجعفري[1].

الثّاني: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن أبي الحسن (خ ل الحسين)

---

(١) الكافي: ٢/ ٦٠٣ ح ١.

الفارسي عمّن حدّثه[١].

الثالث: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن الحسين الفارسي، عن سليمان بن حفص البصري[٢].

أورد السيّد البروجردي هذه الأسانيد في ترتيب أسانيد الكافي، وقال في ذيل الأخير: «أظنّ أنّ الحسن بن الحسين الفارسي، والحسن بن أبي الحسين الفارسي في السندين السابقين رجل واحد، وأنّه سقط أبي هنا، أو زيد فيهما سهواً»[٣].

وقد عدّ السيّد الخوئي «الحسن بن أبي الحسن الفارسي» متّحداً مع «الحسن ابن أبي الحسين الفارسي» وقال: «في بعض نسخ الكافي الحسن بن أبي الحسين الفارسي وهو الصحيح بقرينة سائر الروايات»[٤]، وعنون الحسن بن الحسين الفارسي مستقلًّا من دون إشارة إلى التصحيف أو الاتّحاد[٥].

والذي يظهر من كلام المحقق الزنجاني، اتّحاد كلّ العناوين المذكورة، وصحّة الحسن بدل الحسين[٦].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي، ذيل عنوان «عن أبيه » في السند المبحوث عنه: «في البصائر ص ٢، إبراهيم بن هاشم، عن الحسن

---

(١) المصدر نفسه: ٣/ ٣٠٠ ح ٢.

(٢) الكافي: ٦/ ٢٨٣ ح ١، و ٢٨٤ ح ١، و ٢٨٥ ح ٣، وفيه: عن سليمان بن حفص من دون قيد البصري.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٩١.

(٤) معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٧٧ رقم ٢٦٨٢، وراجع الرقم ٢٦٨٤، في نفس الصفحة.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ٣٠٨ رقم ٢٧٨٢.

(٦) الجامع في الرجال: ١/ ٤٨٢، و ٥٩٠.

ابن زيد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، وفي نسخةٍ الحسين ابن زيد، وفي نسخةٍ إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن أبي الحسن الفارسي، عن عبد الرحمن بن الحسن بن زيد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام».

وقال أيضاً ذيل عنوان عبد الرحمن بن زيد: «في بعض النسخ زيادة «بن الحسين» قبل زيد، وهو الصواب، وحكى في جامع الرواة ثبوت «عبد اللّه» بدل «عبد الرحمن» في بعض النسخ، وهو الظاهر الموافق لكتب الأنساب، ويظهر أيضاً من سبر الأسانيد».

التحقيق:

في السند بحثان:

الأوّل: هل الصحيح الحسن بن أبي الحسين (الحسن خ ل)، أو الحسن بن الحسين ؟

الثاني: هل الصحيح عبد الرحمن بن زيد أو عبد اللّه بن زيد؟

أمّا الأوّل: فقد ورد بعنوان: «**الحسن بن الحسين الفارسي**» في ثلاثة موارد، روى في جميعها عن سليمان بن حفص البصري، وروى عنه إبراهيم بن هاشم[1].

وبعنوان «**الحسن بن أبي الحسين الفارسي**» في ثلاثة موارد أيضاً، روى في موردين منها: عن سليمان بن جعفر الجعفري، وفي مورد منها: عن عبد

(١) الكافي: ٦/ ٢٨٣ ح١، و٢٨٤ ح١، و٢٨٥ ح٣.

الرحمن ابن زيد كما في السند المبحوث عنه، وروى عنه في جميع ذلك إبراهيم ابن هاشم[١].

وبعنوان «**الحسن بن أبي الحسن الفارسي**» في موردين، روى في مورد عمّن حدّثه، وروى عنه إبراهيم بن هاشم[٢].

وفي مورد آخر روى عن عبد اللّه بن الحسن بن زيد، وروى عنه ابن أبي إسحاق[٣].

ولا يخفى أنّ «ابن أبي إسحاق» مصحّف «أبي إسحاق» وهو كنية إبراهيم بن هاشم، كما صرّح به السيّد الخوئي[٤].

فنقول: الظاهر أنّ المراد من «الحسن بن الحسين» و«الحسن بن أبي الحسين» و«الحسن بن أبي الحسن» رجل واحد؛ بقرينة اتّحاد الراوي في جميع الموارد، وهو إبراهيم بن هاشم كما لاحظت. واتّحاد المروي عنه في أكثر الموارد.

وبما أنّ الرجل لم يعنون في الكتب الرجاليّة، فتعيين الصحيح من العناوين أمر مشكل.

مضافاً إلى أنّه لم تترتّب عليه ثمرة عمليّة؛ لكونه مجهولاً على جميع عناوينه.

---

(١) الكافي: ٢ / ٦٠٣ ح ١، و٣ / ١٥ ح ٥، والتهذيب: ١ / ٣٧٩ ح ٣٥.

قال المحقّق الأردبيلي في الأوّل: علي بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي الحسين الفارسي في نسخة، وأخرى عن الحسن بن الحسين القاساني.... جامع الرواة: ١ / ٣٧٧، (ترجمة سليمان ابن جعفر).

(٢) الكافي: ٣ / ٣٠٠ ح ٢.

(٣) التهذيب: ٧ / ٨٠ ح ٥٧.

(٤) حيث قال: «كذا في الطبعة القديمة والوافي أيضاً، ولكن في الوسائل: أبو إسحاق بدل ابن أبي إسحاق وهو الصحيح؛ فإنّ أبا إسحاق هو إبراهيم بن هاشم، الذي هو راوٍ عن الحسن ابن أبي الحسن (ابن الحسين) الفارسي في جميع الروايات على ما يأتي». راجع: معجم رجال الحديث: ٤ / ٢٧٦ رقم ٢٦٨٢، و٢٢ / ٩٣ رقم ١٤٩٦٢.

وأمّا الثاني: الظاهر صحّة «عبد اللّه بن زيد» بدل «عبد الرحمان»، والمراد منه «عبد اللّه بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين عليهم السلام» حيث روى الصفّار هذه الرواية بعينها في البصائر[١]، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن زيد بن عليّ بن الحسين عليهم السلام عن أبيه، كما في النسخة المطبوعة، وفي نسخة أخرى: الحسين بن زيد، كما تقدّم عن السيّد الشبيري الزنجاني، وهو الصحيح، والمراد منه الحسين بن زيد بن عليّ المعروف بذي الدمعة. وله ابن، يسمّى بـ«عبد اللّه»؛ ولذا كُنّي بأبي عبد اللّه[٢]، يروي عن أبيه كثيراً، وروى عنه الحسن بن أبي الحسين الفارسي[٣].

ويؤيّد ذلك أنّ المحقّق الأردبيلي ذكر هذا السند في ترجمة عبد الرحمان بن زيد ابن أسلم، وقال: «وفي نسخة عبد اللّه بن زيد»[٤].

مضافاً إلى أنّه لم نجد في الأنساب للحسين بن زيد بن عليّ، ابناً يسمى بـ«عبد الرحمن» على ما فحصنا.

فتبيّن ممّا ذكرنا عدم تماميّة ذكر هذا السند في ترجمة «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم» كما فعله بعض[٥].

---

(١) بصائر الدرجات: ٢ ح ١.

(٢) راجع: المجدي في الأنساب: ١٥٩. ذكر فيه: عبد اللّه بن الحسين بن زيد، وقال: بأنّه كان محدّثاً، فهماً. وعمدة الطالب: ٢٤١ ترجمة أبيه: الحسين ذو العبرة ويكنّى أبا عبد اللّه، وكذا مقاتل الطالبيّين: ٣٣١ رقم ٣٠، وبحار الأنوار: ٤٧/ ٣٠٦ ح ٢٦.

(٣) راجع: التهذيب: ٧/ ٨٠ ح ٥٧ والخصال: ٢٢٣ ح ٥٤، ٢٥١ ح ١٢٠، ٢٢٦ ح ٦٠.

(٤) جامع الرواة: ١/ ٤٥٠.

(٥) جامع الرواة: ١/ ٤٥٠، وقاموس الرجال: ٦/ ١٠٨ رقم ٤٠١٨، ومعجم رجال الحديث: ٩/ ٣٢٧ رقم ٦٣٧٠، وص ٣٢٨ رقم ٦٣٧٢.

﴿ ٤ ﴾

هل رواية «ابن محبوب»، عن «هشام بن سالم» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٠ ح ٤، كتاب فضل العلم (٢)، باب فرض العلم (١).

السند: «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ غَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ٱلسَّبِيعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: أَيُّهَا ٱلنَّاسُ اعْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ ٱلدِّينِ طَلَبُ ٱلْعِلْمِ وَٱلْعَمَلُ بِهِ، أَلَا وَإِنَّ طَلَبَ ٱلْعِلْمِ أَوْجَبُ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ ٱلْمَالِ، إِنَّ ٱلْمَالَ مَقْسُومٌ مَضْمُونٌ لَكُمْ قَدْ قَسَمَهُ عَادِلٌ بَيْنَكُمْ وَضَمِنَهُ وَسَيَفِي لَكُمْ، وَٱلْعِلْمُ مَخْزُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ وَقَدْ أُمِرْتُمْ بِطَلَبِهِ مِنْ أَهْلِهِ، فَاطْلُبُوهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «الظاهر سقوط أبي أُسامة بين ابن محبوب وهشام بن سالم»[1].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «يأتي رواية أبي أُسامة عن هشام في ص ٣٣٥؛ لكن هشام بن سالم من مشايخ ابن محبوب، وقد أكثر من

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٦٢ و تجريد أسانيد الكافي: ٦٨١ رقم ٩٩.

الرواية عنه، ولا يبعد كون الصواب «وهشام بن سالم» في الموضعين، وقد روى الخبر الآتي: ابن محبوب، عن هشام بن سالم بلا واسطة، على ما في طريق آخر للخبر. وروى صدره في ذيل خبرٍ، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، في ص ٣٣٩، ويأتي السند الأوّل معطوفاً هشام بن سالم على أبي أُسامة في ص ١٧٨».

التحقيق:

روى الكليني السند المعنون للخطبة المنقولة عن أمير المؤمنين عليه السلام في موارد متعدّدة، وبطرق مختلفة:

١ ـ روى في موردين بإسناده: «عن ابن محبوب، عن أبي أُسامة، عن هشام ابن سالم، عن أبي حمزة»(١).

٢ ـ وفي ثلاثة موارد: «عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة»(٢).

٣ ـ وفي مورد «عن ابن محبوب، عن أبي أُسامة، عن أبي حمزة»(٣).

٤ ـ وفي موردٍ آخر: «عن ابن محبوب، عن أبي أُسامة وهشام، عن أبي حمزة»(٤).

الظاهر صحّة الطريق الأخير أي كون هشام معطوفاً على أبي أُسامة، وكلمة

---

(١) الكافي: ١/٣٣ ح ١، و ١/٣٣٥ ح ٣.

(٢) الكافي: ١/٣٠ ح ٤، (السند المذكور في العنوان)، ٣٣٥ ح ٣، و ٣٣٩ ح ١٣.

(٣) الكافي: ١/١٧٨ ح ٧.

(٤) الكافي: ١/١٧٨ ح ٧.

«عن» في الطريق الأوّل مصحّف «واو»، ويدلّ على ذلك أمران:

الأوّل: أنّ أبا أُسامة، وهشام بن سالم كليهما من طبقة واحدة[١]، فالعطف بينهما هو الأقرب.

الثاني: رواية ابن محبوب عن كلّ من أبي أُسامة[٢]، وهشام بن سالم[٣]، في موارد كثيرة.

فعلى هذا، لم يكن منع في رواية ابن محبوب عن هشام من دون واسطة.

ولعلّ وجه كلام السيّد البروجردي، في سقوط «أبي أُسامة» في بعض الطرق المنتهية إلى الخطبة المذكورة؛ هو ثبوتها في بعض الطرق المذكورة الأخرى.

وأمّا سقوط الواسطة في جميع الموارد، التي روى فيها ابن محبوب عن هشام فهو بعيد جدّاً؛ لأنّ هشاماً من مشايخ ابن محبوب، وكَثُرت رواياته عنه، بحيث تبلغ رواياته عنه في الكتب الأربعة وغيرها زهاء مائتين وأربعين مورداً على ما فحصناه[٤].

---

(١) لأنّ هشام بن سالم كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام [رجال الطوسي: ٣٢٩ رقم ١٧ و٣٦٣ رقم ٢] وعُدّ من الطبقة الخامسة [الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ١٣٤].
وأبا أُسامة زيد الشحّام كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام [رجال الطوسي: ١٢٢ رقم ٢ و١٩٥ رقم ٢] وقال النجاشي: روى عن أبي عبد اللّه وأبي الحسن عليهما السلام [رجال النجاشي: ١٧٥ رقم ٤٦٢]. وعدّ من الطبقة الخامسة [الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٤٠٥].

(٢) كما في الكافي مضافاً إلى ما مرّ: ٢/ ١٤٥ ح٩، ١٩٩ ح١، ٥/ ٢٢٣ ح٣، ٦/ ٢٢٨ ح٣.

(٣) تبلغ روايات ابن محبوب، عن هشام بن سالم في الكتب الأربعة أكثر من مائة مورد.

(٤) منها الكافي: ١/ ١٨٠ ح ٣، ١٨٨ ح١٤، ٣٠٧ ح٧، ٣٣٣ ح٢، ٣٣٥ ح٣، ٣٣٩ ح١٣، ٣٨٢ ح١، ٣٩٨ ح٣، ٣٩٨ ح٥، ٤٠٧ ح١، ٤٣٠ ح٨٤، ٤٥٧ ح١٠ و٤٨٦ ح١.

﴿ ٥ ﴾

هل رواية «محمّد بن سنان»، عن «إسماعيل بن جابر»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١ / ٣٣ ح ٥، كتاب فضل العلم(٢) باب صفة العلم وفضل...(٢).

السند: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ٱلْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ، وَٱلْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَٱلْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: الْعُلَمَاءُ مَنَارٌ، وَٱلْأَتْقِيَاءُ حُصُونٌ، وَٱلْأَوْصِيَاءُ سَادَةٌ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي عند ذكر رواية محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر: «رواية محمّد بن سنان عنه [إسماعيل بن جابر] إسنادها غير معلوم»[1].

التحقيق:

يمكن أن يقال في وجه التشكيك في رواية محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٦٨.

جابر: بأنّ إسماعيل من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[١]، ولم يثبت روايته عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام كما أشار إليه القهبائي[٢] والسيّد الخوئي[٣]، وعُدّ من الطبقة الرابعة[٤].

ومحمّد بن سنان من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام[٥]، وتوفّي سنة عشرين ومائتين[٦]، وعدّ من الطبقة السادسة[٧].

ولكن يلاحظ عليه: أوّلاً: بأنّ الشيخ قد ذكر إسماعيل بن جابر في أصحاب لكاظم عليه السلام، قائلاً: «روى عنهما[٨] أيضاً»[٩]. وهو ظاهر في روايته عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام كما لا يخفى.

وقد صرّح الكاظمي أيضاً بروايته عن الكاظم عليه السلام ، حيث قال في عنوان إسماعيل: « وأنّه ابن جابر الجعفي الثقة ... وروايته هو، عن أبي جعفر وأبي عبد اللّه والكاظم عليهم السلام »[١٠].

وورد في قرب الإسناد رواية «إسماعيل بن جابر عن أبي الحسن

---

(١) رجال الطوسي: ١٠٥ رقم١٨ و١٤٧ رقم٩٣.

(٢) مجمع الرجال: ١/٢٠٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ٣/١١٩ رقم ١٣٠٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٦٨.

(٥) كما في رجال الشيخ: ٣٦١ رقم ٣٩، ٣٨٦ رقم ٧، ٤٠٥ رقم ٣، ورجال البرقي:٤٨، ٥٤، ٥٧.

(٦) كما في رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٧) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٣٠.

(٨) أي الباقر والصادق عليهما السلام. معجم رجال الحديث: ٣/١١٨ رقم ١٣٠٢.

(٩) رجال الطوسي: ٣٤٣ رقم ١٣.

(١٠) هداية المحدّثين: ١٩.

الأوّل عليه السلام»[١]. واستدلّ علماؤنا بهذه الرواية في كتبهم الفقهيّة[٢].

وكذا روى الشيخ في التهذيب «عن إسماعيل بن جابر عن رجل صالح»[٣].

قال السيّد الخوئي: «إنّ إسماعيل بن جابر الذي ذكر الشيخ ـ قدّس سرّه ـ وذكر أنّ راوي كتابه صفوان، هو الذي أدرك الباقر عليه السلام، وروى عنه، وعن الصادق عليه السلام، وقد أدرك الكاظم عليه السلام أيضاً، ولكن لم تثبت روايته عنه عليه السلام، وإن كان من المظنون أنّه روى عنه عليه السلام أيضاً، وقد روى الشيخ ـ قدّس سرّه ـ بإسناده عن زكريا بن عمرو ، عن رجل ، عن إسماعيل بن جابر. قال : قال لي رجل صالح... الحديث، فإنّ المظنون أنّ المراد من (رجل صالح) هو الكاظم عليه السلام»[٤].

فعلى هذا، لا مانع من رواية محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر من حيث الطبقة.

ثانياً: كثرة رواية محمد بن سنان، عن إسماعيل في الكتب الأربعة بحيث تبلغ زهاء تسعين مورداً[٥]؛ وكذا له روايات كثيرة عنه في الجوامع الروائيّة

---

(١) قرب الإسناد: ٣٠٩ ح ١٢٠٥، عنه وسائل الشيعة: ١/ ١٥٠ ح ٣٧٤ (ط. آل البيت)، و١/ ١١٢ ح ٨ (ط. المكتبة الإسلامية).

(٢) راجع: كشف اللثام للفاضل الهندي: ١/ ٢٦٠، المستند للنراقي: ١/ ٣٢، الحدائق: للفاضل البحراني: ١/ ٢٠٣، رياض المسائل للسيّد علي الطباطبائي: ١/ ١٣٨، مصباح الفقيه للمحقّق الهمداني: ١/ ١٣، وكتاب الطهارة للشيخ الأنصاري: ١/ ١٠٠ و١٧٣.

(٣) التهذيب: ٧/ ٢٣٥ ح ٤٧، عنه وسائل الشيعة: ١٦/ ٣١٧ ح ٢١٦٤٧، و١٨/ ٤٢٩ ح ٢٣٩٨١، و٢٣/ ٣٠٣ ح ٢٩٦١٥.

(٤) معجم رجال الحديث: ٣/ ١١٩ رقم ١٣٠٢.

(٥) كما في الكافي: ١/ ٤٤ ح ٢، ٢/ ٢٩٩ ح ١، ٤/ ٣٢ ح ٤، ٥/ ٤٠٨ ح ١٣، ٦/ ٣٥٥ ح ١ و...، والتهذيب: ١/ ٣٧ ح ٤٠ و ١/ ٤١ ح ٥٤ و...، والاستبصار: ٣/ ٢١٨ ح ٧، و٤/ ٨١ ح ٤ و....

الأخرى[١]، والقول بالإرسال في جميع هذه الموارد بعيد جدّاً.

لو قيل: إنّ كلام السيّد البروجردي إشارة إلى ما ورد في الكشّي بأنّ محمّد بن سنان قال قبل موته: «كلّما حدّثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية، إنّما وجدته»[٢].

ليقال: لو كان كذلك؛ لجرى في جميع روايات محمّد بن سنان، ولا ينحصر بروايته عن إسماعيل بن جابر.

فتحصّل بأنّه لا إشكال في رواية محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر.

---

(١) كما في بصائر الدرجات: ٤٦٨ ح١، ٤٦٩ ح٤، المحاسن: ٢/ ٩٩ ح١٢٦١، ٣٧٠ ح٢٢٩٥، علل الشرايع: ٢٨ ح١ باب ١٦ و...، ثواب الأعمال: ٢٥٨ ح٤ باب عقاب من قتل الحسين بن علي عليهما السلام، كمال الدين: ١٣٤ ح٣، ١٣٦ ح٥، الخصال: ٢/ ٦٤٦ ح٣١، ٤٦٩ ح٤٤، الاختصاص: ٢٨٥، وكامل الزيارات :٧٨ ح٣، ١٠٨ ح٤ و... .

(٢) رجال الكشّي: ٥٠٧ رقم ٩٧٧.

﴿ ٦ ﴾

هل الصحيح: «المفضّل بن يزيد»، أو «بن مَرْثَد»، أو «بن مَزْيَد»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٢ ح ١، كتاب فضل العلم(٢)باب النهي عن القول ...(١١).

السند: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ ٱللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: أَنْهَاكَ عَنْ خَصْلَتَيْنِ فِيهِمَا هَلَاكُ ٱلرِّجَالِ، أَنْهَاكَ أَنْ تَدِينَ ٱللَّهَ بِٱلْبَاطِلِ وَتُفْتِيَ ٱلنَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي بعد ذكر عنوان «المفضّل بن مرثد»[١]، و«المفضّل بن مزيد»[٢]، و«المفضّل بن يزيد»[٣]: «الظاهر أنّ «مرثد» و«مَزْيَد» و«يزيد»، كلّها عبارة عن رجل واحد، وصحّف بعضها ببعض»[٤].

---

(١) الكافي: ٢/ ٥٥٣ ح ١٠ (ط. دار الكتب الإسلامية) «مزيد».

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٢ ح ١ (ط. دار الكتب الإسلامية) «يزيد».

(٣) المصدر نفسه: ٥/ ٦٠ ح ٣.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٦٦.

وذهب المحقّق الأردبيلي إلى أنّ «المفضّل بن يزيد» هذا، مصحّف «المفضّل بن مزيد»؛ حيث ذكر هذا السند في ترجمة المفضّل بن مزيد[١].

وقال المحقّق التستري في ذيل ترجمة المفضّل بن مزيد: «عدّه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام أيضاً، و«بن يزيد» في النسخة تصحيف»[٢].

وعنون أيضاً «المفضّل بن يزيد الكوفي»، وذكر السند المعنون، ثمّ قال: «العنوان بلا بُنيان، فالأصل فيه «بن مزيد» المتقدّم. وقلنا: لا يبعد كون «مزيد» محرّف «مرثد»؛ لما مرّ في أخيه شعيب بن مرثد الكاتب ....

إنّ خبر الكشّي في محمد بن مقلاص[٣]، مختلف النسخ كما مرّ في «مزيد»؛ كما أنّ عنوان الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام «المفضّل بن يزيد» محرّف؛ بقرينة عنوانه في أصحاب الباقر عليه السلام «المفضّل بن مزيد»[٤].

وقال السيّد الخوئي في ترجمة المفضّل بن يزيد بعد ذكر السند المعنون: «كذا في هذه الطبعة، وفي الطبعة القديمة، والمرآة: «المفضّل بن مزيد» بدل «مفضّل بن يزيد»، والظاهر هو الصحيح، الموافق للوافي ونسخة الجامع.

ثمّ قال: «وممّا ذكرنا يظهر الحال فيما رواه الكليني بسنده عن ابن أبي عمير، عن المفضّل بن يزيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام[٥]»[٦]. و قال في ترجمة «المفضّل بن

---

(١) جامع الرواة: ٢ / ٢٦١.

(٢) قاموس الرجال: ١٠ / ٢٢٣ رقم ٧٧٠٣، (ط. الحديثة)، و ٩ / ١٠٧ (ط. القديمة).

(٣) رجال الكشّي: ٢٩٧ رقم ٥٢٥.

(٤) قاموس الرجال: ١٠ / ٢٢٣ رقم ٧٧٠٣، (ط. الحديثة)، ٩ / ١٠٨ (ط. القديمة).

(٥) الكافي: ٥ / ٦٠ ح ٣، والتهذيب: ٦ / ١٧٨ ح ١٢، أقول: وردت هذه الرواية في ثواب الأعمال: ٢٩٤، وفيه: «... محمّد بن سنان، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

(٦) معجم رجال الحديث: ١٨ / ٣٠٩ رقم ١٢٥٩٥.

مرثد» ـ بعد ذكر رواية الكافي، الجزء الثاني، الصفحة ٥٥٣، الحديث ١٠ ـ: «كذا في هذه الطبعة؛ ولكن في سائر النسخ: «المفضّل بن مـزيد» وهـو المـوجود في الوافي»[١] انتهى كلامه رفع مقامه.

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على رجال الشيخ عند ذكر شعيب بن مزيد أخي مفضّل بن مزيد: «كذا في نسخة والنقد[٢]، وفي نسخة «مريد» مـن غير تنقيط، لكن فيه: «مفضّل بن مريد» بالتحتانيّة قبل الدال، وفي جامع الرواة والتنقيح «مرثد» بالراء المهملة والثاء المثلّثة، والصحيح هو الأوّل؛ فإنّ أخاه هو «مزيد» بالزاي، كما ضبطه بذلك في الخلاصة، ورجال ابن داود، ونقل ذلك عن الخليل اللغوي».

التحقيق :

لقد ورد الرجل في الكتب الرجاليّة والروائيّة، بعناوين مختلفة، تارةً: بعنوان «مفضّل بن مزيد»[٣]، وأخرى: بعنوان «مفضّل بن مرثد»[٤]، وثالثةً: بـعنوان «مفضّل بن يزيد»[٥]، ورابعةً: بعنوان «مفضل بن زيد»[٦].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٨/ ٣٠٧ رقم ١٢٥٩١.

(٢) أي نقد الرجال.

(٣) الكافي: ١/ ٥٥٣ ح ١٠، رجال الكشّي: ٢٩٧ رقم ٥٢٥. وعـنه في البـحار: ٢٥/ ٢٩٦ ح ٥٥. وفيه: «المفضّل بن يزيد»، الخلاصة: ١٦٧ رقم ٢، رجال ابن داود: ١٩٢ رقم ١٥٩٥.

(٤) الكافي: ٢/ ٥٥٣ ح ١٠، في بعض النسخ.

(٥) المصدر نفسه: ٥/ ٦٠ ح ٣، المحاسن: ١/ ٣٢٤ ح ٦٥٢، التهذيب: ٦/ ١٧٨ ح ١٢.

(٦) بحـار الأنـوار: ١٠٠/ ٩٢ ح ٨٨، مسـتدرك الوسـائل: ١٢/ ١٨٧ ح ١٣٨٤٢، مشكاة الأنوار: ٥٠.

والظاهر صحّة «بن مزيد»، وتصحيف العناوين الأُخر، والدليل على ذلك أنّ العلّامة عنون مفضّل بن مزيد، وقال في ضبطه: «بالميم قبل الزاي»[١]، وكذا ابن داود في رجاله[٢]، وعنهما الاسترابادي في المنهج، والوحيد في تعليقته[٣]، والسيّد بحر العلوم في فوائده[٤]، والكاظمي في مشتركاته[٥]، والعلياري في بهجة الآمال[٦]، وطه نجف في الإتقان[٧]، والمامقاني في التنقيح[٨].

وأمّا ما في رجال البرقي: «شعيب بن مرثد الكاتب أخو مفضّل بن مرثد»[٩]، فهو مصحّف؛ لأنّه قال في أصحاب الصادق عليه السلام: «المفضّل بن مزيد الكاتب أخو شعيب الكاتب»[١٠]، وهكذا ذكره الكشّي وابن داود[١١].

وكذا ما ورد في رجال الشيخ: «المفضّل بن يزيد»[١٢] فهو مصحّف أيضاً؛

---

(١) الخلاصة: ١٦٧ رقم ٢.

(٢) رجال ابن داود: ١٩٢ رقم ١٥٩٥.

(٣) منهج المقال: ٣٤٣ وتعليقة الوحيد عليه في: ص ٣٤١.

(٤) رجال بحرالعلوم: ٣/ ٣٤١.

(٥) هداية المحدّثين: ١٥٠.

(٦) بهجة الآمال: ٧/ ٨٢.

(٧) إتقان المقال: ٣٧٤.

(٨) تنقيح المقال: ٣/ ٢٤٣ رقم ١٢٠٨٩، و١/ ٨٧ رقم ٥٥٩٢، ترجمة شعيب بن مرثد، وفيه: ومن جملة الأمور التي تظهر بمراجعة ترجمة أخيه [مفضّل] أنّ إسم أبيهما «مزيد» بالميم والزاي والياء ضبطه كذلك في الخلاصة وغيره وذلك ينافي ما هنا من تسمية أبيه «مرثد» بالراي المهملة والثاي المثلثة.

(٩) رجال البرقي: ٢٩.

(١٠) رجال البرقي: ٣٤.

(١١) رجال الكشّي: ٣٧٤ رقم ٧٠١ و٧٠٢، ورجال ابن داود: ١٩٢ رقم ١٥٩٥.

(١٢) رجال الطوسي: ٣١٥ رقم ٥٦٢.

لأنّ ابن داود والعلّامة وغيرهما من المتقدّمين، لم ينقلوا هذا العنوان عن الشيخ، مع أنّه كان عند ابن داود، كتاب الرجال بخطّ الشيخ، ولو كان فيه هذا العنوان لذكره؛ فالظاهر أنّه من اشتباه النسّاخ.

مضافاً إلى ورود هذه الرواية متناً وسنداً في الخصال[١]، والوسائل[٢]، والوافي[٣] والجامع[٤]، وفي الكلّ: «المفضّل بن مزيد».

(١) الخصال: ١/٥٢ ح ٦٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٧/٢٠ ح ٣٣١٠١، (ط. آل البيت) و١٨/٤ ح ٢، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٣) الوافي: ١/١٨٩ ح ١١٩.

(٤) جامع الرواة: ٢/٢٦١.

﴿ ٧ ﴾

هل الصحيح: «زياد بن رجاء»، أو «زياد بن أبي رجاء»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢ ح٤، كتاب فضل العلم (٢) باب النهي عن القول ... (١١).

السند: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ٱلْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ ٱلْأَحْمَرِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: مَا عَلِمْتُمْ فَقُولُوا: وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَقُولُوا: ٱللَّهُ أَعْلَمُ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْتَزِعُ ٱلآيَةَ مِنَ ٱلْقُرْآنِ يَخِرُّ فِيهَا أَبْعَدَ مَا بَيْنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي بعد ذكر هذا السند : «في بعض النسخ: «زياد بن رجاء»، وقال الشيخ: قيل: اسم أبي عبيدة الحذّاء، زياد بن رجاء»[١].

وقال الأردبيلي في ترجمة أبي عبيدة: «هو زياد بن عيسى أو ابن رجاء أو ابن أبي رجاء»[٢].

وقال المامقاني بعد ذكر أقوال علماء الرجال: «يستفاد من مجموع ما ذكر:

---

(١) معجم رجال الحديث: ٧/٣٠٦ رقم ٤٧٨٠.

(٢) جامع الرواة: ٢/٤٠١.

اتّحاد زياد بن عيسى، وزياد بن رجاء ، وزياد بن أبي رجاء، وزياد بن المنذر أبي رجاء، وزياد أبي عبيدة الحذّاء. فتوثيق النجاشي والعلّامة يشمل هؤلاء جميعاً...»[١].

وذهب الوحيد البهبهاني والزنجاني والنمازي والتستري أيضاً إلى اتّحاد ابن رجاء مع ابن أبي رجاء[٢].

التحقيق:

إنّه لا خلاف في اتّحاد «زياد بن أبي رجاء» مع «زياد بن رجاء»، كما صرّح به الرجاليّون، وإنّما الخلاف في صحّة أحدهما.

والظاهر أنّ الصحيح هو: «ابن أبي رجاء»؛ لورود هذه الرواية المذكورة في العنوان، في المحاسن[٣]، والوسائل[٤]، والبحار[٥]، وفي الجميع: «زياد بن أبي رجاء»، وهو الموافق لما في أكثر المصادر الرجاليّة[٦].

وأمّا عنوان «زياد بن رجاء» فقد ورد في بعض أسانيد الكافي، كما حكاه في التنقيح[٧]، وفي بعض النسخ، كما ذكره السيّد الخوئي[٨]. ولكنّ المذكور في الكافي

---

(١) تنقيح المقال: ١/٤٥٦ رقم ٤٣٤٩.

(٢) راجع: منهج المقال: ١٥١، الجامع في الرجال: ١/٨٠٣، مستدركات علم الرجال: ٣/٤٤٧ رقم ٥٨٤٥، و٤٤٢ رقم ٥٨٢٢، وقاموس الرجال: ٤/٥١٠ رقم ٢٩٩٧).

(٣) المحاسن: ١/٣٢٧ ح ٦٦٠.

(٤) وسائل الشيعة: ٢٧/٢٢ ح ٣٣١٠٤، (ط. آل البيت).

(٥) البحار: ٢/١١٩ ح ٢٥.

(٦) راجع: رجال الشيخ: ١٩٨ رقم ٤٧، رجال البرقي: ١٣، رجال النجاشي: ١٧٠ رقم ٤٤٩، رجال الكشّي: ٣٤٧ رقم ٦٤٧، رجال ابن داود: ٩٩ رقم ٦٤٧، المنهج: ١٥١، نقله الوحيد: ١٤٢، هداية المحدثين: ٦٧، وبهجة الآمال: ٤/٢٠٩، و....

(٧) تنقيح المقال: ١/٤٥٥ رقم ٤٣٣٥.

(٨) معجم رجال الحديث : ٧/٣٠٦ رقم ٤٧٨٠.

المطبوع[١]، والنسخة القديمة[٢]، والنسخة الموجودة عند السيّد البروجردي، كما هو الظاهر من ترتيب أسانيد الكافي[٣]، وطبقات رجال الكافي[٤] هو «زياد بن أبي رجاء».

مضافاً إلى أنّ الشيخ نسب «زياد بن رجاء» إلى قيل في أصحاب الباقر عليه السلام[٥]. وهو مشعر بتمريضه، وذكره في أصحاب الصادق عليه السلام بعنوان «زياد بن أبي رجاء».

تذييل:

لقد وقع الخلاف في اسم أبيه (أبي رجاء)، فقيل: إنّه «عيسى»، وهو مختار الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام، والنجاشي.

وقيل: «منذر»، كما حكاه النجاشي عن سعد بن عبد اللّه. وقيل: أخرم.

وقيل: رجاء[٦].

---

(١) الكافي: ١ / ٤٢ ح ٤.

(٢) المصدر نفسه: ١ / ١٦. «ط. القديمة».

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٤٣٨.

(٤) المصدر نفسه: ٤ / ١٥٦.

(٥) رجال الطوسي: ١٢٢ ر٥، وفيه: «زياد بن عيسى أبو عبيدة الحذاء، وقيل: زياد بن رجاء».

(٦) راجع: رجال الطوسي: ١٢٢ رقم ٥، رجال النجاشي: ١٧٠ رقم ٤٤٩، ومعجم رجال الحديث: ٧ / ٣١٣ رقم ٤٧٩٧.

﴿ ٨ ﴾

هل رواية «أحمد بن محمّد بن خالد»، عن «حمّاد بن عيسى»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢ ح٦، كتاب فضل العلم (٢) باب النهي عن القول ...(١١).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سُئِلَ ٱلرَّجُلُ مِنْكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَقُلْ: لَا أَدْرِي وَلَا يَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ، فَيُوقِعَ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ شَكّاً، وَإِذَا قَالَ ٱلْمَسْئُولُ: لَا أَدْرِي، فَلَا يَتَّهِمُهُ ٱلسَّائِلُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي في رواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن حمّاد بن عيسى: «مرسلة»[1].

وقال المحقّق الزنجاني في ذيل ترجمة حمّاد بن عيسى الجهني البصري: «وما يتراءى في بعض الطُرق من رواية أحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد بن عيسى، ونظرائهما عنه، فهو إمّا بالإرسال أو سقوط الواسطة، ومنه يعلم حال

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٤٤ و٤/١٣٥.

رواية سعد بن عبد اللّه، ونظرائه عنه»[١].

وذكره الأردبيلي[٢]، والسيّد الخوئي[٣] من دون إشارة إلى الإرسال.

التحقيق:

الظاهر أنّ الصواب ما ذهب إليه السيّد البروجردي والمحقّق الزنجاني من إرسال رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن حمّاد بن عيسى؛ لأمور:

الأوّل: بُعد طبقتهما؛ حيث إنّ حمّاد بن عيسى من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٤]، وقال النجاشي في ترجمته: «وقيل: إنّه روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام عشرين حديثاً، وأبي الحسن والرضا عليهما السلام، ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام، ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا عليه السلام، ولا عن أبي جعفر عليه السلام...، ومات حمّاد بن عيسى غريقاً بوادي قناة... في سنة تسع ومائتين، وقيل: سنة ثمان ومائتين، وله نيّف وتسعون سنة. رحمه اللّه»[٥].

وقال الكشّي: «عاش إلى وقت الرضا عليه السلام، وتوفّي سنة تسع ومائتين، وكان من جهينة، وكان أصله كوفياً، ومسكنه البصرة، وعاش نيفاً وسبعين سنة»[٦].

وقال الشيخ المفيد: «... وعاش نيّفاً وتسعين، ولحقَ بأبي عبد اللّه عليه السلام... ومات سنة تسع ومائتين»[٧].

---

(١) الجامع في الرجال: ١ / ٦٧٤.

(٢) جامع الرواة: ١ / ٢٧٥.

(٣) معجم رجال الحديث ٢ / ٦٣٦، ٦ / ٤٣٣.

(٤) رجال الطوسي: ١٧٤ رقم ١٥٢ و٣٤٦ رقم ١.

(٥) رجال النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠.

(٦) رجال الكشّي: ٣١٧ رقم ٥٧١.

(٧) الاختصاص: ٢٠٥.

وقال السيّد البروجردي: إنّه من الطبقة الخامسة، وعاصر السادسة؛ لطول عمره[١].

وأمّا أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهو من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[٢]، وعُدّ من الطبقة السابعة[٣].

وقال السيّد البروجردي: «ولد في حدود ١٩٥»[٤]. فعلى هذا كان عند وفاة حمّاد بن عيسى من أبناء ١٤ أو ١٣ سنة. وأقلّ ما يعتبر في سنّ الراوي حين تحمّل الحديث عشرون سنة؛ كما صرّح بذلك السيّد البروجردي[٥].

الثاني: وردت هذه الرواية سنداً ومتناً في المحاسن، وفيه «أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن حمّاد»[٦].

الثالث: ذكر الشيخ في الفهرست عدّة طرق إلى كتب حمّاد بن عيسى، وعدّ منها: «أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن حمّاد»[٧].

الرابع: كثرة رواية أحمد بن محمد البرقي، عن حمّاد بواسطة أبيه في المصادر الروائيّة[٨].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٣٨.

(٢) رجال الطوسي: ٣٩٨ رقم ٨ و٤١٠ رقم ١٦.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٥٥.

(٤) تجريد أسانيد الكافي: ٤٢٥، والموسوعة الرجاليّة: ١/٤٣٣.

(٥) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١/٤٣٣.

(٦) المحاسن: ١/٣٢٧ ح٦٣، باب النهي عن القول والفتيا بغير علم، وعنه بحار الأنوار: ٢/١١٩ ح ٢٦.

(٧) الفهرست: ٦١ رقم ٢٣١.

(٨) راجع: الكافي: ٢/٦٠ ح٢، ٧/٨٦ ح٤ والمحاسن: ١/١٤٢ ح ١٣٨، وح ١٣٩، ←

وما يتراءى في بعض الطرق، كما في المحاسن من روايته عنه بلا واسطة؛ إمّا كانت معلّقة إلى ما قبلها[١]، وإمّا سقط أبوه فيها[٢]، كما هو الشايع المعهود من روايته عنه.

← وص ٢٢٥ ح ٦، و٢٤٣ ح ٥٥، و٢٦٢ ح ١٠٨، و٢٧٦ ح ١٤٥، و٣٢١ ح ٤٢، وص ٣٢٧ ح ٦٤، و٣٣٤ ح ٨٠ و٨٢، و... .

(١) كما في المحاسن: ١ / ٤٠٣ ح ٣١٤، و٣٢٢ ح ٤٧، و٢ / ٣٧٣ ح ٩٣٩، و٤٨٨ ح ١٧٣.

(٢) كما في المحاسن: ١ / ٦٢ ح ٢.

﴿ ٩ ﴾

هل الصحيح: «الحسين الصيقل»، أو «الحسن الصيقل» ؟

المصدر: الكافي: ١ / ٤٤ ح ٢، كتاب فضل العلم (٢) باب من عمل بغير علم (١٢).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حُسَيْنٍ ٱلصَّيْقَلِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ ٱللَّهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ وَلَا مَعْرِفَةَ إِلَّا بِعَمَلٍ، فَمَنْ عَرَفَ دَلَّتْهُ ٱلْمَعْرِفَةُ عَلَى ٱلْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ، أَلَا إِنَّ ٱلْإِيمَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة الحسين الصيقل بعد ذكر السند المذكور: «في بعض النسخ الحسن الصيقل وهو الصحيح»(١).

وقال أيضاً في ترجمة ابن مسكان: «كذا في نسخة من الطبعة القديمة والمرآة أيضاً، وفي نسخة أُخرى منهما: الحسن الصيقل، وهو الصحيح الموافق للوافي؛ بقرينة سائر الروايات»(٢).

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦ / ١٢٠ رقم ٣٧٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣ / ٤٢ رقم ١٥١٥١.

والظاهر عن المحقّقين الأردبيلي والتستري صحّة الحسن ـ مكبّراً ـ بدل الحسين ـ مصغّراً ـ حيث ذكرا هذا السند في ترجمة الحسن بن زيادالصيقل[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح هو «الحسن الصيقل»، ويدلّ عليه أمران:

الأوّل: أنّ المراد من الحسن الصيقل هو الحسن بن زياد الصيقل، الذي ذكره الشيخ: في أصحاب الباقر عليه السلام، تارةً بعنوان الحسن بن زياد الصيقل[٢]، وأخرى: بعنوان الحسن بن زياد الصيقل أبي محمد الكوفي[٣].

وفي أصحاب الصادق عليه السلام أيضاً تارةً: بعنوان الحسن بن زياد الصيقل، يكنّى أبا الوليد، مولى، كوفي[٤]، وأخرى: بعنوان الحسن بن زياد الصيقل الكوفي[٥].

ووقع أيضاً في أسانيد الروايات بعنوان الحسن الصيقل[٦]، والحسن بن زياد الصيقل[٧]، والحسن بن زياد الصيقل أبي الوليد[٨]، والحسن بن الصيقل[٩].

وأمّا الحسين الصيقل أو الحسين بن زياد الصيقل، فلا يوجد لهما أثر في الكتب

---

(١) راجع: جامع الرواة: ١ / ٢٠٠، وقاموس الرجال: ٤ / ٢٤١ رقم ١٨٩٨.

(٢) رجال الطوسي: ١١٥ رقم ٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ١١٩ رقم ٦١.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٣ رقم ٢٩٩.

(٥) المصدر نفسه: ١٦٦ رقم ١٣.

(٦) الكافي: ٢ / ٥٤ ح ٢، و١٠٦ ح ٢، و٣٢٥ ح ١٠، و٣٤١ ح ١٧.

(٧) الكافي: ٢ / ٧٧ ح ٥، و٣ / ١٥١ ح ١، والفقيه: ١ / ١٦٦ ح ٤٧٩.

(٨) المصدر نفسه: ٢ / ١٠٥ ح ١١.

(٩) التهذيب: ٤ / ٢٦٧ ح ٤٤، والفقيه: ٢ / ٢٦٤ ح ٢٣٨٢.

الرجاليّة، وما ورد في الإستبصار[١] عن مثنّى الحنّاط، عن الحسين بن زياد الصيقل، فهو مصحّف لأنّ الشيخ نفسه رواها في التهذيب، وفيه: الحسن بن زياد الصيقل[٢].

الثاني: وردت هذه الرواية بعينها في أمالي الصدوق، وفيه: «الحسن بن زياد الصيقل»[٣]، وفي المحاسن وفيه: «الحسن الصيقل»[٤]. وكذا في بعض نسخ الكافي أيضاً.

(١) الإستبصار: ٣/٢٨٩ ح ١٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٨/٥٦ ح ١٠٠.

(٣) الأمالي: ٥٠٧ رقم ٧٠٦، (ط. دراسات الإسلاميّة)، وعنه في البحار: ١/٢٠٦ ح٢.

(٤) المحاسن: ١/٣١٥ ح ٢٥.

﴿ ١٠ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن محمود بن عبد اللّـه القـزويني»، أم «محمّد بن محمود أبو عبد اللّه القزويني»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٩، ذيل ح ٥ كتاب فضل العلم (٢) باب النوادر (١٦).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَبَةُ ٱلْـعِلْمِ ثَـلَاثَةٌ فَاعْرِفْهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَصِفَاتِهِمْ: صِنْفٌ يَـطْلُبُهُ لِـلْجَهْلِ وَٱلْمِـرَاءِ، وَصِـنْفٌ يَـطْلُبُهُ لِلِاسْتِطَالَةِ وَٱلْخَتْلِ، وَصِنْفٌ يَطْلُبُهُ لِلْفِقْهِ وَٱلْعَقْلِ ...» الحديث.

وَحَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ ٱلْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِـنْ أَصْـحَابِنَا مِنْهُمْ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ٱلصَّيْقَلِ بِقَزْوِينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى ٱلْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ ٱلْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام.(١)

أقوال العلماء:

ذكره السيّد الخوئي بعنوان محمّد بن محمود بن عبد اللّه القزويني، ثمّ قال: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في سائر النسخ: محمّد بن محمود أبو عبد اللّه القزويني»(٢).

---

(١) روضة الواعظين: ٩، ومشكاة الأنوار: ١٤٠، والأمـالي للـصدوق: ٦٢٩ ح ٩، المجـلس الحادى والتسعون، والخصال: ١٩٤ ح ٢٦٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٧/ ٢١٣ رقم ١١٧٣٠.

وأثبت السيّد البروجردي عنوان «محمّد بن محمود أبو عبد اللّه» وقال: «وله عنه حديث واحد على وجه المتابعة ... ـ ثمّ أضاف ـ ولم أجد لمحمد بن محمود أبي عبد اللّه القزويني ذكراً في المعاجم، وفي الفهارس وفي الأسانيد، غير هذا الموضع من هذا الكتاب»[١].

وذكره المحقّق الزنجاني تحت عنوان محمد بن محمود أبي عبد اللّه القزويني، ثمّ قال: «الظاهر أنّه من شيوخ الشيعة في عصره [أي في عصر الكليني]»[٢].

التحقيق:

ذكر الصدوق هذا الحديث، في الأمالي: «عن جعفر بن محمد بن مسرور، عن محمد بن عبد اللّه، عن جعفر بن جامع الحميري، عن أبيه، عن محمد بن عبد الجبّار، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، عن أبان بن عثمان، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن أمير المؤمنين عليه السلام»[٣].

وفي الخصال: «عن محمد بن موسى المتوكّل، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن المنذر، عن سعيد بن علاقة، عن أمير المؤمنين عليه السلام»[٤].

ذكره الديلمي والطبرسي مرسلاً عن أبي عبد اللّه عليه السلام[٥].

ولم نجد على ما فحّصنا في الجوامع الروائيّة والرجاليّة من الخاصّة والعامّة

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٢٢ و٢٩٣.

(٢) الجامع في الرجال: ٩٧١ [المخطوط].

(٣) الأمالي: ٧٢٧ ح ٩، المجلس الحادي والتسعون.

(٤) الخصال: ١٩٤ ح ٢٦٩.

(٥) اعلام الدين: ٨٩، ومشكاة الأنوار: ١٤٠.

رواية عن محمد بن محمود القزويني؛ ولم يعنونه عبد الكريم بن محمد الرافعي أيضاً في كتابه: «التدوين في أخبار قزوين» مع أنّه ذكر كلّ من وقع في أسانيد الروايات من المنسوبين بقزوين.

وحيث كان الرجل مجهولاً، ولا يترتّب عليه ثمرة عمليّة، فلا نطيل الكلام فيه.

﴿ ١١ ﴾

هل الصحيح: «جعفر بن محمّد الصيقل»، أو «جعفر بن أحمد الصيقل»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٩ ذيل ح ٥، كتاب فضل العلم (٢) باب النوادر (١٦).

«حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ ٱلْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ٱلصَّيْقَلِ بِقَزْوِينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى ٱلْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ ٱلْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي: «وفي بعض النسخ جعفر بن أحمد الصيقل»[١].

وأثبت السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، وكذا في طبقاته، عنوان «جعفر بن أحمد الصيقل»[٢].

وكذا ذكره المحقّق الأردبيلي في ترجمة أحمد بن عيسى بن جعفر العلوي العمري، وجعل «محمد» نسخة لـ«أحمد»[٣].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٤/ ١٢٧ رقم ٢٣٠٠.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٩٣ و٤/ ٨٦ و٣٤٧.

(٣) جامع الرواة: ١/ ٥٧.

وذكره المحقّق الزنجاني بعنوان: «جعفر بن محمد الصيقل» واستظهر اتّحاده مع «جعفر بن محمد بن يحيى»[١].

ونقل التستري والسيّد الخوئي هذا السند من دون إشارة إلى التصحيف[٢].

التحقيق:

الظاهر أنّ الرجل بكلا العنوانين مهمل، وليس له عين ولا أثر لا في الكتب الرجاليّة، ولا في الكتب الروائيّة للخاصّة والعامّة، إلّا في هذا الموضع.

وعلى هذا فالحكم بصحة أحد العنوانين مشكل.

وما ذكره المحقّق الزنجاني بعنوان «جعفر بن محمّد الصيقل»، واستظهر اتّحاده مع «جعفر بن محمد بن يحيى»، لا يساعده الدليل؛ بل الظاهر ـ كما سيأتي البحث عنه[٣] ـ أنّ «جعفر بن محمد الصيقل» هنا مصحّف «جعفر، عن محمّد الصيقل» والمراد من جعفر هو: جعفر بن محمّد بن سماعة، والمراد من محمّد الصيقل هو: محمّد بن منصور الصيقل.

وعلى هذا فالقول: بأنّ «جعفر بن أحمد الصيقل» مصحّف «جعفر بن محمّد الصيقل» قول بلا دليل.

وممّا أنّه لا يترتّب عليه ثمرة عمليّة أيضاً، فلا نبسط الكلام فيه.

---

(١) الجامع في الرجال: ١/ ٤٠١ و ٤١٠.

(٢) قاموس الرجال: ١/ ٥٤٨ رقم ٤٧٣، ومعجم رجال الحديث: ٤/ ١٢٧ رقم ٢٣٠٠.

(٣) راجع: ذيل رواية الكافي: ١/ ٣٧٠ ح ٣.

﴿ ١٢ ﴾

هل رواية «أحمد البرقي»، عن «عبد اللّه بن يحيى» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٥٣ ح١، كتاب فضل العلم (٢) باب التقليد (١٨).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ لَهُ: ﴿ٱتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ ٱللّٰهِ﴾، فَقَالَ: أَمَا وَٱللّٰهِ مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ دَعَوْهُمْ مَا أَجَابُوهُمْ، وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ حَرَاماً، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلَالاً، فَعَبَدُوهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «الظاهر أنّه [أي: عبد اللّه ابن يحيى] الكاهلي، وهو من الخامسة، ورواية «أحمد البرقي» عنه كأنّها غير مسندة، ولعلّه سقط أبوه محمّد بن خالد أو غيره»[1].

وقال السيّد الخوئي بعد ذكر السند المذكور: «كذا في الطبعة القديمة؛ ولكن في

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٤٤٠، و٤/٢٢٥.

الكافي، كتاب الإيمان والكفر (١) باب الشرك (١٦٩)[١]: «أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن عبد اللّه بن يحيى ...» وهو الصحيح بقرينة سائر الروايات[٢].

ويظهر من المحقّق الأردبيلي في جامع الرواة، وكذا الكاظمي في مشتركاته، عدم القول بالإرسال في هذا السند[٣].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «الصواب عن أبيه، عن عبد اللّه بن يحيى، كما يأتي في ٢ /٣٩٨ بعين السند، وهو الموجود في المحاسن: ٢٤٦، وتقتضيه الطبقة أيضاً، وليراجع تفسير القمّي احتياطاً، الطبع الأوّل ص ٤٣٢».

التحقيق:

الظاهر سقوط كلمة «عن أبيه أو غيره» بين أحمد بن محمد بن خالد وعبد اللّه بن يحيى في السند المعنون؛ ويدلّ على ذلك أمران:

الأوّل: ورود هذه الرواية، بعينها متناً وسنداً، في موضع آخر في الكافي[٤]، وفي المحاسن[٥]، وفيهما: «أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد اللّه بن يحيى».

الثاني: كثرة رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن عبد اللّه بن يحيى مع

---

(١) الكافي: ٢ /٣٩٨ ح٧.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٠ /٣٧٦ رقم ٧٢٢١.

(٣) راجع: جامع الرواة: ١ /٥١٨، هداية المحدّثين: ٢٠٨.

(٤) الكافي: ٢ /٣٩٨ ح ٧. وعنه بحار الأنوار: ٢ /٩٨ ح٥٠، ووسائل الشيعة: ٢٧ /١٢٤ ح٣٣٣٨٢، (ط. آل البيت) و١٨ /٨٩ ح١، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٥) المحاسن: ١ /٣٨٣ ح٢٥٠، باب لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

الواسطة، تارةً بواسطة «أبيه»[١]، وأخرى بواسطة غيره[٢].

لفت نظر:

لو قلنا: بأنّ المراد من عبد اللّه بن يحيى، المذكور في السند هو: الكاهلي كما استظهره السيّد البروجردي، فتكون رواية أحمد بن محمّد بن خالد عنه مرسلة بلا ريب؛ لبعد طبقتهما؛ لأنّ أحمد بن محمّد بن خالد كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[٣]، وتوفّي سنة ثمانين ومائتين[٤]، ولم يعدّوه في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام.

فكيف يمكن أن يروي عن الكاهلي، الذي هو من أصحاب الصادق الكاظم عليهما السلام[٥]، ومات في حياة أبي الحسن موسى، كما هو المستفاد من رواية الكشي[٦]؟!

وممّا ذكرنا يتبيّن عدم تمامية قول الكاظمي في مشتركاته: بأنّ الكاهلي يعرف برواية أحمد بن محمّد بن خالد عنه.

ولكنّه لم يثبت لنا اتّحاد «عبد اللّه بن يحيى» هذا، مع «الكاهلي»، ومن ثمّ مال

---

(١) كما في الكافي: ٢/٢٢٣ ح٨ و٣/٥٠١ ح١٦، والمحاسن: ١/٣١٨ ذيل ح٦٣٢، ٣٢٠ ذيل ح٦٣٧، ٣٩٧ ح٨٩٠، ٣٨٣ ح٨٤٨ و... .

(٢) كما في الكافي: ٢/٣٤٢ ح٢٠، ٥٧٢ ح١١، ٣/٨٣ ح١، ٥٠١ ح١٦، ٤/٣٥٨ ح٣، ٥/٢٤٩ ح٢٢، والتهذيب: ١/٣٧٠ ح٢١، ٣٩٥ ح٤٧، ٤٠٨ ح٢ و٣/٢٠٧ ح٢ و... .

(٣) رجال الطوسي: ٣٩٨ رقم ٨، و٤١٠ رقم ١٦.

(٤) رجال النجاشي: ٧٧ رقم ١٨٢.

(٥) المصدر نفسه: ٢٢١ رقم ٥٨٠.

(٦) رجال الكشّي: ٤٤٨ رقم ٨٤١ ورقم ٨٤٢.

بعض إلى أنّه «الكاهلي»[١]، والبعض الآخر احتمل «العقيلي»[٢]، ومنهم من عدّه مهملاً[٣]، وغير ذلك[٤].

(١) كالسيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٤٤٠ و ٤ / ٢٢٥، والمحقّق الأردبيلي في جامع الرواة: ١ / ٥١٨.

(٢) كالسيّد الخوئي في معجمه: ١٠ / ٣٧٥ رقم ٧٢٢١.

(٣) كالمحقّق التستري في قاموس الرجال: ٦ / ٦٥٧ رقم ٤٥٩٣، والشيخ الزنجاني في الجامع في الرجال: ٢٧٢ إلى ٢٧٤، [المخطوط].

(٤) أُنظر تنقيح المقال: ٢ / ٢٢٣ رقم ٧١٢٤ و ٧١٢٥.

﴿ ١٣ ﴾

هل تصحّ رواية «علي بن إبراهيم»، عن «هارون بن مسلم»، بلا واسطة؟

المصدر: الكافي: ١/٥٤ ح٦ كتاب فضل العلم (٢) باب البدع والرأي (١٩).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ. وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، [عَنْ أَبِيهِ]، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام. وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، رَفَعَهُ، عَنْ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَبْغَضِ ٱلْخَلْقِ إِلَى ٱللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَرَجُلَيْنِ: رَجُلٌ وَكَلَهُ ٱللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ جَائِرٌ عَنْ قَصْدِ ٱلسَّبِيلِ، مَشْغُوفٌ بِكَلَامِ بِدْعَةٍ، قَدْ لَهِجَ بِٱلصَّوْمِ وَٱلصَّلَاةِ، فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنِ ٱفْتَتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هَدْيِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، مُضِلٌّ لِمَنِ ٱقْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، حَمَّالٌ خَطَايَا غَيْرِهِ، رَهْنٌ بِخَطِيئَتِهِ. وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا فِي جُهَّالِ ٱلنَّاسِ، عَانٍ بِأَغْبَاشِ ٱلْفِتْنَةِ ... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي بعد ذكر السند المعنون: «كذا في المرآة، ونسخة من الوسائل أيضاً، ولكن في نسخة أخرى منه، والطبعة القديمة، والوافي: علي بن إبراهيم، عن

هارون بن مسلم، بلا واسطة»[١].

التحقيق:

الظاهر عدم محذوريّة رواية عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، بلا واسطة؛ لأمرين:

الأوّل: قرب طبقتهما؛ لأنّ هارون بن مسلم، لقيَ أبا محمد وأبا الحسن عليهما السلام[٢]، وكان من أصحاب العسكري عليه السلام[٣].

وعدّه السيّد البروجردي من السادسة، ثمّ قال: وعمّر حتّى عاصر السابعة[٤]. كما يظهر من كلام المامقاني أيضاً أنّه كان من المعمَّرين[٥].

وذكر الصدوق في الفقيه مكاتبة له مع صاحب الدار عليه السلام[٦]. ويحتمل أن يكون المراد من صاحب الدار عليه السلام: الإمام صاحب الزمان (عج)[٧].

وأمّا علي بن إبراهيم، فقد عدّه السيّد البروجردي من صغار الثامنة[٨]، وقال: «لم أظفر بتاريخ ولادته ولا وفاته، غير أنّ في بعض الأسانيد ما يدلّ على

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٩ / ٢٣٤ رقم ١٣٢٤١.

(٢) رجال النجاشي: ٤٣٨ رقم ١١٨٠.

(٣) أُنظر رجال الطوسي: ٤٣٧ رقم ١، ورجال البرقي: ٦٠.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٧ / ١٠٨٥.

(٥) تنقيح المقال: ٣ / ٢٨٦ رقم ١٢٧٦١.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٣١٥ ح ١٩، (ط. دار الكتب الإسلاميّة)، و٣ / ٤٨٩ ح ٤٧٢٧، (ط. آل البيت).

(٧) منتهى المقال: ١ / ٢٦، المقدّمة الثالثة.

(٨) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٣٨.

أنّه كان حيّاً في سنة سبع وثلاثمائة، ووفاة طبقته كانت في حدود عشر وثلاثمائة[١].

نعم قال الشيخ في الفهرست في ترجمة عليّ بن إبراهيم: «روى أيضاً حديث تزويج المأمون أمّ الفضل من أبي جعفر محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام»[٢].

والظاهر منه دركه الإمام الجواد عليه السلام، ولكنّه غير تامّ، حيث إنّ عليّ بن إبراهيم رواه مع الواسطة[٣].

الثاني: كثرة روايته عنه من دون واسطة «أبيه»، بحيث تبلغ حدود ستة وستّين مورداً[٤]، على ما تتبّعناه.

فعلى هذا، لم يكن مانع من رواية علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم من دون واسطة «أبيه»، وبواسطته؛ لوقوعه في الأسانيد بكلا الوجهين[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ١/١١٩ و١٨٦.

(٢) الفهرست: ٨٩ رقم ٣٧٠.

(٣) الإرشاد: ٢/٢٨١ في باب طرف من الأخبار عن مناقب أبي جعفر عليه السلام، والإختصاص: ٩٨، والمناقب: ٤/٣٨٠، وكشف الغمة: ٢/٣٥٣، وروضة الواعظين: ٢٣٨، والاحتجاج: ٤٤٣، كلها بواسطة الريان بن شبيب.

(٤) منها الكافي: ٢/٢١٩ ح١٠، و٢٥٨ ح٢٦، و٦٥٦ ح١٩.

(٥) الكافي: ٢/١٢١ ح ١، و٦٥٣ ح ٢، و٥/٣١٦ ح ٤٩، و٦/٢٢٠ ح ٩ و... .

﴿ ١٤ ﴾

هل تصحّ رواية «علي بن إبراهيم»، عن «أبيه»، عن «محمّد بن عيسى» ؟

المصدر: الكافي: ١/ ٦٠ ح ٥ كتاب فضل العلم (٢) باب الردّ إلى ... (٢٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي ٱلْجَارُودِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَٱسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ ٱللّٰهِ، ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم نَهَى عَنِ الْقِيلِ، وَٱلْقَالِ، وَفَسَادِ ٱلْمَالِ، وَكَثْرَةِ ٱلسُّؤَالِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ ٱللّٰهِ! أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ ٱللّٰهِ؟ قَالَ: إِنَّ ٱللّٰهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لٰا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوٰاهُمْ إِلّٰا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلٰاحٍ بَيْنَ ٱلنّٰاسِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَلٰا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهٰاءَ أَمْوٰالَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللّٰهُ لَكُمْ قِيٰاماً﴾ وَقَالَ: ﴿لٰا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيٰاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة المعربة، والحديثة بعد

هذه الطبعة أيضاً؛ ولكن في المرآة[١] والوافي[٢] والطبعة القديمة[٣]:

«علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، بلا واسطة، وهو الصحيح؛ لأنّ رواية علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، بلا واسطة أبيه كثيرة، ولم تثبت روايته عنه بواسطة أبيه»[٤].

التحقيق:

لا يخفى على المتتبّع أنّ رواية «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى» بواسطة أبيه انحصرت في موارد معدودة، وفي أكثر هذه الموارد أيضاً يوجد الاختلاف في وجود كلمة «أبيه» وعدمها[٥].

---

(١) إنّ السند في المرآة هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عيسى، عن يونس، عن حمّاد... . مرآة العقول: ١/٢٠٤ ح ٥.

(٢) الوافي: ١/٢٦٩ ح ٢١٠.

(٣) في الطبعة القديمة من الكافي الموجودة لدينا هكذا: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد ابن عيسى»... . الكافي: ١/٢٢.

(٤) معجم رجال الحديث: ١/٣٤٩ رقم ٣٣٢.

(٥) روى الشيخ بإسناده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى. التهذيب: ٢/١٧٩ ح ١٧. وردت هذه الرواية بعينها في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، من دون واسطة أبيه. الكافي: ٣/٣٥١ ح ٤.

وموارد عديدة جاءت بواسطة أبيه في التهذيب، ولكن وردت في الكافي من دون واسطة أبيه، فلاحظ:

التهذيب: ٣/٥٤ ح ٩٩، مع الكافي: ٣/٣٥٨ ح ٥.

والتهذيب: ٣/٢٨٧ ح ١٣، مع الكافي: ٣/٤٦١ ح ٩.

←

وأمّا رواياته عن محمد بن عيسى ، من دون واسطة «أبيه»، فقد وردت في الكتب الأربعة كثيراً جدّاً، بحيث تبلغ أربعمائة وستّة وثمانين مورداً[١].

وهذا ممّا جعل السيّد الخوئي يحكم بصحّته معلّلاً بكثرة روايته عنه من دون واسطة وعدم ثبوت روايته عنه بواسطة أبيه[٢].

ولكن لا مانع من رواية «إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن عيسى»، من حيث الطبقة؛ لأنّ كليهما من الطبقة السابعة على ما صرّح به السيّد البروجردي[٣]، وكان إبراهيم بن هاشم حيّاً سنة استشهاد الإمام الهادي عليه السلام (أي: سنة ٢٥٤)[٤]، ومحمّد بن عيسى كان حيّاً سنة ٢٦٠[٥].

← والتهذيب: ٤ /٨٨ ح٧، مع الكافي: ٤ /١٧٤ ح١٩.
والتهذيب: ٦ /٢٤٢ ح٦، مع الكافي: ٧ /٣٩٥ ح١.
والتهذيب: ٧ /٢٦٣ ح٦٤، مع الكافي: ٥ /٤٥٧ ح٥.
والتهذيب: ١٠ /١٨٦ ح٢٥، مع الكافي: ٧ /٣٠٩ ح١.
وأمّا ما ورد في الكافي من رواية «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى»، فالنسخ في زيادة «أبيه»، وعدمها مختلفة، فراجع: ١ /٦٠ ح ٥، و٤٦٧ ح ٣، و٣ /١٣٥ ح ١، و٥٠٩ ح ٤، و٥٣٩ ح ٧، و٥ /٢٨١ ح ٧، و٣٠٠ ح ٢، و٦ /٤٧٨ ح ٣، و٥٣٦ ح ٧، و٧ /١٤٣ ح ٣، و١٧٢ ح٨، و٢٩١ ح٣، و٣٦٣ ح ١٠ من النسخة المصححة للسيد الشبيري الزنجاني.

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ١١ /١٩٥رقم ٧٨١٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ١ /٣٤٨ ـ ٣٥٠ رقم ٣٣٢.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٦ و٣٤٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٦ و٣٤٢.

(٥) رجال الكشّي: ٥٣٨ رقم ١٠٢٤، يستظهر منه أنّ محمّد بن عيسى كان حيّاً في وفات الفضل ابن شاذان في سنة ٢٦٠.

﴿ ١٥ ﴾

هل تصحّ رواية «يونس»، عن «عبد اللّه بن سنان» بواسطة «حمّاد»؟

المصدر: الكافي: ١/٦٠ ح ٥ كتاب فضل العلم (٢) باب الردّ إلى ... (٢٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي ٱلْجَارُودِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَٱسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ ٱللَّهِ، ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم نَهَى عَنِ ٱلْقِيلِ، وَٱلْقَالِ، وَفَسَادِ ٱلْمَالِ، وَكَثْرَةِ ٱلسُّؤَالِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ ٱللَّهِ! أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ ٱللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ ٱللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾، وَقَالَ: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي بعد ذكر هذا السند: «ورواها بعينها في كتاب المعيشة[1]،

---

(١) الكافي: ٥/٣٠٠ ح٢. كتاب المعيشة، (٢) باب آخر منه (نوادر) في حفظ المال وكراهة الإضاعة: ١٥٥.

وفيه: «يونس، عن عبد اللّه بن سنان» بلاواسطة، وهو الصحيح؛ لكثرة رواية يونس عنه»[١].

وقال في موضع آخر: «و هو الموافق للتهذيب»[٢][٣].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «توسّط حمّاد في السند غريب لم يعهد مثله، وقد أكثر يونس من الرواية عن عبد اللّه بن سنان، ورواه في المحاسن ص ٢٦٩ بسند آخر عن يونس بن عبد الرحمان، عن عبد اللّه بن سنان، ورواه المصنّف في ج ٥ ص ٣٠٠ بالسند المذكور هنا، وسند آخر عن يونس، عن عبد اللّه بن سنان، أو ابن مسكان، عن أبي الجارود، فلفظة «عن حمّاد» إما زائدة، منشؤها ثبوته في السند المشابه المتقدّم بلا فصل، أو أنّه تحريف «وحمّاد» بالعطف، وقد أكثر محمّد بن عيسى من الرواية عن حمّاد بن عيسى، أو حمّاد مجرّداً، وروى حمّاد بن عيسى، عن عبد اللّه بن سنان، أو ابن سنان في مواضع».

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح زيادة كلمة «حمّاد» بين «يونس» وعبد اللّه بن سنان»، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل : روى الكليني الرواية نفسها في موضع آخر من الكافي، وفيها «يونس، عن عبد اللّه بن سنان»[٤].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦ / ١٩٤ رقم ٣٩٠٢.

(٢) التهذيب: ٧ / ٢٣١ ح ٣٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٠ / ٢٠٧ رقم ٦٩٠٥.

(٤) الكافي: ٥ / ٣٠٠ ح ٢.

الثاني: ورواها الشيخ في التهذيب[١]، والبرقي في المحاسن[٢]، وكذلك المجلسي في البحار[٣]، والحرّ العاملي في الوسائل[٤]. وفي الكلّ: «يونس، عن عبد اللّه بن سنان» من دون واسطة حمّاد.

الثالث: كثرت رواية «يونس، عن عبد اللّه بن سنان» بلا واسطة في الكتب الأربعة بحيث بلغت أكثر من تسعين مورداً[٥].

الرابع: لم نقف على رواية «يونس، عن عبد اللّه بن سنان» بواسطة حمّاد؛ إلّا في المورد المذكور في العنوان.

وأمّا ما ورد في بعض المصادر كالمرآة والوافي وجامع الرواة وترتيب أسانيد الكافي من وساطة «حمّاد»[٦]، فكان تبعاً لما في الكافي في الموضع المذكور.

هذا، وفي السند احتمالان آخران:

أحدهما: كون «عن حمّاد» مصحّف «وحمّاد»، كما تقدّم عن السيّد الشبيري الزنجاني، والمراد من حمّاد هو حمّاد بن عيسى، ويدلّ عليه رواية محمّد بن عيسى

---

(١) التهذيب: ٧/٢٣١ ح ٣٠.

(٢) المحاسن: ١/٤١٩ ح ٩٦٢، باب ما أنزل اللّه في القرآن تبياناً... (ط. الحديثة).

(٣) بحار الأنوار: ٤٦/٣٠٣ ح ٥٠ و٩٢/٩٠ ح ٣٦.

(٤) وسائل الشيعة: ١٩/٨٣ ح ٢٤٢٠٨، (ط. آل البيت)، و١٣/٢٣٠ ح ٢، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٥) راجع: الكافي: ٢/١٢ ح ٢، ٢٠٦ ح ٣، ٢٧٨ ح ٤، ٢٨٥ ح ٢٣، ٣/٩ ح ١، ٣٢ ح ٢، ٨٣ ح ٢، ٣١٤ ح ٩، ٣٥٥ ح ٣، ٣٦٨ ح ٦، ٤/١٧٠ ح ١، ٣٠١ ح ٦، ٣٣٤ ح ١٢، ٥/٢١٧ ح ٢، ٢٨٣ ح ٥، ٦/٢٠٨ ح ٩، ٣٢٣ ح ٦، ٧/١٥٢ ح ٨، ١٩٤ ح ١، ٣٠٨ ح ٤ و... .

(٦) أُنظر المرآة: ١/٢٠٤ ح ٥، والوافي: ١/٢٦٩، وجامع الرواة: ١/٢٧٥، والموسوعة الرجاليّة: ١/٢٤٩.

عنه في مواضع متعدّدة[١]، وروايته عن عبد اللّه بن سنان[٢].

ثانيهما: كون «عن عبد اللّه بن سنان» مصحّف «وعبد اللّه بن سنان»، والسند يكون هكذا: « ... محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حمّاد وعبد اللّه بن سنان، عن أبي الجارود »، والمراد من حمّاد هو حمّاد بن عثمان، ويدلّ على ذلك رواية يونس عنه[٣]، وعن عبد اللّه بن سنان[٤]، ورواية حمّاد عن أبي الجارود[٥].

(١) الكافي: ١/١٠٨ ح ١، وعلل الشرايع: ٢٤٤ ح ٥، باب العلّة التي من أجلها صارت الإمام في ولد الحسين عليه السلام، وكمال الدين: ٤١٣ ح ١٥، والتوحيد: ١٤٤ ح ٩، والاختصاص: ٢٠٥، وغيبة النعماني: ١٥٩ ح ٤، وبصائر الدرجات: ٨٦ ح ١٣، و١٨٢ ح ٢٧ و ٢٨.

(٢) الكافي: ٢/٤٧٢ ح ٢، و٥/٤٤٥ ح ٦، و٧/١٥١ ح ٢، و٦/١٧٨ ح ٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٦ ح ٢، و١٨٩ ح ١٧، و٣٧٨ ح ٢، و٢/٢١ ح ٩، و٣٨١ ح ٢، و٣/٣٩٢ ح ٢٥، و٥/١٠٩ ح ١٥، و٦/٤٠٥ ح ١.

(٤) المصدر نفسه: ٢/١٢ ح ٢، و٢٠٦ ح ٣، و٢٨٥ ح ٢٣، و٣٢٧ ح ٣، ٣/٨٣ ح ٢، و٢٧٤ ح ٣...

(٥) المصدر نفسه: ٦/٤٠٥ ح ١.

﴿ ١٦ ﴾

هل رواية «علي بن النعمان»، عن «إسماعيل بن جابر»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٦١ ح ٩كتاب فضل العلم (٢) باب الردّ إلى الكتاب ... (٢٠).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلنُّعْمَانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «كِتَابُ ٱللّٰهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَفَصْلُ مَا بَيْنَكُمْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في رواية عليّ بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر: «رواية عليّ بن النعمان عنه إسنادها غير معلوم»[2].

التحقيق:

يمكن أن يستدلّ على ما ذهب إليه السيّد البروجردي بأمرين:

---

(١) وردت الرواية في البصائر وفيه: «محمّد بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام». بصائر الدرجات:٢١٦ ح ١٠ ب ٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٦٨.

الأوّل: أنّ رواية علي بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر، في مصادرنا الروائيّة تنحصر بالسند المعنون، ولكن وردت روايته عنه في موردين آخرين بواسطة ابن مسكان[١].

الثاني: أنّ إسماعيل بن جابر قد عُدّ من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٢]، ولم تثبت روايته عن أبي الحسن الكاظم كما أشار إليه القهبائي، والسيّد الخوئي[٣]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة[٤].

وأمّا علي بن النعمان، فقد ذكره الشيخ والنجاشي في أصحاب الرضا عليه السلام[٥]، والظاهر عدم دركه عصر الكاظم عليه السلام، ولم نجد له رواية عنه عليه السلام، وعُدّ من الطبقة السادسة[٦].

ولكنّه غير تامّ بوجوه:

أحدها: تقدّم عند ذكر سند الكافي، الجزء الأوّل: كتاب فضل العلم (٢)، باب صفة العلم وفضل... (٢) الحديث ٥، بأنّ إسماعيل بن جابر هذا، قد أدرك الكاظم عليه السلام[٧]، ووردت روايته عنه عليه السلام، في التهذيب، وقرب الإسناد[٨]،

---

(١) التهذيب: ٧/١٠٦ ح٦١ و١١٠ ح٧٩.

(٢) رجال الطوسي: ١٠٥ رقم ١٨ و١٤٧ رقم ٩٣. وقال النجاشي: روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. رجال النجاشي: ٣٢ رقم ٧١.

(٣) مجمع الرجال: ١/٢٠٨، معجم رجال الحديث: ٣/١١٩ رقم ١٣٠٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٦٨.

(٥) رجال الطوسي: ٣٨٣ رقم ٥١، رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٩.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٦٨.

(٧) رجال الطوسي: ٣٤٣ رقم ١٣، هداية المحدّثين: ١٩.

(٨) راجع: قرب الإسناد: ٣٠٩ ح١٢٠٥، التهذيب: ٧/٢٣٥ ح٤٧، معجم رجال الحديث: ٣/١١٩ رقم ١٣٠٢.

واستدلّ فقهاؤنا بروايته عنه عليه السلام في كتبهم الفقهيّة[١].

ثانيها: أنّ علي بن النعمان كان في طبقة صفوان؛ بل كان شريكاً، وملازماً له، ومات قبله[٢]. وورد في بعض الأسانيد: «عن صفوان وعلي بن النعمان»[٣].

و صفوان بن يحيى، كان راوياً لكتاب إسماعيل بن جابر، كما صرّح به النجاشي والشيخ[٤]، وروى عنه في موارد عديدة أيضاً[٥].

فعلى هذا، لا مانع من رواية علي بن النعمان، عن إسماعيل بن جابر أيضاً.

ثالثها: رواية عليّ بن النعمان، عمّن كانوا في طبقة إسماعيل بن جابر؛ أي

---

(١) راجع: كشف اللثام للفاضل الهندي: ١/ ٢٦٠، المستند للنراقي: ١/ ٣٢، الحدائق للفاضل البحراني: ١/ ٢٠٣، رياض المسائل للسيّد علي الطباطبائي: ١/ ١٣٨، مصباح الفقيه للمحقّق الهمداني: ١/ ١٣، وكتاب الطهارة للشيخ الأنصاري: ١/ ١٠٠ و١٧٣.

(٢) قال النجاشي: «إنّ صفوان كان شريكاً لعبد اللّه بن جندب وعلي بن النعمان، وإنّهم تعاقدوا في بيت اللّه الحرام أنّه من مات منهم، صلّى من بقي صلاته، وصام عنه صيامه، وزكّى عنه زكاته، فماتا وبقي صفوان، فكان يصلّي في كلّ يوم مائة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويزكّي زكاته ثلاث دفعات، وكلّ ما يتبرّع به عن نفسه، ممّا عدا ما ذكرناه، يتبرّع عنهما مثله ... ومات صفوان سنة عشر ومائتين (٢١٠)». رجال النجاشي: ١٩٧ رقم ٥٢٤.

(٣) كما في التهذيب: ٥/ ١٥٧ ح ٥٢٠، و٦/ ٢٠٤ ح ٤٦٢، و٧/ ٨٧ ح ٣٧٣، و١٠٥ ح ٤٥١، و ١٢٥ ح ٥٤٦، و١٩٣ ح ٨٥٦، وعلل الشرايع: ٢٣١ ح ٤، باب العلة التى من أجلها لا تخلو الأرض من حجة اللّه، والتوحيد: ٤٥٧ ح ١٥، و....

(٤) رجال النجاشي: ٣٣ رقم ٧١، والفهرست: ١٥ رقم ٤٩.

(٥) كما في الكافي: ٦/ ٢٦٤ ح٩، والتهذيب: ١/ ٤١ ح١١٤، ٢/ ١٣ ح٢٩، ٢٥٨ ح١٠٢٩، ٣/ ١٦٣ ح٣٥٣، ٢٢٢ ح٥٥٨، ٥/ ٢٩٨ ح١٠١٢، ٩/ ٨٧ ح٣٦٨، والمحاسن: ٢/ ٢٤٢ ح٣٨٥، ومعاني الأخبار: ٢٩٨ ح١.

الذين كانوا من أصحاب الصادق عليه السلام، ولم يعدّوا من أصحاب الكاظم عليه السلام، ولم يرووا عنه عليه السلام، بل كان راوياً لكتاب بعضهم، كروايته عن أبي الجارود[١]، وسعيد الأعرج[٢]، وسويد بن مسلم[٣]، وعبد الرحمان بن أعين[٤]، وعيينة بن ميمون[٥].

(١) الكافي: ٢ / ٣٥٤ ح ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣ / ٢٩٤ ح٩، و٣٥٧ ح ٦، و٤ / ٥٩ ح ٤، و٢١١ ح ١٩، و٢١٧ ح ٣، و٢٢٥ ح ١.

(٣) رجال النجاشي: ١٩١ رقم ٥١٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٣٧ رقم ٦٢٧.

(٥) المصدر نفسه: ٣٠٢ رقم ٨٢٥.

﴿ ١٧ ﴾

هل الصحيح: «أبو سعيد القمّاط، وصالح بن سعيد»، أو «أبو سعيد القمّاط صالح بن سعيد»؟

المصدر: الكافي: ١ / ٧٠ ح٨، كتاب فضل العلم (٢)، باب الأخذ بالسنة و... (٢٢).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ٱلْقَمَّاطِ، وَصَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ فِيهَا، قَالَ: فَقَالَ ٱلرَّجُلُ: إِنَّ ٱلْفُقَهَاءَ لَا يَقُولُونَ هَذَا، فَقَالَ: «يَا وَيْحَكَ، وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهاً قَطُّ ؟! إِنَّ ٱلْفَقِيهَ، حَقَّ ٱلْفَقِيهِ، الزَّاهِدُ فِي ٱلدُّنْيَا، الرَّاغِبُ فِي ٱلآخِرَةِ، الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّةِ ٱلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي بعد ذكر السند: «الواو زائدة، وصوابه: أبي سعيد القمّاط صالح بن سعيد، فصالح اسم لأبي سعيد»(١).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «صالح بن سعيد، اسم لأبي سعيد القمّاط»(٢).

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٤٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤ / ١٨٢، عند ذكر صالح بن سعيد.

وقال المحقّق الأردبيلي في ترجمة صالح بن سعيد أبي سعيد القمّاط ـ بعد ذكره هذا السند ـ: «الظاهر أنّ الصواب، أبو سعيد القمّاط صالح بن سعيد، بدون العاطفة. واللّه أعلم»[١].

وقال أيضاً في عنوان أبي سعيد القمّاط: «هو خالد بن سعيد، وقد يجيء لصالح ابن سعيد، ثمّ أشار إلى السند»[٢].

واستصوب السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي بزيادة الواو في السند.

والمحقّق التستري أثبت السند كما في الكافي قائلاً: «فالظاهر أنّ صالح بن سعيد، غير أبي سعيد القمّاط ...، وإنّما أبو سعيد القمّاط: خالد بن سعيد المتقدّم» ثمّ استشهد برواية الكافي هذه[٣].

وقال السيّد الخوئي في عنوان صالح بن سعيد أبي سعيد: «لا يخفى أنّ أبا سعيد القمّاط، وإن كان كنية لصالح بن سعيد أيضاً؛ إلّا أنّه إذا أُطلق ينصرف إلى أخيه خالد بن سعيد، ويدلّ عليه ما في الكافي (أي السند المذكور في العنوان) فإنّ ذكر صالح بن سعيد مع أبي سعيد القمّاط، يدلّ على أنّ المعروف بهذه الكنية غيره، وإن لم يكن لهذا النزاع أثر ...»[٤].

التحقيق:

إنّ الشيخ ذكر في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام «صالح بن سعيد القمّاط»،

---

(١) جامع الرواة: ١ / ٤٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٣٨٩.

(٣) قاموس الرجال: ٥ / ٤٥٦ رقم ٣٦٢٠، (ط. الحديثة).

(٤) معجم رجال الحديث: ٩ / ٦٨ رقم ٥٨٠٩.

وكنّاه بأبي سعيد القمّاط الكوفي[١]؛ كما أنّه ذكر في باب الكنى من أصحاب الكاظم عليه السلام «أبا سعيد القمّاط»[٢] وهكذا البرقي في رجاله[٣].

وذكر في الفهرست، «صالح بن سعيد القمّاط»، من دون تكنيته بشيء[٤]. ولم يذكر «خالد بن سعيد» لا في الرجال، ولا في الفهرست.

وذكر النجاشي «خالد بن سعيد» و«صالح بن سعيد» وكنّاهما بأبي سعيد القمّاط[٥]، وهكذا ابن داود فى رجاله[٦].

وقال التفرشي في «أبي سعيد القمّاط»: اسمه: خالد بن سعيد، ويطلق على صالح ابن سعيد أيضاً[٧]، وكذا الحائري[٨]، والميرزا[٩]، والشيخ الأنصاري[١٠]، والأردبيلي[١١]، والعلياري[١٢]، والسيّد الخوئي[١٣].

---

(١) رجال الطوسي: ٢١٩ رقم ١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦٥ رقم ٥.

(٣) رجال البرقي: ٤٩.

(٤) الفهرست: ٨٥ رقم ٣٥٣.

(٥) رجال النجاشي: ١٤٩ رقم ٣٨٧ و١٩٩ رقم ٥٢٩. طريقه إلى خالد بن سعيد هو: محمد ابن سنان، وإلى صالح بن سعيد: عُبيس بن هشام.

(٦) رجال ابن داود: ٨٧ رقم ٥٥١. و١١٠ رقم ٧٦٧.

(٧) نقد الرجال: ٥/ ١٦١ رقم ٦٠٢٩.

(٨) منتهى المقال: ٧/ ١٧٧ رقم ٣٥٦٨.

(٩) منهج المقال: ٣٨٨.

(١٠) رجال الانصاري: ١٤٣.

(١١) جامع الرواة: ٢/ ٣٨٩.

(١٢) بهجة الآمال: ٧/ ٤٢٣.

(١٣) معجم رجال الحديث: ٩/ ٦٨ رقم ٥٨٠٩ و٢١/ ١٧٢ رقم ١٤٣١٨.

وذكر العلّامة في القسم الأوّل من رجاله: ... خالد بن سعيد أبا سعيد القمّاط[١]. ثمّ قال في خاتمة كتابه: «أبو سعيد القمّاط، هو خالد بن سعيد»[٢].

وقد صرّح المحقّق الجزائري، والزنجاني، والتستري أيضاً بأنّ اسم «أبي سعيد القمّاط»، هو خالد بن سعيد[٣].

فتبيّن ممّا ذكرنا أنّ أبا سعيد القمّاط كان كنيةً لخالد بن سعيد، وإن كان يطلق على صالح بن سعيد أيضاً. هذا كلّه في الكتب الرجاليّة.

وأمّا في الكتب الروائيّة، فنقول:

إنّ أبا سعيد القمّاط قد وقع في أسانيد روايات عديدة[٤]، وفي أكثر هذه الموارد يروي عنه محمد بن سنان.

فالظاهر أنّ المراد من أبي سعيد هذا هو خالد بن سعيد؛ لأنّ محمّد بن سنان كان راوياً لكتابه، كما صرّح به النجاشي[٥].

مضافاً إلى ما ذكره العلّامة في خاتمة كتابه، في الفائدة الأولى بقوله: «قد ذكر أصحابنا في كتب الأخبار روايات برجال يذكرون كناهم دون أسمائهم، ويعسر تحصيل أسمائهم، ومعرفة حالهم، إلّا بعد تعب شديد، وقد ذكرت أكثر ذلك في هذه

---

(١) الخلاصة: ٦٥ رقم ٥.

(٢) الخلاصة: ٢٦٩ رقم ٦.

(٣) راجع: حاوي الأقوال: ٤/ ٤٢٤، الجامع في الرجال: ٢/ ١٣٤٨، [المخطوط]، وقاموس الرجال: ٥/ ٤٥٦ رقم ٣٦٢٠، (ط. الحديثة)، وج ١١/ ٣٤٨ رقم ٤٠٦.

(٤) الكافي: ١/ ٣٦ ح ٣، و٧٠ ح ٨، و٢/ ٣٥٢ ح ٨، و٤/ ١٨٤ ح ٣، التوحيد: ٣٣٩ ح ٨، الاستبصار: ٣/ ١٤٥ ح ١، الفقيه: ٢/ ١١٩ ح ١٨٩٧، التهذيب: ٢/ ٣٥٥ ح ٥٦، علل الشرايع: ١٣٥ ح ١، باب العلّة التي من أجلها وضع اللّه الحجر في الركن الذي هو فيه ...

(٥) رجال النجاشي: ١٤٩ رقم ٣٨٧.

الفائدة، ثمّ قال: أبو سعيد القمّاط، هو خالد بن سعيد»[١].

فثبت ممّا ذكرنا بأنّ الصحيح «أبو سعيد القمّاط، وصالح بن سعيد» مع العاطفة؛ كما ذهب إليه المحقّق التستري والسيّد الخوئي؛ لأنّ المراد من أبي سعيد القمّاط هو خالد بن سعيد كما مرّ آنفاً. وأنّ المراد من صالح بن سعيد، هو الذي ذكره النجاشي من أصحاب الصادق عليه السلام.

ويؤيّده رواية كليهما عن أبان بن تغلب[٢]، ورواية إسماعيل بن مهران عنهما[٣]. فما ذكره المحقّق الأردبيلي، والسيّد البروجردي، والشبيري من زيادة كلمة «واو» غير تامّ.

تنبيه:

الظاهر عدم اتّحاد صالح بن سعيد، الذي ذكره النجاشي مع الذي ذكره الشيخ؛ لأنّ النجاشي صرّح بأنّه روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام، وطريقه إليه: عبيس بن هشام[٤]، هو الذي من الطبقة السادسة[٥].

وأمّا صالح بن سعيد ذكره الشيخ في الفهرست فطريقه إليه: إبراهيم بن هاشم، وغيره من أصحاب يونس[٦]، وعدّ السيّد البروجردي إبراهيم بن هاشم من

---

(١) الخلاصة: ٢٦٩ رقم ٦.

(٢) الخصال: ١٠ ح ٣٤، ومعاني الأخبار: ٢٥٨ ح ٦، والكافي: ٢/ ٣٥٢ ح ٨.

(٣) الكافي: ١/ ٣٦ ح٣، و٢/ ٣٥٢ ح٨، والخصال: ١٠ ح ٣٤، ومعاني الأخبار: ٢٥٨ ح ٦، وثواب الأعمال: ٢٤٧ ح٣، باب عقاب الناصب والجاحد لأمير المؤمنين عليه السلام والشاك فيه والمنكر له.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٩ رقم ٥٢٩.

(٥) كما صرّح به السيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٣١.

(٦) الفهرست: ٨٥ رقم ٣٥٣.

الطبقة السابعة[١].

ويؤيّده، ما وقع في أسانيد الروايات من رواية إبراهيم بن هاشم عنه في موارد متعدّدة[٢]، وكذا رواية من كان في طبقة إبراهيم بن هاشم، عنه،كمحمد ابن عيسى[٣]، ومحمد بن يحيى[٤]، وإبراهيم بن إسحاق النهاوندي[٥]، وأحمد بن محمد[٦]، ومحمد بن عبيدة[٧]. وعدّ السيّد البروجردي أيضاً كلّ هؤلاء من الطبقة السابعة[٨].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٦.

(٢) كما في الكافي: ٣ /٢٧٧ ح٧ و ٣٠٤ ح١٢، ٣٠٨ ح١. فيه: «صالح بن سعيد الراشدي عن يونس»، ٦ /١٦١ ح٣٦، ٧ /١٩٤ ح١، فيه: «علي بن إبراهيم عن صالح بن سعيد»، فسقط فيه «عن أبيه» كما استصوبه السيّد الشبيري في تعليقته عليه. و٧ /٢٣٧ ح٢١، ح٢٢، ٢٤١ ح٨، ٢٤٢ ح١٣، ٢٩٤ ح١٥ و ٣٧٤ ح١٢، التهذيب: ١٠ /١٢٩ ح١٣١، فيه: «يونس بن عبد الرحمان»، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢ /١٤٩ ح٢١.

(٣) الكافي: ٢ /٥٧١ ح١٠.

(٤) الكافي: ١ /٤٩٨ ح٢. محمد بن يحيى، الذي يروي عن صالح بن سعيد هو: محمد بن يحيى بن درياب من أصحاب الهادي عليه السلام، وممّن روى النصّ على أبي محمد العسكري عليه السلام. كما في الكافي: ١ /٣٢٧ ح٩.

(٥) علل الشرايع: ٦٨ ح ٤، باب العلة التى من اجلها أذن مؤذن العير التى فيها أخوة يوسف...، وعنه البحار: ٧٥ /٤٠٧ ح ٤٦.

(٦) الكافي: ١ /٢٤١ ح ٦.

(٧) قصص الأنبياء للراوندي: ١٦٠ ح١٧٦، وعنه البحار: ٧٨ /٣٤٥ ح٣.

(٨) راجع الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٤٢، ٣٥٣، ٢٨، ٥٨، على ترتيب ما ذكرناه، إلّا محمد ابن عبيدة الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام، عدّه من السادسة. المصدر: ٣٣٥.

ويروي صالح بن سعيد في هذه الموارد عن الهادي[١]، والرضا عليهما السلام[٢]، أو عن الحسين بن خالد[٣]، ويونس[٤]، الراويين عن الكاظم والرضا عليهما السلام[٥]، وإسماعيل بن الفضل الهاشمي[٦]، الراوي عن الصادق والكاظم عليهما السلام[٧]، وإبراهيم بن محمد بن هارون، الراوي عن أبي جعفر عليه السلام[٨]، وأحمد بن أبي بشر، الراوي عن الكاظم عليه السلام، وكان من الطبقة السادسة[٩].

وأمّا ما ذكره النجاشي، فالظاهر هو الذي يروي كثيراً، عن أبان بن تغلب، الذي مات في حياة الصادق عليه السلام سنة إحدى وأربعين ومائة[١٠]، وعُدّ من الطبقة الرابعة[١١].

---

(١) كما مرّ في الكافي: ١/٤٩٨ ح٢.

(٢) كما في عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/١٤٩ ح ٢١، وقصص الأنبياء للراوندي: ١٦٠ ح١٧٦، وعنه البحار: ٧٨/٣٤٥ ح٣. فيه: «عن علي بن سيف بن عميرة، عن محمد بن عبيدة، قال: دخلت على الرضا عليه السلام، فبعث إلى صالح بن سعيد، فحضرنا جميعاً، فوعظنا...».

(٣) الكافي: ٧/٢٣٧ ح٢١.

(٤) التهذيب: ١٠/١٢٩ ح١٣١، فيه: «يونس بن عبد الرحمان»، والكافي: ٣/٢٧٧ ح٧، ٣٠٤ ح١٢، ٣٠٨ ح١، فيه: «صالح بن سعيد الراشدي عن يونس»، ٦/١٦١ ح٣٦، ٧/١٩٤ ح١، ٢٣٧ ح٢٢، ٢٩٤ ح١٥ و٣٧٤ ح١٢.

(٥) معجم رجال الحديث: ٥/٢٢٧ رقم ٣٣٧٩، و٢٠/٢١٨ رقم ١٣٨٣٤.

(٦) الكافي: ٧/٢٤٢ ح١٣.

(٧) معجم رجال الحديث: ٣/١٦٧ رقم ١٤٠٠.

(٨) الكافي: ٢/٥٧١ ح ١٠.

(٩) الموسوعة الرجاليّة: ٧/٤٤.

(١٠) كما في رجال النجاشي: ١٣ رقم ٧، والإعلام بوفيات الأعلام: ٦٩، وسير أعلام النبلاء: ٦/٣٠٨ رقم ١٣١.

(١١) كما في الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٢.

ويروي عنه: إسماعيل بن مهران[١]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر[٢]، وهما من الطبقة السادسة[٣].

وكذا يروي عن يونس بن ظبيان[٤]، ويروي عنه عبيس بن هشام الناشري[٥].

ويروي عن أخيه سهل الحلواني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، ويروي عنه محمد بن عمرو[٦]. [٧]

وأمّا ما رواه الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن صالح بن

---

(١) كما في الخصال: ١٠ ح٣٤، معاني الأخبار: ٢٥٨ ح٦، ووسائل الشيعة: ١١/٤٣٥ ح١٥١٩٢ و١٧/٦٤ ح٢١٩٩١.

(٢) ثواب الأعمال: ٢٤٧ ح٣، باب عقاب الناصب والجاحد لأمير المؤمنين عليه السلام ...، عنه في بحار الأنوار: ٨/٣٥٦ ح١٤.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٧٣، و٥٢.

(٤) يروي عن يونس بن ظبيان، وجميل بن درّاج، ومعلّى بن خنيس، ومنصور بن يونس، وكلّهم من الطبقة الخامسة. راجع الموسوعة الرجاليّة: ٤/٩٢، ٣٦٣ و٣٦٩، ويروي عنه أيضاً مفضّل بن عمر، الذي قال عنه السيّد البروجردي: كأنّه من الرابعة أو الخامسة. المصدر: ٣٦٦.

(٥) التهذيب: ٦/٣٥ ح ١٨.

(٦) الظاهر أنّ الصحيح: محمد بن عمر، هو ابن يزيد، الذي يروي عنه يعقوب بن يزيد، وهو من السادسة، كما في الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٤١.

(٧) علل الشرايع: ١٧٧ ح٢١، باب النوادر [٢٢٢]، ثواب الأعمال: ٣٠١، باب عقاب حبّ الدنيا وعبادة الطاغوت، ومعاني الأخبار: ٣٤١ ح١، وكذا في البحار: ١٤/٣٢٢ ح٣٣، و٧٣/١٠١ ح ٨٨، والوسائل: ١٦/٢٥٦ ح٢١٥٠٢، فيه: «محمد بن أبي عمير» بدل «محمد بن عمرو» وهو مصحّف.

سعيد، عن أبان بن تغلب[١]، وكذا ما رواه الصدوق بإسناده عن عباس بن عامر، عن صالح بن سعيد، عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام[٢].

فالمراد من أحمد بن محمد في رواية الكافي، هو ابن عيسى بقرينة الأسانيد المذكورة قبلها، فهو وعباس بن عامر الذي يروي في رواية الصدوق عن صالح ابن سعيد، كلاهما من الطبقة السابعة[٣].

فالظاهر إمّا أن يكون المراد من صالح بن سعيد، هو الذي ذكره النجاشي، وكان من أصحاب الصادق عليه السلام، فروايته عن أبان والثمالي مسندة؛ ولكن رواية أحمد بن محمد بن عيسى، وعباس بن عامر عنه كانت مرسلة.

وإمّا المراد منه ما ذكره الشيخ، وكان من أصحاب الرضا والهادي عليهما السلام، فرواية أحمد بن محمد بن عيسى، وعباس بن عامر، عنه مسندة؛ ولكن روايته عن الثمالي، وأبان بن تغلب، مرسلة.

وتبيّن إلى هنا: عدم اتّحاد ما ذكره النجاشي مع ما ذكره الشيخ فما ذكره السيّد الخوئي، كلاهما تحت عنوان واحد[٤]، في غير محلّه؛ كما أنّ ما ذكره السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي من اتّحاد ما يروي عن أبان بن تغلب مع

---

(١) الكافي: ٤/ ١٢٧ ح ٤.

(٢) الخصال: ٤٩ ح٥٧، وفيه: ... عن صالح بن سعيد السكوني، عن أبي حمزة الثمالي، وعنه البحار: ٧٤/ ١٥٨ ح٧.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٥٨ و١٩٣.

(٤) معجم رجال الحديث: ٩/ ٦٧ رقم ٥٨٠٩.

ما يروي عن إبراهيم بن محمد بن هارون، وأحمد بن بشير[١]. وكذا ما ذهب إليه من اتّحاد الكلّ في طبقات رجال التهذيب[٢] غير تامّ.

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٨٢. قال فيه: رواية صالح بن سعيد، عن أبان بن تغلب، مرسلة. ولكن ضرب عليه بخط عند ذكر أبان. راجع المصدر: ٢٢.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٧/٤٨٦.

﴿ ١٨ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن محسن الميثمي»، أو «أحمد بن الحسن الميثمي»؟

المصدر: الكافي: ١ / ٧٤ ح ٢، كتاب التوحيد (٣) باب حدوث العالم وإثبات... (١).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحسنٍ ٱلْمِيثَمِي عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مَنْصُورٍ ٱلْمُتَطَبِّبِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ أَبِي ٱلْعَوْجَاءِ، وَعَبْدُ ٱللّٰهِ بْنُ ٱلْمُقَفَّعِ فِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ، فَقَالَ ابْنُ ٱلْمُقَفَّعِ: تَرَوْنَ هَذَا ٱلْخَلْقَ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى مَوْضِعِ ٱلطَّوَافِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ أُوجِبُ لَهُ اسْمَ ٱلْإِنْسَانِيَّةِ إِلَّا ذَلِكَ ٱلشَّيْخُ ٱلْجَالِسُ، يَعْنِي أَبَا عَبْدِ ٱللّٰهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَأَمَّا ٱلْبَاقُونَ فَرَعَاعٌ وَبَهَائِمُ ... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة أحمد بن محسن الميثمي بعد نقل هذا السند: «كذا في أكثر النسخ؛ ولكن في المرآة جعل «محمّد بن الحسن» نسخة «لأحمد بن محسن»، وفي الطبعة القديمة من الكافي جعل «محمّد بن محسن» نسخة، و«أحمد بن

الحسن» نسخة أخرى.

والصحيح ما ذكرناه [أي: أحمد بن محسن الميثمي]؛ لموافقته لطبعتين من توحيد الصدوق الحديثة، الصفحة ١٢٦، والقديمة، الصفحة ٧٧»[١].

و قال أيضاً في ترجمة أبي منصور المتطبّب: «كذا في نسخة التوحيد للصدوق، والطبعة المعربة، ونسخة من الطبعة القديمة من الكافي والمرآة[٢] أيضاً. وفي نسخة من الطبعة القديمة: «محمّد بن محسن الميثمى» وهو الموافق لما في الوافي، وفي نسخة أخرى منها أيضاً: «أحمد بن الحسن الميثمي» كما أنّ في نسخة من المرآة: «محمّد ابن الحسن الميثمي»[٣].

ولكن يظهر منه في ترجمة عبد الرحمان بن محمد بن أبي هاشم تصويب «أحمد ابن الحسن»؛ معلّلاً بأنّه هو الميثمي حيث: قال: «كذا في نسختين من التوحيد، والمرآة، والطبعة المعربة من الكافي، ونسخة من الطبعة القديمة أيضاً، وفي نسخة أخرى منها: «محمّد بن محسن» بدل «أحمد بن محسن»، وفي نسخة ثالثة: «أحمد ابن الحسن»، وفي نسخة من المرآة: «محمّد بن الحسن»، ولا يبعد صحّة نسخة: «أحمد بن الحسن»، فإنّه هو الميثمي»[٤].

وقال المحقّق الزنجاني في ترجمة أحمد بن الحسن الميثمي: «ويعبّر عنه كثيراً بأحمد بن الحسن الميثمي، وربّما يصحّف الحسن بـ«محسن»[٥].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢ / ١٩٤ رقم ٧٧٥.

(٢) مرآة العقول: ١ / ٢٤٤ ح ٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٢ / ٥٩ رقم ١٤٨٤٨.

(٤) المصدر نفسه: ٩ / ٣٤٨ رقم ٤٦٣٤.

(٥) الجامع في الرجال: ١ / ١٠١.

التحقيق:

الظاهر صحّة «أحمد بن الحسن الميثمي»؛ لأنّه المعنون في الكتب الرجاليّة[١]، فأمّا «أحمد بن المحسن الميثمي» فلم نجد أحداً عنونه إلّا السيّد الخوئي، وقد عرفت عنه أيضاً تصويب «أحمد بن الحسن» في أحد قوليه.

مضافاً إلى أنّه وقع بعنوان «أحمد بن الحسن الميثمي» في أسناد جملة من الروايات تبلغ أربعةً وستّين مورداً[٢].

وأمّا «أحمد بن المحسن الميثمي» فقد ورد في أربعة أسانيد في المحاسن، مع أنّه وردت عين هذه الروايات في الكافي، والوسائل، والبحار، وفي الجميع «أحمد بن حسن الميثمي»[٣].

---

(١) راجع: رجال الكشّي: ٤٦٨ رقم: ٨٩٠، رجال الطوسي: ٣٤٤ رقم: ٣٠، التحرير الطاووسي: ٤٥ رقم ٢٥، مجمع الرجال: ١/١٠١، روضة المتّقين: ١٤/٤٣، جامع الرواة: ١/٤٦، رجال المجلسي: ١٤٨ رقم: ٧٩، هداية المحدّثين: ١٧٠، مستدرك الوسائل: ٣/٥٥٣، معجم رجال الحديث: ٢/٨٧، رقم: ٥٠٩.

(٢) راجع الكافي: ١/٣٠٩ ح٩، ٢/٥٠٣ ح٤، والبحار: ٧/٢٨٥ ح٣، ١١/٢٨٦ ح٤، ١٢/٣٤١ ح٢ و١٤/١٩٢ ح١...

(٣) كما في المحاسن: ٢/٢١٥ ح٢٨١، باب القول في الطعام وبعده. وردت هذه الرواية في الكافي: ٦/٢٩٣ ح٨، والوسائل: ٢٤/٣٥٨ ح ٣٠٧٧٢، والبحار: ٦٦/٣٧٥ ح٢٩، وفي الجميع: «أحمد بن حسن الميثمي».

وكذا في المحاسن: ٢/٢١٦ ح٢٨٣. وردت هذه الرواية في الكافي: ٦/٢٩٤ ح١٥، فيه: «أحمد بن حسن الميثمي».

وكذا في المحاسن: ٢/٢١٩ ح٢٩٥. وردت هذه الرواية في الوسائل: ٢٤/٣٩٧ ح ٣٠٨٧٨، ←

فعلى هذا، يكون «أحمد بن محسن الميثمي» مصحّفاً، والصحيح «أحمد بن حسن الميثمي».

← والبحار: ٣٧٩/٦٦ ح٤٢، وفيهما: «أحمد بن حسن الميثمي».
وكذا في المحاسن: ٣٨٤/٢ ح٩٩٠، باب الخلال والسواك. وردت في الوسائل: ١٤/٢ ح ١٣٣٧، وفيه: «أحمد بن حسن الميثمي»؛ نعم وردت في البحار: ١٤٥/٦٢ ح٦ و١٣٤/٧٦ ح٤٣، كما في المحاسن.

﴿ ١٩ ﴾

هل الصحيح: «علي بن عقبة»، أو «صالح بن عقبة»؟

المصدر: الكافي: ١/٨٥ ح ٢ كتاب التوحيد (٣)، باب أنّه لا يعرف إلّا به (٣).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ سِمْعَانَ بْنِ أَبِي رُبَيْحَةَ مَوْلَى رَسُولِ ٱللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ: سُئِلَ أَمِيرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بِمَا عَرَّفَنِي نَفْسَهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَّفَكَ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَا يُشْبِهُهُ صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ بِٱلْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِٱلنَّاسِ، قَرِيبٌ فِي بُعْدِهِ، بَعِيدٌ فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي ٱلْأَشْيَاءِ؛ لَا كَشَيْءٍ دَاخِلٍ فِي شَيْءٍ، وَخَارِجٌ مِنَ ٱلْأَشْيَاءِ؛ لَا كَشَيْءٍ خَارِجٍ مِنْ شَيْءٍ، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هَكَذَا! وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، عند ذكر علي بن عقبة بن قيس بن سمعان: «الظاهر أنّ «علي بن عقبة بن قيس» وهمٌ، وصوابه «علي بن عقبة عليهما السلام، عن قيس بن سمعان... ولم يعلم طبقته، ولا يخفى ما في السند من الإرسال»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٦٠.

وقال أيضاً في ترتيب أسانيد الكافي بعد ذكر السند: «رواية علي بن عقبة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مرسلة بلا ريب»(١).

وقال المحقّق التستري في ترجمة عليّ بن عقبة: «... ثمّ إنّ خبر الكافي: [١ /٨٥ح٢] وإن تضمّن أنّ هذا قال: (سُئل أمير المؤمنين عليه السلام) إلّا أنّه قاله مرفوعاً، نظير أن نقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: كذا وكذا، لا أنّه كان من أصحابه عليه السلام؛ كيف وسند الكافي (عدّته عن أحمد البرقي، عن بعض أصحابنا، عن علي بن عقبة)؟! هذا، وقد عرفت في أخيه (صالح) أنّه من ق و م [أى من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام]»(٢).

ذكر السيّد الخوئي والمحقّق الأردبيلي هذا السند، من دون أن يشيرا إلى الإرسال أو التصحيف(٣).

التحقيق:

رواها الصدوق في التوحيد(٤)، ونقله الشيخ الحرّ العاملي في الفصول المهمّة(٥)، والسيّد نعمة اللّه الجزائري في نور البراهين(٦)، وفي الجميع «عليّ بن

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٤٦٠.

(٢) قاموس الرجال: (ط. الحديثة) ٧ /٥٢١ رقم ٥٢٢٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٢ /٩٨ رقم ٨٣٢٢. جامع الرواة: ١ /٥٩٤.

(٤) التوحيد: ٢٨٥ ح٢، ب ٤١. وفيه: «علي بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة مولى رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم رفعه قال: سُئِل أمير المؤمنين عليه السلام .... وعنه في البحار: ٣ /٢٧٠ ح٨، وفيه: عليّ بن عقبة رفعه، قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام.

(٥) الفصول المهمّة: ١ /١٦١.

(٦) نور البراهين: ٢ /١١٣.

عقبة بن قيس بن سمعان».

يحتمل أن يكون هو أخاً لصالح بن عقبة بن سمعان، كما أشار إليه المحقّق التستري.

ولكن الظاهر الصحيح أنّ «عليّ بن عقبة بن قيس» كان مصحّف «صالح بن عقبة بن قيس»؛ لأنّه المعنون في الكتب الرجالية[١]، ولوقوعه في الطرق[٢]، والأسانيد[٣].

مضافاً إلى أنّها وردت في المحاسن، وفيه صالح بن عقبة[٤]، وأمّا عليّ بن عقبة ابن قيس، فلم نجد له ذكراً لا في الكتب الرجاليّة، ولا في كتب الأنساب، ولم يقع في سند غير هذه رواية.

وعلى أيّ تقدير تكون الرواية مرفوعة؛ لكون «ابن عقبة» من أصحاب الصادق عليه السلام، فلا يمكنه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ويؤيّده التصريح بلفظة «رفعه» في المحاسن والتوحيد والفصول المهمّة ونور البراهين.

وأمّا ما ذهب إليه السيّد البروجردي، فلم نجد له دليلاً بعد الفحص الأكيد.

---

(١) رجال النجاشي: ٢٠٠ رقم ٥٣٢، وفيه: «صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة مولى رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم»، الفهرست: ٨٤ رقم ٣٥٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٥١١، [المشيخة] (ط. آل البيت).

(٣) منها: الكافي: ١/ ٤٦٠ ح ٥ و ٢/ ١٠ ح ٣ و ٢/ ٦٢ ح ٩ و ٣/ ١٦ ح ٦ و ٥/ ٤٦٩ ح ٩، و....

(٤) المحاسن: ١/ ٣٧٣ ح ٢٢٠، باب الجوامع في التوحيد ٢٣. وفيه: «صالح بن عقبة، عن قيس بن سمعان، عن أبي ربيحة مولى رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم رفعه قال: سُئل .... وعنه في البحار: ٣/ ٢٧٠ ح ٨، كما فيه.

تنبيه:

يحتمل أن يكون المراد من «بعض أصحابنا» في السند هو «محمد بن إسماعيل ابن بزيع»؛ لكونه راوياً لكتاب صالح بن عقبة، كما صرّح به النجاشي، وكثرة رواية أحمد بن محمد بن خالد عنه؛ بحيث تبلغ زهاء مائتين وخمسين مورداً[١]، وكذا كثرة رواية محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة؛ بحيث تصل إلى أكثر من خمسين مورداً على ما تبيّن لنا.

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ٢ /١٩٨ رقم ٧٧٧.

﴿ ٢٠ ﴾

هل تصحّ رواية «عبد الرحمان بن أبي نجران»، عن «أبي جعفر عليه السلام» بلا واسطة؟

المصدر: الكافي: ١ /٨٧ ح ٣، كتاب التوحيد (٣)، باب المعبود (٥).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ٱلْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أَوْ قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي ٱللَّهُ فِدَاكَ! نَعْبُدُ ٱلرَّحْمَنَ ٱلرَّحِيمَ ٱلْوَاحِدَ ٱلْأَحَدَ ٱلصَّمَدَ. قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ عَبَدَ ٱلْاسْمَ دُونَ ٱلْمُسَمَّى بِٱلْأَسْمَاءِ، أَشْرَكَ وَكَفَرَ وَجَحَدَ، وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً، بَلِ اعْبُدِ ٱللَّهَ ٱلْوَاحِدَ ٱلْأَحَدَ ٱلصَّمَدَ، ٱلْمُسَمَّى بِهَذِهِ ٱلْأَسْمَاءِ دُونَ ٱلْأَسْمَاءِ، إِنَّ ٱلْأَسْمَاءَ صِفَاتٌ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية ابن أبي نجران، عن أبي جعفر عليه السلام، مرسلة، إلّا أن يكون المراد أبا جعفر الثاني عليه السلام»[1].

التحقيق:

الظاهر أنّ المراد من أبي جعفر عليه السلام في السند هو: أبو جعفر الثاني الام

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٢٤٦، و ٤ /١٩٨.

الجواد عليه السلام؛ لأنّ عبد الرحمان بن أبي نجران كان من أصحاب الرضا[١]، والجواد عليهما السلام[٢]، وعدّه السيّد البروجردي من صغار الطبقة السادسة[٣]. ورواياته عن أبي جعفر الجواد عليه السلام جاءت في مواضع متعدّدة[٤].

فلا يمكن لعبد الرحمان بن أبي نجران أن يروي عن الإمام الباقر عليه السلام، بلا واسطة؛ بل يروي عنه عليه السلام بواسطتين، أو بثلاث وسائط[٥].

وأمّا روايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام[٦]، وأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام[٧]، فيه مرسلة، ـ كما صرّح به السيّد الخوئي بقوله: «لم تثبت روايته عن الإمام الكاظم عليه السلام، فضلاً عن الإمام الصادق عليه السلام»[٨]، ـ وسيأتي تفصيله في محلّه إن شاء اللّه.

---

(١) رجال الشيخ: ٣٨٠ رقم ٩.

(٢) المصدر نفسه: ٤٠٣ رقم ٧.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ١٩٨.

(٤) الكافي: ٤/ ٥٤٨ ح ١، والتهذيب: ٦/ ٣ ح ٣، والتوحيد: ١٠٦ ح ٦، وكامل الزيارات: ١٢ ح ٢، و٣، و٤، و٧، و٨.

(٥) كما في الكافي: ٢/ ٦٣٨ ح ٢. وفيه: «عبد الرحمان بن أبي نجران، عن محمد بن الصلت، عن أبان، عن أبي العديس، عن أبي جعفر عليه السلام».

و٢/ ٦٤٤ ح ٤. وفيه: «عبد الرحمان بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام».

و٥/ ٢٢٠ ح ٢. وفيه: «عبد الرحمان بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام».

و٥/ ٣٨٣ ح ٢. وفيه: «عبد الرحمان بن أبي نجران، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام».

(٦) التهذيب: ١٠/ ١٨٤ ح ١٨.

(٧) من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٠٨ ح ٢٢٣، (ط. آل البيت).

(٨) معجم رجال الحديث: ٩/ ٣٠٢ رقم ٦٢٣٥.

﴿ ٢١ ﴾

هل تكون رواية «الحسن بن محبوب»، عن «أبي حمزة» مرسلة ؟

المصدر: الكافي: ١ /٨٨ ح ١، كتاب التوحيد (٣)، باب الكون والمكان (٦).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَأَلَ نَافِعُ بْنُ ٱلْأَزْرَقِ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ ٱللّٰهِ مَتَى كَانَ؟ فَقَالَ: «مَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى أُخْبِرَكَ مَتَى كَانَ؟ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزَالُ فَرْداً صَمَداً، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً!».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، مرسلة بلاريب»(١).

وقال أيضاً في موضع آخر: «رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، مرسلة بلاريب؛ لأنّ أبا حمزة مات سنة خمسين ومائة، والحسن بن محبوب، إن كان موجوداً، كان صغيراً»(٢).

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٣١٣.

(٢) المصدر نفسه: ١ /٢٠٠.

وقال في موضع ثالث: «رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، مرسلة؛ فإنّه مات أبو حمزة في سنة خمسين ومائة، ومات الحسن بن محبوب في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين»[١].

قال ابن داود ما مضمونه: «رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، فيها إشكال، وإن كانا مرضيّين معظّمين»[٢].

قال الوحيد في تعليقته في ترجمة الحسن بن محبوب، ـ بعد بيان تاريخ وفاتهما ـ: «وعلى تقدير صحّة التواريخ، الظاهر أنّ روايته عن كتابه، وغير خفيّ أنّ هذا ليس بفسق، ولا منشأً للتهمة، بل لا يجوز الاتّهام بأمثال سيّما مثل «الحسن» الثقة الجليل، الذي قد أكثر الأعاظم والأجلّة من الثقات والفحول من الرواية عنه عموماً، وروايته عن أبي حمزة خصوصاً، مضافاً إلى ما يظهر من هذه الترجمة وفي غيرها من الجلالة وعظم المنزلة، وغير ذلك، وكذا الكلام في الأخذ حال صغر السن ولذلك ندم «أحمد» وتاب ... على أنّ الظاهر من أحوال المشايخ أكثرهم، الرواية عن الكتاب، وورد النصّ بذلك عن الأئمة عليهم السلام. فتأمّل»[٣].

ومثله أبو علي الحائري في رجاله[٤].

وقال السيّد الخوئي بعد نقل كلام الكشّي في وفاة الحسن بن محبوب: «مقتضى ما ذكره الكشّي: أنّ الحسن بن محبوب تولّد بعد وفاة الصادق عليه السلام، وهذا ينافي

---

(١) تنقيح أسانيد التهذيب: ٤١ رقم ٣.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠ رقم ١، في التنبيهات.

(٣) تعليقة الوحيد: ١٠٨، في هامش منهج المقال.

(٤) راجع: منتهى المقال: ١ / ٤٢، المقدمة الرابعة.

روايته كثيراً، عن أبي حمزة المتوفّى في زمان الصادق عليه السلام، وينافي رواية ابن محبوب، عن محمد بن إسحاق المدني، المتوفّى سنة ١٥١؛ بل إنّه روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام: التهذيب، الجزء ١٠، باب البيّنات على القطع، الحديث ٦٧٤.

إلّا أنّ هذه رواها «محمد بن يعقوب، بسنده، عن ابن محبوب، عن أبي ولّاد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...»[١].

و قال أيضاً في ترجمة محمد بن إسحاق: «إنّ الكليني روى عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن محمد بن إسحاق المدني، عن أبي جعفر عليه السلام. الروضة: الحديث ٦٩، وهذا ينافي ما ذكره الكشّي من أنّ الحسن ابن محبوب مات في آخر سنة (٢٢٤)، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة.

ولكنّا قد ذكرنا في ترجمة الحسن بن محبوب: أنّه روى عن أبي حمزة الثمالي كثيراً، وقد مات أبو حمزة في زمان الصادق عليه السلام، فلا يصحّ ما ذكره الكشّي»[٢].

قال السيّد الأبطحي في ترجمة الحسن بن محبوب: «لم أقف على تحديد زمان مولده ووفاته في غير الكشّي، ومن تبعه، والاعتماد عليه محلّ إشكال»[٣].

وقال المحقّق التستري في عنوان الحسن بن محبوب، ـ بعد بيان ما وقع في رجال الكشّي من التحريفات ـ: «ومنها ـ قوله: «عن ابن أبي حمزة»، وهو محرّف «عن أبي حمزة» كما قاله النجاشي في أحمد بن محمد بن عيسى؛ فقال: «قال الكشّي عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمد بن عيسى، يروى عن ابن محبوب، من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته، عن أبي حمزة

(١) معجم رجال الحديث: ٥ / ٩١ رقم ٣٠٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٥ / ٧٧ رقم ١٠٢١٩.

(٣) تهذيب المقال: ٢ / ٣٤١.

الثمالي، ثمّ تاب، ورجع عن هذا القول» ومثله في الكشّي في أحمد بن محمد بن عيسى أيضاً في نسخة[١].

وإصرار القهبائي على صحّة «ابن أبي حمزة» غلط، فرواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة كثيرة ... وبعد قولهم: إنّ أبا حمزة (كما في النجاشي) مات سنة مائة وخمسين، وإنّ الحسن بن محبوب (كما في الكشّي) مات في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، عن خمس وسبعين، يكون روايته عنه محلّ الاتّهام؛ فيصير تولّده في سنة فوت أبي حمزة أو بعده بسنة، ولعلّ «عن خمس وسبعين» محرّف «عن خمس و تسعين»، والتبديل بين «السبعين» و«التسعين» يقع كثيراً.

وأمّا روايته عن علي بن أبي حمزة ـ الذي بقي إلى عصر الرضا عليه السلام، أيّ اتّهام له في روايته عنه؟»[٢].

التحقيق:

قبل الخوض في البحث، من اللازم التعرّض لقضيّة اتّهام رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة.

فنقول: قال الكشّي في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى: «لا يروي عن ابن محبوب؛ من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثمّ تاب أحمد بن محمد، فرجع قبل ما مات. وكان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه»[٣].

---

(١) رجال الكشّي: ٥١٢ رقم ٩٨٩.

(٢) قاموس الرجال: ٣/ ٣٤٩ رقم ٢٠١٣.

(٣) رجال الكشّي: ٥١٢ رقم ٩٨٩.

ثمّ قال في ترجمة الحسن بن محبوب: «أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»(١).

وقال النجاشي: «إنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب (في روايته) عن أبي حمزة الثمالي»(٢).

وقد لاحظت بأنّ الكشّي عبّر عنه في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى بـ«أبي حمزة»، وفي ترجمة الحسن بن محبوب بـ«ابن أبي حمزة»، وعبّر النجاشي عنه بـ«أبي حمزة الثمالي».

وقد اختلفت الأقوال في المراد من «روايته عنه»، هل هو أبو حمزة الثمالي كما عبّر به النجاشي، أو ابن أبي حمزة «البطائني» كما عبّر بذلك الكشّي في ترجمة الحسن بن محبوب؟

فذهب جمع إلى أنّ الصحيح: «أبو حمزة الثمالي»، وسبب الاتّهام هو صغر سنّ الحسن بن محبوب حين وفاة أبي حمزة، وبعدُ طبقته عنه؛ كما صرّح به الوحيد البهبهاني بقوله: «لعلّ سبب التهمة: أنّ وفاة أبي حمزة كان سنة خمسين ومائة، وفبملاحظته وملاحظة سنّ الحسن وسنة وفاته، يظهر أنّ تولّد الحسن كان قبل وفاة أبي حمزة بسنة. وربما يظهر من ترجمة أحمد، أنّ تهمته من روايته وأخذه عنه في صغر سنّه»(٣). انتهى كلامه.

وقال السيّد محسن الأمين بعد نقل كلام الكشّي: «ولا حاجة لأن يراد به (ابن أبي حمزة) علي بن أبي حمزة، مع عدم ذكر وصف البطائني في كلام أحد»(٤).

---

(١) المصدر نفسه: ٥٨٥ رقم ١٠٩٥.

(٢) رجال النجاشي: ٨٢ رقم ١٩٨.

(٣) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ١٠٨.

(٤) أعيان الشيعة: ٣/ ١٤٥.

قال المحقّق المامقاني: «ولكنّ الأظهر صحّة ما حكاه النجاشي عن الكشّي:

أمّا أوّلاً: فلأنّه على ما نقله، فوجه كلّ من الاجتناب والرجوع والتوبة ما عرفت، وأمّا على كون المراد علي بن أبي حمزة البطائني، فلا أرى للرجوع وجهاً، وعلى فرض توجّه الرجوع، فالتوبة لا وجه لها؛ لأنّه لا يكون عن ذنب، ولا ذنب في ترك الرواية عن واقفيّ ضعيف.

وأمّا ثانياً: فلأنّا نرى بالوجدان رواية ابن محبوب عن خصوص الثمالي في موارد عديدة... فالحقّ أنّ نقل النجاشي صحيح؛ سيّما مع عدم تصريح الكشّي بأنّ [ابن أبي حمزة[١] الذي ذكره هو البطائني أو الثمالي، ويمكن أن يكون للثمالي ابن لا نعرفه»[٢] انتهى كلامه.

ذهب المحقّق التستري أيضاً إلى أنّ «ابن أبي حمزة » في كلام الكشّي محرّف «أبي حمزة»؛ معلّلاً بأنّ النجاشي قال: نقلاً عنه في « أبي حمزة الثمالي»، ولأنّ الفهرست قال في أبي حمزة في طريقه إليه: «عن ابن محبوب عنه»، وقال النجاشي أيضاً في أبي حمزة: «له كتاب النوادر؛ رواية الحسن بن محبوب»[٣]، ورواياته عن أبي حمزة كثيرة، ولم يعلم رواية محقّقة عن ابن أبي حمزة[٤]؛ ولأنّ الاتّهام إنّما

---

(١) وفي المصدر «أبا حمزة» وهو سهو.

(٢) تنقيح المقال: ١ / ٩١ رقم ٥٢٧.

(٣) رجال النجاشي: ١١٦ رقم ٢٩٦.

(٤) وقوله: «ولم يعلم رواية محقّقة عن ابن أبي حمزة» في غير محلّه؛ لأنّ للحسن بن محبوب روايات عديدة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، كما في الكافي: ٢ / ٣٣٤ ح ٢٢، ٦١٦ ح ١٣، ٣ / ٣٠٨ ح ٣٤، ٦ / ١٨٤ ح ٧، ١٨٦ ح ٢، ٧ / ١١٤ ح ٩، ١٨٥ ح ١، ١٩٦ ح ١، ٣٢٢، ح ٤، ٣٦٦ ح ٥ و... والمراد من عليّ بن أبي حمزة هو البطائني بلا ريب بقرينة رواياته ←

يحتمل في روايته عن أبي حمزة؛ لأنّهم قالوا: «مات سنة مائة وخمسين»، وأمّا «ابن أبي حمزة» فأيّ اتّهام فيه مع كونه معاصره؟

ويشهد له أيضاً قولهم بعدم اتّهام عثمان بن عيسى في روايته عن أبي حمزة؛ لكونه أقدم من ابن محبوب. وأصرّ القهبائي على صحّة «ابن أبي حمزة» ببيانات واهية»[1] انتهى كلامه.

وذهب جمع آخر إلى صحّة «ابن أبي حمزة»، وقالوا: بأنّ المراد منه هو البطائني، وسبب الاتّهام هو ضعفه وفساد مذهبه؛ لكونه واقفيّاً.

كما قال القهبائي في هامشه معلّقاً على ما ذكره الكشّي في أحمد بن محمد بن عيسى: «هكذا (أي: ابن أبي حمزة) في بعض نسخ الكتاب بإثبات لفظة «ابن» وهو الصواب، ويؤيّده ذكره وثبوته كذلك في جميع نسخ الكتاب في الحسن بن محبوب... .

والمراد منه «علي بن أبي حمزة البطائني»؛ فإنّ ابن محبوب روى عنه... ووجه التهمة حينئذ أنّ ابن محبوب أمتن وأجلّ من أن يروي من علي بن أبي حمزة البطائني؛ فإنّه واقفيّ، خبيث، رديّ، معاند للرضا عليه السلام، وقد يختلج في الخاطر أنّ

← عن أبي بصير والتصريح بالبطائني في بعض المصادر كما في الأمالي للطوسي: ٢١٦ رقم ٣٨٠، والبحار: ٤٨ /٢٧، و٦٦ /٣٨٦. ولا شكّ بأنّ المراد من ابن أبي حمزة هذا، هو: البطائني حيث لم يروِ الثمالي عن أبي بصير في مورد؛ لتقدّم طبقته عليه؛ مضافاً إلى التقييد بالبطائني في بعض الأسانيد، كما في الأمالي للطوسي: ٢١٦ ح ٣٨٠، المجلس الثامن، وكمال الدين: ٢٣٤ ح ٤٣، وعنه بحار الأنوار: ٢٣ /٤٢ ح ٨١، وغيبة الطوسي: ٤٤٩ ح ٤٥٠، وعنه بحار الأنوار: ٥٢ /٢١٤ ح ٦٩، وغيبة النعماني: ٢٣٣ ح ٢٠، وعنه بحار الأنوار: ٥٢ /٣٥٤ ح ١١٥، ورجال الكشّي: ٢٠٢ رقم ٣٥٦، وعنه بحار الأنوار: ٦٨ /١١٣ ح ٢٨.

(١) قاموس الرجال: ١ /٦٣٩ رقم ٥٧٣.

الثقة لا يروي عن مثله ... إلى أن قال: ـ فقول النجاشي رحمه الله في أبي حمزة الثمالي، لا يخفى اشتباهه وبطلانه من وجهين: أسقط عنه لفظة «ابن» وزاد فيه لفظة «الثمالي»، وليس في موقعه، ولا يصوّب كما لا يخفى؛ على أنّه لا يمكن رواية ابن محبوب عن الثمالي كما يفهم من تاريخهما المذكور هنا، وفي النجاشي والشيخ، فإذا وقع في طريق هكذا «ابن محبوب عن الثمالي» ففيه إرسال البتّة، كما في ترجمة الثمالي عن الفهرست، فتأمّل حقّ التأمّل، ثم أذعن بالأحقّ والأحرى»[١].

وقال السيّد التفرشي: «وما نقله النجاشي، عن الكشّي، عن نصر بن الصباح، محمول على السهو، ولعلّ ما ذكره الكشّي هو: علي بن أبي حمزة البطائني، كما لا يخفى»[٢].

وقريب منه عن طه نجف[٣].

والظاهر أنّ الصحيح هو: القول الأوّل؛ أي «أبي حمزة» بدل «ابن أبي حمزة»، وكان سبب الاتّهام هو: صغر سنّ ابن محبوب؛ لما مرّ من التصريح في رجال الكشّي بأنّ أحمد بن محمد بن عيسى تاب، وروى عمّن كان أصغر سنّاً من أبي حمزة[٤].

مضافاً إلى أنّ الرواية عن ابن أبي حمزة البطائني، لم تكن منحصرة بابن محبوب؛ بل يروي عنه عدّة من الأجلّاء كصفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، والبزنطي، وجعفر بن بشير، والحسين بن سعيد، وحمّاد بن عيسى، ويونس بن

---

(١) مجمع الرجال: ١ / ١٦١، وراجع أيضاً: ١ / ١٦٤ و ٢٩٤ و ٢ / ١٤٤.

(٢) نقد الرجال: ١ / ١٦٩ رقم ١٥٨.

(٣) إتقان المقال: ٢٠.

(٤) رجال الكشّي: ٥١٢ رقم ٩٨٩.

عبد الرحمان، و... [١].

فلو كانت الرواية عنه موجبة للاتّهام؛ لعمّ هؤلاء أيضاً؛ مع أنّه لم يتّهم أحد منهم في روايتهم عنه.

بعد أن عرفت ذلك، نقول:

قد وقع الخلاف في رواية الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، على أقوال ثلاثة:

القول الأوّل: ما ذهب إليه، ابن داود[٢]، والسيّد البروجردي، من إرسال روايته عن أبي حمزة، واستدلّ على ذلك ببعد طبقتهما؛ لأنّ الثمالي مات سنة خمسين ومائة، كما صرّح به النجاشي[٣]، والشيخ[٤]، والصدوق[٥].

وابن محبوب مات «في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين»[٦]، فكان تولّده في سنة وفاة أبي حمزة أو بعدها بسنة.

القول الثاني: ما ذهب إليه الوحيد[٧]، وأبو عليّ الحائري[٨]، والسيّد

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ٢٢٨/١١ رقم ٧٨٣٢، ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني عند ذكر طبقته في الحديث.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٦ رقم ١، في التنبيهات.

(٣) رجال النجاشي: ١١٥ رقم٢٩٦.

(٤) رجال الطوسي: ٨٤ رقم ٣ و ١٦٠ رقم ٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه: (ط. المكتبة الإسلاميّة) ٣٦/٤، قسم المشيخة.

(٦) رجال الكشّي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤.

(٧) تعليقة الوحيد: ١٠٨، في هامش منهج المقال.

(٨) راجع: منتهى المقال: ٤٢/١، المقدمة الرابعة.

الشبيري الزنجاني[١]، وغيرهم[٢]؛ من أنّ ما رواه الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي كانت من كتابه وجادةً[٣].

ولكنّه غير تام؛ لأنّه في مثل ذلك يلزم التصريح بالوجادة، ولقد أجاد فيما أفاد المحقّق المامقاني حيث قال: «إنّ الرواية بالوجادة بذلك، وإن جوّزها جمع، إلّا أنّ آخرين انكروها، وعلى الجواز، فيلزم التصريح بالوجادة، ولا يجوز له أن يطلق

---

(١) سألت سيّدنا الأستاذ سماحة آية اللّه الشبيري مدّ ظلّه الوارف، يوم الأحد غرّة رجب المرجب ١٤١٨، بعد إقامة صلاة الصبح في حرم السيّدة المعصومة عليها السلام، عن رواية الحسن ابن محبوب، عن أبي حمزة: هل هي مرسلة، كما صرّح به السيّد البروجردي، أو غير مرسلة، كما عليه السيّد الخوئي؟

فأجاب: بأنّ الحسن بن محبوب لم يدرك أبا حمزة بلاريب؛ كما أنّ القدماء أيضاً يتّهمون روايته عنه، ولم يكن له رواية عمّن في طبقته كزرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما.

وملاحظة الطبقات أيضاً تقتضي صحّة ما يروي الكشّي بأنّه «مات الحسن بن محبوب في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة» [رجال الكشّي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤].

وأمّا هذه الروايات عن أبي حمزة، فإمّا أن تكون بالوجادة كما هو المظنون، وإمّا أن تكون بالإجازة كما هو المحتمل الموهون، حيث إنّ القدماء كانوا يجيزون للأطفال أن يرووا عنهم.

ثمّ سألته بعد أسبوع، ماذا تقول في رواياته عنه بوسائط في أسانيد كثيرة؟ فهل لا تكون هذه قرينة على إرسال رواياته عن أبي حمزة، إذا كانت بلا واسطة؟

فأجاب: يمكن أن تكون رواياته عنه من دون واسطة من كتابه تارةً بالوجادة، وأخرى من كتابه الآخر بتوسط رجال آخرين، أو وقع أبو حمزة في طريق كتاب رجل آخر (م ـ ح).

(٢) جامع الرواة: ١ / ١٣٥ «الهامش».

(٣) الوجادة: وهي أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً بخط راويه، غير معاصر له، أو كان معاصراً، لم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه هذا الواجد، ولا له منه إجازة ولا نحوها... . تنقيح المقال: ٣ / ١٠١ (مقباس الهداية).

الرواية؛ لظهورها في المشافهة، فالإطلاق والسكوت عن بيان كون روايته بالوجادة تدليس، ينافي العدالة»[١].

القول الثالث: ما ذهب إليه السيّد الخوئي، والمحقّق التستري من عدم الإرسال، وعدم الوجادة، وهو مختارنا، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: أنّ الحسن بن محبوب هو الراوي لكتاب أبي حمزة الثمالي، كما صرّح به الشيخ، والنجاشي[٢].

الثاني: كثرة رواية ابن محبوب، عن الثمالي من دون واسطة؛ بحيث تبلغ في الكتب الأربعة زهاء أربعين مورداً[٣]، وفي غيرها إلى أكثر من مائة موردٍ على ما فحصنا.

---

(١) تنقيح المقال: ١/ ٩١ رقم ٥٢٧.

(٢) قال الشيخ في ترجمة ابي حمزة الثمالي: «له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، وموسى بن المتوكل، عن سعد بن عبد اللّه، والحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة». الفهرست: ٤١ رقم ١٢٧.

وقال النجاشي أيضاً: «وله كتاب النوادر، رواية الحسن بن محبوب، أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا أبي، عن سعد، عن أحمد وعبد اللّه ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، به». رجال النجاشي: ١١٦ رقم ٢٩٦.

(٣) قد ورد بعنوان: الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة، في الكافي: ١/ ٨٨ ح ١، ٤/ ٤٢٠ ح ٢، ٦/ ٦٤ ح ١، ٨/ ١٨٥ ح ٢١٣، والتهذيب: ١/ ٢٩٥ ح ٣٤، ٤٥٧ ح ١٣٦، ٣/ ١٧٦ ح ٩، ٧/ ١٧١ ح ١٨، والاستبصار، ٣/ ١١٩ ح ٦.

وبعنوان: الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، في الكافي: ١/ ٣٦٨ ح ١، ٢/ ١٨٨ ح ١، ٦/ ٦٤ ح ١، ٣٢١ ح ١، والتهذيب: ٨/ ٣٨ ح ٣٣، والفقيه: ٣/ ٥٠٣ ح ٤٧٦٦.

وبعنوان: الحسن بن محبوب، عن ثابت بن دينار، في الكافي: ٨/ ١٢٠ ح ٩٣، وفيه: «أبي ←

الثالث: رواية ابن محبوب عمّن كان في طبقة الثمالي من دون واسطة، كروايته عن أبي الجارود[١] المتوفّى سنة ١٥٠ أو ١٥٣[٢]، ومحمد بن إسحاق[٣] المتوفى سنة ١٥١[٤].

الرابع: أنّ ابن محبوب كان من الثقات الأجلّاء، وعدّ من أصحاب الإجماع، فيستبعد منه أن يروي من دون واسطة، أو يرسل الأحاديث. مع العلم أنّ في ذلك الزمان كان الراوي يحرص على سماع الرواية بنفسه، ولا يكتفي بنقلها عن الكتب، وإن كانت معتبرة.

الخامس: يستفاد من الكلام الذي ذكره الكشي بـ«أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ما كان يروي عن ابن محبوب، ثمّ رجع وتاب»،[٥] بأنّ الرجوع والتوبة تصدق بعد ظهور الحقّ، والمراد به هنا إمكان رواية ابن محبوب، عن الثمالي، وإلّا

← حمزة ثابت بن دينار ...».

وبعنوان: ابن محبوب عن أبي حمزة، في الكافي: ١/ ٤٥٧ ح٨، ٢/ ٣٠٥ ح١٥، ٤٣٥ ح١١، ٥٨٠ ح١٤، ٦٢٧ ح٢، ٣/ ٨٠ ح٤، ٢٦٥ ح٥، ٤١١ ح١١، ٥/ ٢٣٤ ح٧، ٧/ ٤٢١ ح١، والتهذيب: ٢/ ١٦٩ ح١٣٠، ٥/ ١١٦ ح٥١، ١٠/ ١٥٤ ح١٨، والاستبصار: ٢/ ٢٢٢ ح٢، ٤/ ٢٣٩ ح٧.

وبعنوان: ابن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، في الكافي: ٢/ ٨١ ح١، ٢٤٩ ح٢، ٤٢٣ ح٣، ٥/ ٨٠ ح١، ١٣٥ ح٣، ٦/ ١٥٦ ح١٥، ٧/ ٤١٠ ح٢، والتهذيب: ٦/ ٢٢٢ ح٢١.

(١) الكافي: ١/ ٥٣٢ ح ٩، و[من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٨٠ ح ٥٤٠٨، ووسائل الشيعة: ١٦/ ٤٤ ح ٢١٤٧٢].

(٢) أعيان الشيعة: ٧/ ٨٣.

(٣) الكافي: ٤/ ١٩٥ ح ٢، و٨/ ٩٥ ح ٦٩.

(٤) رجال الطوسي: ٢٨١ رقم ١٢٢.

(٥) رجال الكشّي: ٥١٢ ر ٩٨٩.

لا معنى للرجوع والتوبة، فتدبّر.

فإذاً، لابدّ إمّا من القول بعدم صحّة ما ذكره الكشّي في سنة وفاة ابن محبوب، كما عليه السيّد الخوئي، وإمّا من القول بأنّ كلام الكشّي «عن خمس وسبعين» محرّف «عن خمس وتسعين»، الظاهر أنّ هذا هو الأقرب إلى الصحّة؛ لأنّ التبديل بين «السبعين» و«التسعين» يقع كثيراً، كما صرّح به المحقّق التستري[1].

ويؤيده ما رواه الكليني في الكافي عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: أنّي كنت وهبت لابنتي جارية حيث زوّجتها، فلم تزل عندها في بيت زوجها حتّى مات زوجها فرجعت إليّ والجارية[2]؛ حيث يستفاد منه أنّ ابن محبوب كان شيخاً في زمن الرضا عليه السلام.

(١) قاموس الرجال: ٣/٣٥٠ رقم ٢٠١٣.

(٢) الكافي: ٥/٤٧١ ح ٥.

﴿ ٢٢ ﴾

هل تصحّ رواية «ابن أبي نصر» عن «أبي الحسن الموصلي» أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٩٠ ح ٨ كتاب التوحيد (٣)، باب الكون والمكان (٦).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْوَلِيدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي ٱلْحَسَنِ ٱلْمَوْصِلِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى حِبْرٌ مِنَ ٱلْأَحْبَارِ أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَتَى كَانَ رَبُّكَ؟ قَالَ: وَيْلَكَ! إِنَّمَا يُقَالُ: مَتَى كَانَ؟ لِمَا لَمْ يَكُنْ. فَأَمَّا مَا كَانَ، فَلَا يُقَالُ: مَتَى كَانَ؟. كَانَ قَبْلَ ٱلْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ، وَبَعْدَ ٱلْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا مُنْتَهَى غَايَةٍ لِتَنْتَهِيَ غَايَتُهُ، فَقَالَ لَهُ: أَ نَبِيٌّ أَنْتَ؟! فَقَالَ: لِأُمِّكَ ٱلْهَبَلُ! إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ رَسُولِ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم».

أقوال العلماء:

إنّ السيّد الخوئي قد ذكر في ترجمة أبي إبراهيم، وأبي الحسن الموصلي، سند الكافي بهذا الشكل: «عن ابن أبي نصر، عن أبي إبراهيم، عن أبي الحسن الموصلي»، ثمّ قال: «كذا في المرآة أيضاً، وفي الطبعة القديمة: «ابن أبي نصر، عن أبي إبراهيم الموصلي» بدل «عن أبي إبراهيم، عن أبي الحسن الموصلي». و في الوافي: «ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الموصلي»، بلا واسطة أبي إبراهيم،

وهو الموافق لسند الحديث (٥) من الباب»[١].

وذكر الأردبيلي، تارةً بعنوان: «أبي إبراهيم الموصلي»، وأخرى بعنوان: «أبي الحسن الموصلي»، وأورد في ذيلهما رواية الكافي[٢].

والظاهر أنّ في النسخة الّتي كانت موجودة عنده: «ابن أبي نصر، عن أبي إبراهيم، وأبي الحسن الموصلي»، هكذا ذكره المحقّق التستري[٣]، والمامقاني[٤].

وقال الكاظمي: «أبو الحسن يطلق على الموصلي، ويعرف برواية أحمد ابن محمد بن أبي نصر عنه، وهي في الكافي كثيرة»[٥].

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح: «أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الموصلي»؛ لأمور:

١ ـ إنّ أحمد بن محمد بن أبي نصر، روى عن أبي الحسن الموصلي في الكافي؛ في نفس الباب، وفي باب بعده ببابين[٦].

٢ ـ لم نقف على رواية ابن أبي نصر، عن أبي إبراهيم، أو أبي إبراهيم الموصلي، ولو في مورد واحد على ما فحّصنا.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢١ /٧ رقم ١٣٨٥٤، و١٢١ رقم ١٤١٣٤.

(٢) جامع الرواة: ٢ /٣٦٤ و٣٧٧.

(٣) قاموس الرجال: ١١ /٢٠٠ رقم ٣، و٢٨٣ رقم ٢٤٨، (ط. الحديثة).

(٤) تنقيح المقال: ٣ /١ و١١، باب الكنى.

(٥) هداية المحدّثين: ٢٧٧.

(٦) الكافي: ١ /٨٩ ح ٥ و٩٧ ح٦، في باب ابطال الرؤية.

٣ ـ ورود هذه الرواية في التوحيد[١]، والأمالي للصدوق[٢]، والمرآة[٣]، والوافي[٤]، وفي الجميع «أبو الحسن الموصلي».

وأمّا إبراهيم الموصلي، وإن ورد في الطبعة القديمة من الكافي[٥]، وذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي وطبقات رجاله[٦]، فهو مصحّف ظاهراً، إذ ليس له ذكر و لا أثر، لا في الكتب الروائيّة، ولا في الكتب الرجاليّة.

وكذا ما ورد في بعض نسخ أمالي الصدوق: «أحمد بن أبي، نصر عن أبي الحسين الموصلي»[٧]، فهو أيضاً مصحّف «أبي الحسن الموصلي».

---

(١) توحيد الصدوق: ١٧٤ ح٣، باب نفي المكان ...، عنه في البحار: ٤/ ٤٤ ح٢٣ و٤١/ ١٥ ح٨.

(٢) الأمالي للصدوق: ٧٦٩ ح ١، المجلس ٩٦، عنه في البحار: ٣/ ٢٨٣ ح١.

(٣) مرآة العقول: ١/ ٣١٦ ح٨.

(٤) الوافي: ١/ ٣٥٧ ح٢٧٦.

(٥) الكافي، (ط. القديمة): ١/ ٣٢.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٦٤ و٤/ ٤٠٥.

(٧) الأمالي للصدوق: ٥٣٤ ح ١، (ط. مؤسّسة الأعلمي)، المجلس السادس والتسعون.

﴿ ٢٣ ﴾

هل تصحّ رواية «علي بن معبد»، عن «عبد اللّه بن سنان» أم لا؟

المصدر: الكافي: ١ /٩٧ ح٥، كتاب التوحيد (٣) باب في إبطال الرؤية (٩).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ ٱلْخَوَارِجِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ! أَيَّ شَيْءٍ تَعْبُدُ؟ قَالَ: «ٱللَّهَ تَعَالَى»، قَالَ: رَأَيْتَهُ، قَالَ: بَلْ لَمْ تَرَهُ ٱلْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ ٱلْأَبْصَارِ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ ٱلْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ ٱلْإِيمَانِ، لَا يُعْرَفُ بِٱلْقِيَاسِ، وَلَا يُدْرَكُ بِٱلْحَوَاسِّ، وَلَا يُشَبَّهُ بِٱلنَّاسِ، مَوْصُوفٌ بِٱلْآيَاتِ، مَعْرُوفٌ بِٱلْعَلَامَاتِ، لَا يَجُورُ فِي حُكْمِهِ، ذَلِكَ ٱللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: فَخَرَجَ ٱلرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان علي بن معبد: «روايته عن عبد اللّه بن سنان كأنّها غير مسندة»[1].

و قال أيضاً في موضع آخر: «كأنّه سقط من بينهما «عبد اللّه بن القاسم»»،

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٢٦٥.

أو «واصل بن سليمان»[١].

ذكره السيّد الخوئي، والمحقّق الأردبيلي من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

التحقيق:

الظاهر صحّة ما ذهب إليه السيّد البروجردي، في أنّ رواية علي بن معبد، عن عبد اللّه بن سنان، فيها إرسال؛ لأُمور:

الأوّل: أنّ جميع روايات علي بن معبد، عن عبد اللّه بن سنان، كانت مع الواسطة[٣]، ولم نجد روايته عنه من دون واسطة، إلّا في السند المعنون، وهو الذي رواه الصدوق في توحيده[٤] ايضاً.

الثاني: ورود هذه الرواية بعينها في أمالي الصدوق، وفيه «علي بن معبد، عن واصل، عن عبد اللّه بن سنان»[٥].

وهذا يدلّ على أنّ المحذوف هو واصل بن سليمان ،ولم يكن مردّداً بينه، وبين «عبد اللّه بن القاسم»، كما ذكره السيّد البروجردي.

نعم وردت رواية علي بن معبد، عن ابن سنان بواسطة «عبد اللّه بن القاسم»

---

(١) المصدر نفسه: ٤/ ٢١٥.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ١٢/ ١٨٢ رقم ٨٥٢١، و٣٣٩، في طبقات رجاله، وجامع الرواة: ٤٩٠.

(٣) كما في الكافي: ١/ ١٥٠ ح ٣ و٢/ ٦١٥ ح ٦ و٧ و٩، وثواب الأعمال: ١٨٩، باب ثواب بمن صلّ على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم واتبع بالصلاة على أهل بيته عليهم السلام، عنه وسائل الشيعة: ٧/ ٢٠٤ ح ٩١٢٠ و١٥/ ٣١ ح ١٩٩٤٥ و١٨/ ٣٦٦ ح ٢٣٨٦١ و٢٠/ ٢٦ ح ٢٤٩٣٩ و... .

(٤) التوحيد: ١٠٨ ح ٥.

(٥) الأمالي: ٣٥٢ ح ٤، المجلس ٤٧، وعنه البحار: ٤/ ٢٦ ح ١.

في موارد في الكافي[١]، كما وردت بواسطة «إبراهيم بن إسحاق» في الخصال[٢].

الثالث: بُعد طبقتهما ظاهراً؛ لأنّ الشيخ ذكر في رجاله «عبد اللّه بن سنان» في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٣].

وقال النجاشي في ترجمته: «كان خازناً للمنصور والمهدي والهاديوالرشيد... روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام، وقيل: روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وليس بثبت»[٤].

قال السيّد الخوئي: «الظاهر بقاء عبد اللّه بن سنان إلى زمان الرشيد أيضاً، على ما صرّح به النجاشي، وتدلّ على ذلك رواية محمّد بن خالد البرقي، الذي هو من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام عنه، وكذلك روى عنه البزنطي المتوفّى سنة ٢٢٢ كثيراً»[٥].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٦].

وأمّا «علي بن معبد» فقد عدّه الشيخ والبرقي في رجالهما من أصحاب الهادي عليه السلام[٧].

وكان حيّاً بعد سنة ٢٣٣، كما هو المستفاد من رواية التهذيب[٨].

---

(١) راجع الكافي: ٢/٦١٥ ح٦ و٧ و٩.

(٢) راجع: الخصال: ٣٢٩ ح ٢٤، وعنه في البحار: ٧٢/١٢٦ ح٧.

(٣) رجال الشيخ: ٢٢٥ رقم ٤٢ و٣٥٤ رقم ١٤.

(٤) رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٨.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٠/٢١٣ رقم ٦٩٠٨.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢١٥.

(٧) رجال الطوسي: ٤١٧ رقم ٧، والبرقي: ٥٨.

(٨) التهذيب: ٩/١٣٨ ح ٢٨، وفيه: «... عن عليّ بن معبد قال: كتب إليه محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد سنة ثلاث وثلاثين ومائتين».

وعلى القول: باتّحاده مع عليّ بن معبد البغدادي، المعنون في رجال العامة، كما ذهب إليه المحقّق التستري[١]، كانت وفاته سنة ٢٥٩[٢].

وعدّه السيد البروجردي من الطبقة السابعة[٣].

فلا يمكن روايته عنه؛ لبعد الطبقة.

(١) قاموس الرجال: ٧/٥٧٩ رقم ٥٣٤١.

(٢) تقريب التهذيب: ٢/٤٤ رقم ٤١٥، تهذيب الكمال: ٢١/١٤٤ رقم ٤١٣٩.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٦٥، وفيه: «كأنّه من السابعة».

﴿ ٢٤ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن بشر»، أو «أحمد بن بشير»؟

المصدر: الكافي: ١/١٠٢ ح ٤، كتاب التوحيد (٣) باب النهي عن الصفة... (١٠).
السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ ٱلْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بُشْرٍ ٱلْبَرْقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَامِرٍ ٱلْقَصَبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ ٱلْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: قَالَ: «لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا ٱللَّهَ بِعَظَمَتِهِ، لَمْ يَقْدِرُوا».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة، وفي بعض نسخ أخر أيضاً، ولكن في الوافي، والطبعة المعربة، وفي نسخة من المرآة: «أحمد بن بشير البرقي» وهو الصحيح، ويأتي في محلّه»[١].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «الصحيح هو بشير بالياء، كما نقله في جامع الرواة[٢] عن الكتاب، وضبطه كذلك ابن داود، ثم إنّه قد

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢/٥٦ رقم ٤٤٩.
(٢) جامع الرواة: ١/٤٣.

وصف أحمد بن بشير، بالرقي، في بعض المواضع، وفي البعض الآخر: الرقي، و البرقي أحدهما بدل النسخة في الآخر، وعن أكثر نسخ رجال الشيخ توصيفه بالبرقي، وفي رجال ابن داود الرقّي، لكن من غير تصريح بضبطه».

التحقيق:

لقد وقع الاختلاف في اسم والد «أحمد»، الوارد في سند الرواية بين «بشر» و«بشير»، وكذا في لقبه أيضاً، فتارةً ذكروه بعنوان: «البرقي»، وأخرى بعنوان: «الرقّي».

ورد بعنوان: «**أحمد بن بشر**»: في فهرست الشيخ[١]، ورجال العلّامة[٢]، ومنهج المقال[٣].

وبعنوان: «**أحمد بن بشير**»: في رجال النجاشي[٤]، وابن داود[٥]، ورجال الشيخ[٦]، ونقد الرجال[٧]، وجامع الرواة[٨]، ومنتهى المقال[٩]، ورجال المجلسي[١٠].

---

(١) الفهرست: ١٤٥ رقم ٦١٢ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى.

(٢) الخلاصة: ٢٠٥ رقم ١٩.

(٣) منهج المقال: ٣٢.

(٤) رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩، في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى.

(٥) رجال ابن داود: ٢٢٧ رقم ٢٢.

(٦) رجال الطوسي: ٤٤٧ رقم ٥٥.

(٧) نقد الرجال: ١/ ١٠٨ رقم ١٩٤.

(٨) جامع الرواة: ١/ ٤٣.

(٩) منتهى المقال: ١/ ٢٣٩ ح ١٢٠.

(١٠) رجال المجلسي: ١٤٨ رقم ٧٣.

وملقّباً بـ «**البرقي**»: في رجال الشيخ[١]، ومنهج المقال[٢]، ونقد الرجال[٣]، وجامع الرواة[٤]، وتنقيح المقال[٥]، ورجال المجلسي[٦]، وقاموس الرجال[٧].

وبـ «**الرقّي**»: في رجال النجاشي[٨]، وفهرست الشيخ[٩]، ورجال ابن داود[١٠]، وقاموس الرجال[١١].

وورد في الجوامع الروائيّة أيضاً بعناوين مختلفة:

١ ـ «أحمد بن بشر» كما في الكافي[١٢]، والتوحيد للصدوق[١٣]، وفي بعض نسخ معاني الأخبار»[١٤].

٢ ـ «أحمد بن بشر البرقي» كما في السند المعنون.

٣ ـ «أحمد بن بشير» كما في التهذيب، والاستبصار[١٥].

---

(١) رجال الطوسي: ٤٤٧ رقم ٥٥.

(٢) منهج المقال: ٣٢.

(٣) نقد الرجال: ١/ ١٠٨ رقم ١٩٤.

(٤) جامع الرواة: ١/ ٤٣.

(٥) تنقيح المقال: ١/ ٥٢ رقم ٣٠٥.

(٦) رجال المجلسي: ١٤٨ رقم ٧٣.

(٧) قاموس الرجال: ١، ٤٠٥ رقم ٣٠٤ (ط. الحديثة).

(٨) رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩، في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى.

(٩) الفهرست: ١٤٥ رقم ٦١٢ في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٢٧ رقم ٢٢.

(١١) قاموس الرجال: ١/ ٤٠٥ رقم ٣٠٤، (ط. الحديثة).

(١٢) الكافي: ٥/ ٣٨٢ ح ١٤. وعنه في الوسائل: ٢١/ ٢٧٣ ح ٢٧٠٧٥، (ط. آل البيت).

(١٣) التوحيد: ٦٨ ح ٢٢.

(١٤) معاني الأخبار: ٣١٦ ح ١، وعنه الوسائل: ٢٠/ ٣٥ ح ٢٤٩٦٣.

(١٥) التهذيب: ٩/ ٧٠ ح ٣٤، والاستبصار: ٤/ ٨٧ ح ٣٣.

٤ ـ «**أحمد بن بشير الرقّي**» كما في التهذيب[١]، ولكن ورد في الكافي، وفيه: «أحمد بن بشر»[٢].

٥ ـ «**أحمد بن بشير البرقي**» كما في معاني الأخبار[٣].

بعد ما عرفت ذلك، نقول:

الظاهر أنّ الصحيح هو: «أحمد بن بشير الرقّي» كما أثبته النجاشي، والشيخ في الفهرست.

وأمّا ما في رجال الشيخ من «أحمد بن بشير البرقي» فهو من سهو النسّاخ؛ لأنّ ابن داود، الذي كان عنده رجال الشيخ بخطّه، نقل عنه «أحمد بن بشير الرقّي»، كما أنّ في النسخة الموجودة عند المحقّق التستري أيضاً هو «الرقّي»، حيث قال معترضاً على المامقاني: «بل قال الشيخ في رجاله: «وأحمد بن بشير الرقّي» لا «البرقي»، وتغليط المصنّف[٤] ابن داود في تبديل البرقي بالرقّي غلط»[٥].

---

(١) التهذيب: ٧ / ٣٦٤ ح ٣٨.

(٢) الكافي: ٥ / ٣٨٢ ح ١٤، وعنه في الوسائل: ٢١ / ٢٧٣ ح ٢٧٠٧٥.

(٣) معاني الأخبار: ٣١٦ ح ١.

(٤) قال المامقاني في ترجمة أحمد بن بشير البرقي: «وفي رجال ابن داود، الرقي بفتح الراء المهملة، وتشديد القاف، وهو غلط، والصحيح: البرقي»، تنقيح المقال: ١ / ٥٢ رقم ٣٠٥.

(٥) قاموس الرجال: ١، ٤٠٥ رقم ٣٠٤، (ط. الحديثة).

﴿ ٢٥ ﴾

هل رواية «محمد بن عيسى»، عن «إبراهيم»، مرسلة أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/١٠٢ ح ٦، كتاب التوحيد (٣) باب النهي عن الصفة...(١٠).
السند: سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو ٱلْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَى أَبِي: «أَنَّ ٱللَّهَ أَعْلَى، وَأَجَلُّ، وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُبْلَغَ كُنْهُ صِفَتِهِ، فَصِفُوهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان إبراهيم، الذي روى عنه محمّد بن عيسى: «الظاهر أنّه إبراهيم بن ميمون، ورواية محمد بن عيسى عنه، كأنّها مرسلة»(٢).

وذكرها الأردبيلي في ترجمة إبراهيم بن محمد الهمداني، من دون إشارة إلى

---

(١) رجال الكشّي: ٢٧٩ ح ٥٠٠ وفيه: علي بن محمّد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غيره، عن جعفر بن محمّد بن حكيم الخثعمي، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. وعنها بحار الأنوار: ٣/٢٦٦ ح ٣١.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٥.

الإرسال[١]. وكذا المحقّق التستري[٢].

التحقيق:

إنّ الحكم بإرسال رواية «محمّد بن عيسى، عن إبراهيم»، وعدمه، يتوقّف على بيان أمرين:

الأمر الأوّل: في التصحيف الواقع في «محمد بن حكيم».

الظاهر أنّ «محمّد بن حكيم» مصحّف «جعفر بن محمّد بن حكيم»؛ لأنّه قد وردت هذه الرواية في رجال الكشّي مفصّلاً بسند آخر ينتهي إلى جعفر بن محمّد بن حكيم[٣]، قائلاً: «فكتب إلى أبي الحسن عليه السلام... فأجابه عليه السلام في عرض كتابه».

---

(١) جامع الرواة: ١ /٣٣.

(٢) قاموس الرجال: ١ /٢٩٦ رقم ٢٠٥.

(٣) رجال الكشّي: ٢٨٠ رقم ٥٠٠. فيه: «عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن موسى الهمداني، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غيره، عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي، قال: اجتمع هشام بن سالم، وهشام بن الحكم، وجميل بن درّاج، وعبد الرحمان ابن الحجّاج، ومحمد بن حُمران، وسعيد بن غزوان، ونحو من خمسه عشر رجلاً من أصحابنا، فسألوا هشام بن الحكم أن يناظر هشام بن سالم فيما اختلفوا فيه من التوحيد وصفة اللّه عزّ وجلّ، وغير ذلك؛ لينظروا أيّهما أقوى حجّةً.

فرضي هشام بن سالم أن يتكلّم عند محمد بن أبي عمير، ورضي هشام بن الحكم أن يتكلّم عند محمد بن هشام، فتكالما، ووساق ما جرى بينهما، وقال: قال عبد الرحمان بن الحجّاج لهشام بن الحكم: كفرت واللّه باللّه العظيم، وألحدت فيه! ويحك ما قدرت أن تشبه بكلام ربّك إلّا العود يضرب به!

قال جعفر بن محمد بن حكيم: فكتب إلى أبي الحسن موسى عليه السلام، يحكي له مخاطبتهم ←

بحيث ترى لم يصرّح بالذي كتب إلى الإمام والذي أجابه عليه السلام. مع التصريح في رواية الكافي بالذي أجابه الإمام عليه السلام بأنّه والد جعفر بن محمّد.

ويستفاد من الجمع بين روايتي الكافي والكشّي: بأنّ الراوي هو جعفر بن محمّد بن حكيم، والكاتب إلى الإمام عليه السلام، والذي أجابه الإمام هو والده محمّد بن حكيم. ويؤيّده:

أوّلاً: أنّ محمد بن حكيم من أصحاب الكاظم عليه السلام[1]، وروى عنه عليه السلام كثيراً[2].

وثانياً: كان محمّد بن حكيم صاحب كتاب، يرويه عنه ابنه جعفر[3].

وأمّا على القول: بأنّ الراوي محمد بن حكيم، فيكون المكتوب إليه أباه «حكيم»، ولم يذكر رجلٌ بهذا الاسم من أصحاب الكاظم عليه السلام.

فتحصّل أنّ «محمّد بن حكيم» في سند الكافي مصحّف «جعفر بن محمّد بن حكيم». كما أنّ جملة: «فكتب إلى أبي الحسن موسى عليه السلام» في رواية الكشّي مصحّفة «فكتب أبي إلى أبي الحسن موسى عليه السلام».

الأمر الثّاني: فيما هو المراد من «إبراهيم» الواقع في السند.

نقول: يمكن أن يكون المراد من «إبراهيم» هذا، هو «إبراهيم بن ميمون»،

← وكلامهم، ويسأله أن يعلمه ما القول الذي ينبغي أن تدين اللّه به من صفة الجبّار؟ فأجابه في عرض كتابه: فهمت رحمك اللّه، واعلم رحمك اللّه أنّ اللّه أجلّ وأعلى وأعظم من أن يبلغ كنه صفته، فصفوه بما وصف به نفسه، وكفّوا عمّا سوى ذلك».

(١) كما في رجال الطوسي: ٣٥٨ رقم ٢.

(٢) كما في الكافي: ٥٦/١ ح٩، ١٠٢ ح٦، ١٠٥ ح٤، ١٠٦ ح٨، ٣١٢/٦ ح٤ و... .

(٣) كما في رجال النجاشي: ٣٥٧رقم ٩٥٧.

كما استظهر السيّد البروجردي.

ولكن يردّه:

أوّلاً: بعدُ الطبقة؛ لأنّ محمد بن عيسى، هو اليقطيني، الذي من أصحاب الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام[١]، ويستفاد من رجال الكشّي أنّه مات بعد وفاة فضل بن شاذان (سنة ٢٦٠)[٢]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٣]، مع أنّ إبراهيم بن ميمون من أصحاب الصادق عليه السلام[٤]، وعدّه السيّد البروجردي من كبار الخامسة[٥].

ثانياً: لا توجد لمحمد بن عيسى رواية عن إبراهيم هذا في مورد.

ويمكن أن يكون المراد منه: «إبراهيم بن عبد الحميد»؛ بقرينة رواية محمد بن عيسى عنه في موارد[٦].

وفيه: إنّ رواية محمّد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد مرسلة، كما صرّح به السيّد البروجردي؛ لبعد طبقتهما؛ حيث إنّ محمد بن عيسى من الطبقة السابعة كما مرّ، وإبراهيم هذا من الطبقة الخامسة[٧].

---

(١) كما في رجال الطوسي: ٣٩٣ رقم ٧٦، و٤٢٢ رقم ١٠ و٤٣٥ رقم ٣.

(٢) رجال الكشّي: ٥٣٨ رقم ١٠٢٣.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣٤٢.

(٤) رجال الطوسي: ١٤٥ رقم ٤٩.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣٤.

(٦) كما في الكافي: ٢ / ٣٤٤ ح١٩، ٦ / ٣٣٢ ح١، التهذيب: ٤ / ٥٣ ح١٣، ٨ / ١٧٧ ح٤٤، ومثله في الاستبصار: ٣ / ٣٦٢ ح ٥، ورجال الكشي: ١٥٩ رقم ٢٦٦، و٢١٥ رقم ٣٨٦، و٣٧٩ رقم ٧١٠.

(٧) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣٠.

وتؤيّده كثرة روايته عنه مع الواسطة؛ بل يروي عنه في موارد عديدة بواسطتين[١].

والموجود في الجوامع الروائيّة هو رواية جعفر بن محمد بن حكيم، عن إبراهيم بن عبد الحميد[٢]، لا بالعكس؛ حيث إنّ جعفراً هذا، من الطبقة السادسة[٣]، وإبراهيم عبد الحميد من الطبقة الخامسة كما مرّ.

ويمكن أن يكون المراد منه: «إبراهيم بن محمد الهمداني». والظاهر أنّه هو الصحيح؛ لتقارب طبقتهما؛ حيث إنّ محمّد بن عيسى من الطبقة السابعة كما مرّ، وإبراهيم بن محمّد الهمداني من الطبقة السادسة أو السابعة[٤].

وتؤيّده رواية محمّد بن عيسى عنه في موارد[٥].

قد تبيّن على ضوء ما أثبتنا ـ من كون المراد من «إبراهيم» في السند هو: «إبراهيم بن محمّد الهمداني»، ـ عدم الإرسال في السند؛ لأنّ محمّد بن عيسى، وهو اليقطيني كان من أصحاب الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام، ومات بعد سنة ٢٦٠ كما مرّ.

---

(١) كما في الكافي: ١/ ٣٢ ح ١، ٥/ ١٦٢ ح ٣، ٦/ ٢٥٣ ح ١، ٣١٦ ح ٤، ٣٥٢ ح ٤، ٥٤٠ ح ١٧، و... وفي الجميع: محمد بن عيسى، عن الدهقان، عن درست الواسطي، عنه.

(٢) كما في الكافي: ٦/ ٢٨٦ ح ٣، التهذيب: ١/ ١٢٧ ح ٣٥، و ٥/ ٥٧ ح ٢٥.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٨٩.

(٤) كما في الموسوعة الرجاليّة: ٧/ ٣٤، ٤/ ٣٣ و ٥/ ١٨٦.

(٥) كما في إكمال الدين: ٧٥، الكافي: ٥/ ٢٧٠ ح ٢، ورواه في التهذيب: ٧/ ٢٠٧ ح ٥٨، وكذا في الوسائل: ١٩/ ١٣٦ ح ٢٤٣١١.

وفي التهذيب: ٩/ ٣٢٧ ح ١٧، وقريب منه في ٣٩٢ ح ٨. فيه: «إبراهيم بن محمد» قال المحقّق الأردبيلي: والظاهر أنّ إبراهيم بن محمد هذا هو الهمداني؛ بقرينة رواية محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن محمد الهمداني. جامع الرواة: ٢/ ٢١٥. ترجمة محمد بن يحيى الخراساني.

وإبراهيم بن محمّد الهمداني كان من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام،[١] فلا مانع من روايته عنه من حيث الطبقة. وتؤيده روايته عنه في المواضع المتعدّده كما تقدّم آنفاً.

(١) رجال الطوسي: ٣٦٧ رقم ١٦، و٣٩٧ رقم ٢، و٤٠٩ رقم ٨.

﴿ ٢٦ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن عليّ القاساني»، أو «عليّ بن محمّد»؟

المصدر: الكافي: ١/١٠٢ ح ٨، كتاب التوحيد (٣) باب النهي عن... (١٠).
السند: سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ٱلْقَاسَانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ عليه السلام أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ ٱخْتَلَفُوا فِي ٱلتَّوْحِيدِ، قَالَ: فَكَتَبَ عليه السلام «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَ لَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في تجريد أسانيد الكافي: «كأنّه مقلوب، وصوابه علي ابن محمّد»[١].

وقال السيّد الخوئي بعد ذكر السند: «كذا في الطبعة القديمة، والمرآة، والوافي أيضاً؛ ولكن الظاهر أنّه تحريف، والصحيح: «علي بن محمّد القاساني»؛ بقرينة سائر الروايات»[٢].

وتعرّض الأردبيلي أيضاً لهذا السند، وقال: «الظاهر أنّ الصواب «علي بن

---

(١) تجريد أسانيد الكافي: ٧٠١ رقم ٦٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٧/٥٢ رقم ١١٣٩١.

محمّد القاساني». واللّه أعلم»[١].

وقال المجلسي في المرآة: «لعلّه علي بن محمّد، فصحّف ...»[٢].

التحقيق:

لقد وردت هذه الرواية في التوحيد[٣]، وفيه أيضاً كما في الكافي؛ ولكنّ الظاهر أنّه مقلوب؛ لكون «عليّ بن محمّد القاساني» كثير الرواية[٤].

وتؤيّده رواية سهل بن زياد عنه في مورد آخر من الكافي[٥].

وأمّا «محمّد بن علي القاساني» فليس له ذكر ولا أثر لا في الكتب الرجاليّة، ولا الروائيّة، إلّا في هذا المورد.

---

(١) جامع الرواة: ١/٦٠١.

(٢) المرآة: ١/٣٥١، هامش حديث ٨.

(٣) التوحيد: ١٠١ ح ١٢، وعنه بحار الأنوار: ٣/٣٠٣ ح ٣٨.

(٤) منها: الكافي: ١/٤٤ ح ٣، و١٦٠ ح ١، و٣٢٢ ح ١٤، و٤٩١ ح ١٠، و٢/٨٨ ح ٣، و٩٣ ح ٢٣، و١٢٨ ح ٢، و١٣٠ ح ١٠، و١١، و١٤٨ ح ٢.

(٥) الكافي: ١/٤٩١ ح ١٠.

﴿ ٢٧ ﴾

هل «رواية الحسن بن الجهم»، عن «بكير بن أعين» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٠٩ ح ٢، كتاب التوحيد(٣) باب الإرادة أنّها من... (١٤).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ ٱلْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ ٱلْجَهْمِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام: عِلْمُ ٱللّٰهِ وَمَشِيئَتُهُ هُمَا مُخْتَلِفَانِ أَوْ مُتَّفِقَانِ، فَقَالَ: «الْعِلْمُ لَيْسَ هُوَ ٱلْمَشِيئَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْشَاءَ ٱللّٰهُ، وَلَا تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْ عَلِمَ ٱللّٰهُ؟ فَقَوْلُكَ: إِنْشَاءَ ٱللّٰهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ، فَإِذَا شَاءَ كَانَ ٱلَّذِي شَاءَ كَمَا شَاءَ، وَعِلْمُ ٱللّٰهِ ٱلسَّابِقُ لِلْمَشِيئَةِ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي معقّباً على السند المذكور: «هذا السند فيه إرسال؛ فإنّ الحسن بن الجهم لا يروي عن جدّه «بكير» بلاواسطة، ويحتمل أن يكون «عن بكير» مصحّف «ابن بكير»، وحينئذ يكون

---

(١) ورد في التوحيد: ١٤٦ ح ١٦ باب صفات الذات وصفات الأفعال (١١)، كما في الكافي.
ونقله في البحار: ٤/ ١٤٤ ح ١٥، وفيه: الحسن بن الجهم، عن بكر بن أعين.

رواية الحسن عن أبي عبد اللّه عليه السلام مرسلة»[١].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في عنوان الحسن بن الجهم، عند ذكر روايته عن بكير بن أعين: «السند معلول، وكأنّ الصواب: الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، وعليه تكون روايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام مرسلة، وإن لم يكن كذلك، فروايته عن بكير بن أعين مرسلة»[٢].

قال المحقّق التستري: «والصواب كون «بكير»، فيه محرّف «ابن بكير»[٣].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «كذا في التوحيد، لكن لم أجد رواية الحسن بن الجهم، عن بكير بن أعين في غير هذا الخبر، والمعهود روايته عن عبد اللّه بن بكير بن أعين، وهو المناسب طبقة، ولعلّه سقط «عبد اللّه ابن» من السند».

وذكر السيّد الخوئي هذا السند[٤]، وكذا الأردبيلي[٥]، من دون إشارة إلى الإرسال.

التحقيق:

في السند ثلاثة احتمالات:

الأوّل: أن يكون الصحيح فيه: «الحسن بن الجهم، عن بكير بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام».

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٢٨٦، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٤٢ رقم ١٦.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /١٠٠.

(٣) قاموس الرجال: ٢ /٣٨٧ رقم ١١٩٤.

(٤) معجم رجال الحديث: ٤ /٥٠٧ و٣ /٥٢٥.

(٥) جامع الرواة: ١ /١٩٢.

فعلى هذا، تكون رواية الحسن بن الجهم، عن بكير بن أعين، مرسلة؛ لعدم إمكان رواية الحسن بن الجَهم عن بكير بن أعين، وذلك لوجهين.

١ ـ بُعد طبقتهما؛ لأنّ بكير بن أعين، روى عن علي بن الحسين عليهما السلام[١]، وذكروه من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٢]، ومات في حياة الصادق عليه السلام[٣]، وعُدّ من الطبقة الرابعة[٤].

وأمّا الحسن بن الجَهم، فهو من أصحاب الكاظم عليه السلام[٥]، وروى عنه وعن الرضا عليهما السلام[٦]، وكان حيّاً بعد شهادة الرضا عليه السلام[٧]، وعُدّ من الطبقة السادسة[٨].

---

(١) كما ذكره الشيخ في الفهرست: ٧٤ رقم ٣٠٢، في ترجمة أخيه زرارة، وإن لم توجد له رواية عنه عليه السلام في الجوامع الروائيّة.

(٢) رجال الطوسي: ١٠٩ رقم ١٧ و١٥٧ رقم ٤٣.

(٣) رجال الطوسي: ١٥٧ رقم ٤٣.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٨٢.

(٥) رجال الطوسي: ٣٤٧ رقم ١٠.

(٦) رجال النجاشي: ٥٠ رقم ١٠٩.

(٧) كما في عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ٢٠٢ ح ١، باب ٤٦، ما جاء عن الرضا عليه السلام في وجه دلائل الأئمّة عليهم السلام، والردّ على الغلاة.... وعنه في البحار: ٢٥/ ١٣٦ ح ٦.

فيه: قول الرضا عليه السلام للحسن بن الجهم، بعد خروجه عن مجلس المأمون: «يا ابن الجهم! لا يغرّنك ما ألفيته عليه من إكرامي والاستماع منّي؛ فإنّه سيقتلني بالسمّ وهو ظالم إلي، أعرف ذلك بعهد معهود إليّ من آبائي، عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم، فاكتم هذا عليّ ما دمت حيّاً. قال الحسن بن الجهم: فما حدّثت أحداً بهذا الحديث إلى أن مضى الرضا عليه السلام بطوس مقتولاً بالسمّ، ودفن في دار حميد بن قحطبة الطائي في القبّة، التي فيها قبر هارون الرشيد إلى جانبه.

(٨) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ١٠٠.

٢ ـ عدم وجود رواية للحسن بن الجهم، عن بكير بن أعين في الكتب الروائيّة، إلّا ما ذكر في السند المعنون.

الثاني: أن يكون الصحيح فيه: «الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام». أي تكون لفظة «عن» محرّف «بن».

فعلى هذا، تكون رواية الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام مرسلة؛ لأنّ الحسن، ممّن كان حيّاً بعد الرضا عليه السلام، وروى عنه وعن أبيه الكاظم عليهما السلام كما مرّ، ولم تثبت له ولا رواية واحدة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام بلاواسطة؛ بل جلّ رواياته عنه عليه السلام بواسطتين[١]؛ بل وردت روايته عنه عليه السلام في الكافي بثلاث وسائط[٢].

الثالث: أن يكون الصحيح: «الحسن بن الجهم، عن ابن بكير بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام». أي تكون «عن بكير» محرّف «عن ابن بكير»، كما عليه المحقّق التستري، وهو الصحيح ظاهراً.

وتؤيّده رواية الحسن بن الجهم، عن «عبد اللّه بن بكير»، وعن «ابن بكير»[٣]، ورواية ابن بكير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام في موارد عديدة[٤].

ولكن يشكل؛ بورود هذه الرواية المذكورة في العنوان، في كتاب التوحيد، ومختصر بصائر الدرجات، ورواها المحدّث الحر العاملي في الفصول المهمّة،

---

(١) كما في الكافي: ٢ / ٨٦ ح ٤، والتهذيب: ٣ / ٢٦٨ ح ٨٥، ٣١٠ ح ٦، ٤ / ٣١ ح ١، ٧ / ٢٦٤ ح ٦٧ و ١٠ / ١١٧ ح ٨٥.

(٢) الكافي: ٢ / ٤٢ ح ٢.

(٣) التهذيب: ٤ / ٣١ ح ١ و ١٠ / ١١٧ ح ٨٥، والاستبصار: ٤ / ٢٤٦ ح ١١.

(٤) راجع: الكافي: ٢ / ٥٦ ح ٣، ١٣١ ح ١٢، ٣١٠ ح ١٠، ٦٣٠ ح ١٤، ٣ / ٢١٩ ح ٨، ٣ / ٣٩٧ ح ١، ٤ / ٤٥٦ ح ٤، ٦ / ١٥٨ ح ٢٣ و... .

والسيّد نعمة اللّه الجزائري في نور البراهين، وفي الجميع: «الحسن بن الجهم، عن بكير بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[١]؛ كما في الكافي.

فحينئذ لا مناص، إمّا على القول بالتصحيف في جميع هذه الموارد، وإمّا على القول بالإرسال كما يقتضيه الاحتمال الأوّل.

ولا يبعد القول بالتصحيف في الجميع لأنّ الظاهر أنّهم أخذوا عن الكافي غافلاً عن التصحيف الواقع فيه.

(١) التوحيد: ١٤٦ ح١٦، مختصر بصائر الدرجات: ١٤٠، فيه: «بكر بن أعين»، الفصول المهمّة: ١/ ١٩٤ ح١٤٧، ونور البراهين: ١/ ٣٦٩ ح١٦.

﴿ ٢٨ ﴾

هل الصحيح: «المشرقي حمزة بن المرتفع»، أو «المشرقي، عن حمزة بن الربيع»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١١٠ ح ٥، كتاب التوحيد (٣)، باب الإرادة أنّها من... (١٤).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ٱلْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ ٱلْمَشْرِقِيِّ حَمْزَةَ بْنِ ٱلْمُرْتَفِعِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! قَوْلُ ٱللّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوىٰ﴾ مَا ذَلِكَ ٱلْغَضَبُ؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هُوَ ٱلْعِقَابُ يَا عَمْرُو! إِنَّهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ٱللّٰهَ قَدْ زَالَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فَقَدْ وَصَفَهُ صِفَةَ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّ ٱللّٰهَ تَعَالَى لَا يَسْتَفِزُّهُ شَيْءٌ، فَيُغَيِّرَهُ».(١)

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، معقّباً على ذكر السند: «كذا في بعض النسخ، (أي: عن

---

(١) رواها الصدوق في التوحيد: ص ١٦٨ ب ٢٦ معنى رضاه عزّ وجل وسخطه، ح ١ وفيه: محمّد بن عيسى اليقطيني، عن المشرقي، عن حمزة بن الربيع عمّن ذكره، ورواها أيضاً في معاني الأخبار ص ١٨ باب معنى رضي اللّه عزوجل وسخطه، ح ١ وفيه: محمّد بن عيسى اليقطيني عن المشرقي حمزة بن الربيع.

المشرقي حمزة بن المرتفع)، وفي الطبعة القديمة، وفي الوافي، والمرآة: «المشرفي» بالفاء، وهذه الرواية، رواها الصدوق في كتاب التوحيد، باب معنى رضاه عزّوجلّ وسخطه ٢٦، الحديث ١، بإسناده عن محمّد بن عيسى اليقطيني، عن المشرقي، عن حمزة بن الربيع»[١].

ثمّ ذكر هذا السند تحت عنوان «المشرقي» وفيه: «المشرقي، عن حمزة بن المرتفع»، ثمّ قال: «تقدّمت ترجمته بعنوان هشام بن إبراهيم المشرقي»[٢].

ولكنّه ذكر هذا السند في موضعين آخرين، من دون ذكر كلمة «عن» بين المشرقي وحمزة[٣].

وذكره السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي بعنوان: المشرقي حمزة بن المرتفع، وقال: «لعلّه من السادسة»[٤].

وذكر السند في ترتيب أسانيد الكافي، وفيه أيضاً: «المشرقي حمزة بن المرتفع»[٥].

وقال الأردبيلي، تحت عنوان: المشرقي حمزة بن المرتفع: «كذا أورده في الكافي، ويقال أيضاً لِهشام بن إبراهيم الختلي: المشرقي.

ثمّ قال: محمد بن عيسى، عن المشرقي حمزة بن المرتفع في نسخة، وأخرى عن حمزة بن المرتفع»[٦].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦/٢٨٢ رقم ٤٠٦٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢٣/١٤٢ رقم ١٥٤٦٦.

(٣) المصدر نفسه: ٦/٢٨٢ رقم ٤٠٦٥، و١٧/٣٦٨.

(٤) الموسوعة الرجاليّه: ٤/٤٦٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/٤٥٦.

(٦) جامع الرواة: ٢/٤٥١ و٤٥٢.

قال المحقّق التستري: «محمد بن عيسى، عن المشرقي حمزة بن المرتفع» في نسخة، فليست بصحيحة، والصواب الأخرى «عن المشرقي عن حمزة»[١].

وقال الكاظمي: «المشرقي مشترك بين حمزة بن المرتفع، أورده في الكافي، وهشام بن إبراهيم الختلي»[٢].

وذكر الاسترابادي والحائري السند تحت عنوان: «المشرقي حمزة بن المرتفع»[٣].

التحقيق:

في السند، أمور ينبغي الإشارة إليها:

الأوّل: هل الصحيح هو: «المشرقي» بالقاف أو «المشرفي» بالفاء؟

الثاني: أنّ «المشرقي أو المشرفي» وصف لـ«حمزة»، أو هو شخص آخر يروي عنه ؟

الثالث: هل الصحيح: «حمزة بن المرتفع»، أو «حمزة بن ربيع»؟

أمّا الأوّل: فالظاهر أنّ الصحيح هو: «المشرقي»؛ لوروده في المصادر الرجاليّة، لقباً لعدّة رجال[٤].

---

(١) قاموس الرجال: ١٠ /٣٠٨ (ط. القديمة).

(٢) هداية المحدّثين: ٣١٩.

(٣) منهج المقال: ٤٠٠، منتهى المقال: ٧ /٤٤٣ رقم ٤٤٢١.

(٤) ورد:

بعنوان: «المشرقي حمزة بن المرتفع»:

في منهج المقال: ٤٠٠، جامع الرواة: ٢ /٤٥١، هداية المحدّثين: ٣١٩، منتهى المقال: ٧ /٤٤٣ رقم ٤٤٢١، ومعجم رجال الحديث: ٦ /٢٨٢ رقم: ٤٠٦٥، (ط. الحديثة): ٧ /٢٩٦.

←

. . . . . .

← وبعنوان: «علي بن الذبال (الزبال) الهمداني المشرقي»:
في رجال الطوسي: ٢٤٤ رقم: ٣٤٦، مجمع الرجال: ٤/١٩٧، منهج المقال: ٢٣٣، جامع الرواة: ١/٥٨١، طرائف المقال: ١/٥٣٠ رقم: ٤٩٣٦، تنقيح المقال: ٢/٢٨٩ رقم: ٨٢٨٥.
وبعنوان: الضحاك بن عبد اللّه المشرقي، في رجال الطوسي: ٩٤ رقم: ٢، مجمع الرجال: ٣/٢٢٥، منهج المقال: ١٨٥، وفيه: الضحاك بن عبيد اللّه المشرقي، كذا في جامع الرواة: ١/٤١٨، منتهى المقال: ١٦٦، طرائف المقال: ٢/٥٩ رقم: ٧١٣٠، تنقيح المقال: ٢/١٠٤ رقم: ٥٨٢٧، معجم رجال الحديث: ٩/١٤٤ رقم: ٥٩٤٨، (ط. الحديثة): ١٠/١٥٨.
وبعنوان: «عمرو بن قيس المشرقي»:
في رجال البرقي: ٨، رجال الكشّي: ١١٣ رقم: ١٨١، رجال الطوسي: ٦٩ رقم: ٦، و٧٦ رقم: ٢، رجال ابن داود: ٢٦٤ رقم: ٣٧٤، الخلاصة: ٢٤١ رقم ٢، التحرير الطاووسي: ٣٩٦ رقم ٢٧٦، مجمع الرجال: ٤/٢٩٠، و٢٩١، حاوي الأقوال: (ط.الحديثة): ٤/١٤٣ رقم ١٨٧٩، منهج المقال: ٢٤٨، رجال ميرداماد: ٣٣٠، جامع الرواة: ١/٦٢٧، منتهى المقال: ٥/١١٥ رقم ٢١٦٧، طرائف المقال: ٢/٧٠ رقم: ٧٢٥٢، تنقيح المقال: ٢/٣٣٦ رقم: ٨٧٥٨، ومعجم رجال الحديث: ١٣/١٢٣ رقم: ٨٩٧٢، (ط. الحديثة): ١٤/١٣٥.
وبعنوان: «القاسم بن الذيال الهمداني المشرقي»:
في رجال الطوسي: ٢٧٣ رقم: ٦، مجمع الرجال: ٥/٤٥، منهج المقال: ٢٦٤، جامع الرواة: ٢/١٦، طرائف المقال: ١/٥٦١ رقم: ٥٣٣٢، تنقيح المقال: ٢/١٩ رقم ٩٥٦٤.
وبعنوان: «يزيد بن الحصين المشرقي»:
في رجال الطوسي: ٨١ رقم: ٢، مجمع الرجال: ٦/٢٦٩، منهج المقال: ٣٧٣، جامع الرواة: ٢/٣٤٢، طرائف المقال: ٢/٧٣ رقم: ٧٢٩١، ومعجم رجال الحديث: ٢٠/١١٠ رقم: ١٣٦٤٩، (ط. الحديثة): ٢١/١١٨.
وبعنوان: «هشام المشرقي أو هشام أو هاشم بن إبراهيم المشرقي»:
←

وكذا في الجوامع الروائيّة[١].

وأمّا «المشرفي» فلم نجدها إلّا في موارد نادرة، تشهد القرائن بكونها مصحّفة، كما ورد في رجال الطوسي بعنوان «علي بن الزبال المشرفي»[٢]، وقد ذكره الأردبيلي في جامعه، والقهبائي في مجمعه، وغيرهما «المشرقي»[٣].

وجاء في البحار نقلاً عن المناقب: عن عمرو بن قيس المشرفي[٤]، والموجود في المناقب: «عمرو بن قيس المشرقي»[٥].

وكذا جاء في إتقان المقال: «يزيد بن الحصين المشرفي»[٦]، وهو مصحّف

← في رجال الكشّي: ٤٩٠ رقم: ٩٣٤، الخلاصة: ٣٢ رقم ١٠، مجمع الرجال: ١/ ٤٠، ٧/ ١٤٨، منهج المقال: ٣٥٩، هداية المحدّثين: ٣١٩، منتهى المقال: ٦/ ٤٢٢ رقم ٣١٨١، طرائف المقال: ١/ ٢٦٤ رقم: ١٧٠٦، ٣٦٨ رقم: ٢٧٩٥، خاتمة المستدرك: ٦٩٣، بهجة الآمال: ٧/ ١٧٩، تنقيح المقال: ٣/ ٢٩٣ رقم: ١٢٨٤٧، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٥ رقم: ١٣٣٢٠ و٣١٢ رقم: ١٣٣٦٢، (ط.الحديثة): ٢٠/ ٢٩١، ٢٠/ ٣٤٠، رواة الإمام الرضا عليه السلام: ٢/ ٢٠١ رقم ٦٩٢، وص ٣١٥، معجم الثقات: ١٢٨ رقم: ٨٧٣، ١٤٦ رقم: ١٠١١.

(١) كما في الكافي: ٥/ ٣٨٢ ح١٨، ٥٦٣ ح٢٨، التهذيب: ٩/ ١٢٧ ح ٢٨٤، ١٠/ ٩٧ ح ٣٠، التوحيد: ١٦٨ ح١، كمال الدين: ٢٩٢ ح٢، معاني الأخبار: ١٨ ح١٦، ثواب الأعمال: ٣٠٦، باب عقاب من سمع واعية أهل البيت عليهم السلام ورأى سوادهم ....، تفسير العيّاشي: ١/ ٣١٠ ح ٣٠١، ٣٥٨ ح ١٤٥، ٣٨٥ ح ١١ و... .

(٢) رجال الطوسي: ٢٤٤ رقم ٣٤٦.

(٣) جامع الرواة: ١/ ٥٨١، مجمع الرجال: ٤/ ١٩٧، منهج المقال: ٢٣٣، طرائف المقال: ١/ ٥٣٠ رقم ٤٩٣٦، و... .

(٤) بحار الأنوار: ٤٤/ ١١٠ ح ٢.

(٥) راجع: المناقب: ٤/ ٤٠.

(٦) إتقان المقال: ٣٣١.

والصحيح «المشرقي»؛ كما ورد في جامع الرواة، ومجمع الرجال، ومنهج المقال[١].

ورد في المصادر الروائيّة والرجاليّة للعامّة: «الضحّاك بن شرحبيل المِشْرَفي»، كما في الأنساب للسمعاني، والمصنّف لعبد الرزّاق، وابن أبي شيبة، وكنز العمال[٢]، ولكن ضبطه الدارقطني وابن ناصر الدين، والذهبي، وابن حجر «المشرقي»[٣].

وكذا ورد «أبو المشرفي ليث»[٤] ولكن أورده المزي، وابن معين، وابن حجر «أبو المشرقي»[٥].

فعلى هذا، يكون الصحيح فيما نحن فيه أيضاً «المشرقي» بالقاف دون «المشرفي» بالفاء، كما أثبته السيّد الخوئي، والسيّد البروجردي فيما مرّ[٦].

وأمّا الثّاني: فالظاهر أنّ «المشرقي» لقب لـ«هشام بن إبراهيم الختلي»، لا أنّه

---

(١) جامع الرواة: ٢/٣٤٢، مجمع الرجال: ٦/٢٦٩، منهج المقال: ٣٧٣.

(٢) الأنساب: ٥/٣٠٣، وفيه الضحاك بن شراحيل المشرفي والمصنّف لعبد الرزّاق: ٣/٥١، والمصنّف لابن أبي شيبة: ١/١٣٥، وكنز العمّال: ٦/٦٨٢ رقم ١٧٣٨٧.

(٣) المؤتلف والمختلف: ٤/٢٠٩١، وتوضيح المشتبه: ٨/١٧١، وميزان الاعتدال: ٢/٣٢٦ رقم ٣٩٤٢، وتهذيب التهذيب: ٤/٣٩٠ رقم ٧٨٣.

(٤) كما في الأنساب: ٥/٣٠٢، الإكمال: ٧/٢٥٧، تبصير المنتبه: ٤/١٣٦٧، توضيح المشتبه: ٨/١٧٤، والمؤتلف والمختلف: ٤/٢٠٩٠.

(٥) راجع: تهذيب الكمال: ٣٠/٢٨٦ رقم ٦٥٩٥، وتاريخ ابن معين: ٢/٢٩٠، وتهذيب التهذيب: ١١/٥٥ رقم ١٠٠.

(٦) راجع: معجم رجال الحديث: ٦/٢٨٢ رقم ٤٠٦٥، والموسوعة الرجاليّة: ١/٤٥٦ و٤/٤٦٦. نعم قال في طبقات رجال الفقيه: «المشرفي» نسخة. راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٥/٣٣٨.

وصف، لـ«حمزة»، كما صرّح به في رجال الكشّي[١].

ويستفاد من المجمع، والنقد، والمنتهى، والمعجم: انصراف المشرقي إلى هشام[٢].

فعلى هذا، يكون السند هكذا: «عن المشرقي، عن حمزة...»، ويؤيّده ورود هذه الرواية في التوحيد[٣]، وفيه: «عن المشرقي عن حمزة»، وتصريح المحقّق التستري به أيضاً[٤].

وأمّا الثالث: فلم نجد رجلاً بعنوان «حمزة بن المرتفع» في الكتب الرجاليّة والروائيّة على ما فحّصناه، إلّا في السند المعنون، وقد وردت هذه الرواية بعينها في التوحيد، ومعاني الأخبار، وفيهما «حمزة بن الربيع»[٥]، وعنهما في البحار[٦]، وعن التوحيد في تفسير نور الثقلين، ونور البراهين، والميزان[٧].

فعلى هذايكون «حمزة بن المرتفع» مصحّف «حمزة بن الربيع»، كما صرّح به

---

(١) رجال الكشّي: ١٤٥ رقم ٢٢٩، وفيه: «هشام بن إبراهيم الختلي وهو المشرقي».

(٢) مجمع الرجال: ١٤٨/٧، نقد الرجال: ٣٠٠/٥ رقم ٦٥٢٣، وفيه: هاشم بن إبراهيم وهو سهو، ومنتهى المقال: ٤٤٣/٧ رقم ٤٤٢١، ومعجم رجال الحديث: ١٤٢/٢٣ رقم ١٥٤٦٦.

راجع أيضاً: تنقيح المقال: ٥٨/٣، باب الكنى، والجامع في الرجال: ١٤٤٥/٢، وقاموس الرجال: ٣٠٨/١٠ (ط. القديمة)، و٥٢٠/١٠ رقم ٨٥١١، (ط. الحديثة).

(٣) توحيد الصدوق: ١٦٨ ح ٢٦.

(٤) قاموس الرجال: ٣٠٩/١٠ (ط. القديمة).

(٥) التوحيد: ١٦٨ ح ٢٦، ومعاني الأخبار: ١٨ ح ١.

(٦) بحار الأنوار: ٦٤/٤ ح ٥.

(٧) نور الثقلين: ٣٨٦/٣ ح ٨٩، ونور البراهين: ٤٢١/١، والميزان: ١٩٨/١٤.

مولى محمّد صالح المازندراني بقوله: «والصحيح «عن حمزة بن الربيع» كما في كتاب التوحيد للصدوق رحمه الله، وهو حمزة بن الربيع المصلوب على التشيّع».

الظاهر أنّ في نسخة الكافي الموجودة عند المير داماد الاسترابادى هو: «حمزة ابن الربيع»، حيث قال في تعليقته على رجال الكشّي: «قال رئيس المحدّثين أبو جعفر الكليني رحمه الله في كتاب التوحيد من كتاب الكافي في ذيل باب الإرادة: إنّ حمزة بن الربيع يقال له المشرقي. وبعض القاصرين من أهل العصر صحّف الربيع بالمرتفع»[1].

(١) رجال الكشّي: ٢ /٥٤٦، (ط. مؤسّسة آل البيت).

﴿ ٢٩ ﴾

هل الصحيح: «الحسين بن عبد اللّه»، أو «ابن عبيد اللّه»؟

المصدر: الكافي: ١/١١٣ ح٢، كتاب التوحيد (٣)، باب حدوث الأسماء (١٥).
السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰهِ، وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ، وَٱلْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ٱلْحَسَنِ ٱلرِّضَا عليه السلام: هَلْ كَانَ ٱللّٰهُ عَزَّوَجَلَّ عَارِفاً بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ٱلْخَلْقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا؟ قَالَ: «مَا كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهَا هُوَ نَفْسُهُ، وَنَفْسُهُ هُوَ قُدْرَتُهُ نَافِذَةٌ، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ، وَلَكِنَّهُ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءً لِغَيْرِهِ، يَدْعُوهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُدْعَ بِاسْمِهِ، لَمْ يُعْرَفْ، فَأَوَّلُ مَا ٱخْتَارَ لِنَفْسِهِ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ، لِأَنَّهُ أَعْلَى ٱلْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَمَعْنَاهُ ٱللّٰهُ، وَاسْمُهُ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ هُوَ أَوَّلُ أَسْمَائِهِ، عَلَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»[1].

---

(١) رواها الصدوق في معاني الأخبار ص ٢ باب معني الإسم وفيه: موسى بن عمر، والحسن ابن علي بن أبي عثمان...، وكذا عيون اخبار الرضا عليه السلام: ١/١٢٩ ح٢٤. ورواها أيضاًالتوحيد: ص ١٩١ ح ٤ ب ٢٩، وفيه: موسى بن عمرو والحسن بن علي بن أبي عثمان. ونقلها في البحار: عن المعاني والعيون والتوحيد في موضعين وفيهما: موسى بن عمرو والحسن ابن علي بن أبي عثمان. ورواها في البحار نقلاً عن الكافي: ٥٧/١٦٣ ح١٠٢. وفيه: ←

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر السند معلقاً على عنوان الحسين بن عبد اللّه: «وعبد اللّه وهمٌ، وصوابه عبيد اللّه بالتصغير»[١].

وذكر الأردبيلي هذا السند في عنوان الحسين بن عبيد اللّه الصغير[٢]، وكذا المحقّق التستري[٣].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «في بعض نسخ الكتب الثلاثة: عبيد اللّه، مصغّراً».

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح: «الحسين بن عبيد اللّه» مصغّراً؛ لأمور:

الأوّل: أنّ المراد منه هو: «الحسين بن عبيد اللّه بن سهل السعدي»، كما قال به السيّد البروجردي[٤]، وعدّه الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام[٥].

وهذا العنوان، هو المذكور في الكتب الرجاليّة. إلّا أنّ الشيخ أورده في الفهرست بعنوان: «الحسين بن عبد اللّه بن سعد»[٦] فهو مصحّف؛ كما صرّح

← موسى بن عمرو والحسن بن علي ابن عثمان، وعن المعاني والعيون والتوحيد ـ: ٤/١٧٥ ح ٣، و٤/٨٨ ح ٢٦.

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٣٠ و٤/٣٩.

(٢) جامع الرواة: ١/٢٤٦.

(٣) قاموس الرجال: ٣/٤٨١ رقم ٢١٩٠.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٣٠.

(٥) رجال الطوسي: ٤٧١ رقم ٥٤.

(٦) الفهرست: ٥٧ رقم ٢٠٩.

المحقّق التستري بقوله: «و «بن عبد اللّه» في الفهرست، تحريف منه، أو من النسّاخ؛ لتفرّده بالتكبير»[١]. وهو المستفاد أيضاً من كلام السيّد الخوئي[٢].

الثاني: رواية أحمد بن إدريس، عنه كما في طريق النجاشي إلى كتاب الحسن ابن علي بن أبي عثمان[٣]، وفي مواضع متعدّدة، في الكتب الروائية[٤].

الثالث: ورود هذه الرواية بعينها في التوحيد، وفيه أيضاً: «الحسين بن عبيد اللّه»[٥].

فلابدّ من القول بتصحيف ما ورد في معاني الأخبار والعيون أيضاً[٦]، حيث رواها في البحار عنهما وعن التوحيد، وفيه: «عبيد اللّه» مصغّراً[٧].

---

(١) قاموس الرجال: ٣/٤٧٣ رقم ٢١٨٣ و٤٧٨ رقم ٢١٨٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٦/٢٣ رقم ٣٤٨٣.

(٣) قال النجاشي: «... أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا الحسين بن عبيد اللّه بن سهل في حال استقامته، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان سجّادة». رجال النجاشي: ٦١ رقم ١٤١.

(٤) الكافي: ١/١٩٥ ح ٦، و٤٤٦ ح ٢١، والتهذيب: ٦/٤٣ ح ٤، وعلل الشرايع: ١٩ باب علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح ١.

(٥) التوحيد: ١٩١ ح ٤، باب ٢٩.

(٦) معاني الأخبار: ٢ ح ١ و٢، باب ٢ معنى الاسم، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/١٢٩ ح ٢٤ باب ١١.

(٧) البحار: ٤/٨٨ ح ٢٦ و١٧٥ ح ٣.

أقول: ولكن ذكر المجلسي هذه الرواية بعينها عن التوحيد والعيون ومعاني الأخبار وفيهم «الحسين بن عبد اللّه» مكبّراً، فتأمّل. راجع بحار الأنوار: ٥٧/١٦٣ ح ١٠٢.

﴿ ٣٠ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن علي بن عثمان»، أو «ابن أبي عثمان»؟

المصدر: الكافي: ١/١١٣ ح٢، كتاب التوحيد (٣)، باب حدوث الأسماء (١٥).
السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ، وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ، وَٱلْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ٱلْحَسَنِ ٱلرِّضَا عليه السلام: هَلْ كَانَ ٱللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَارِفاً بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ٱلْخَلْقَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، قُلْتُ: يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا؟ قَالَ: مَا كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا...».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، في عنوان الحسن بن علي ابن عثمان: «صوابه الحسن بن علي بن أبي عثمان؛ وهو المعروف بسجّادة»[١].

وقد ذكر السيّد الخوئي: «الحسن بن علي بن عثمان»، ثمّ قال: «الظاهر اتّحاده مع الحسن بن علي بن عثمان، سجّادة الآتي»[٢].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٣٠. ومثله في تجريد أسانيد الكافي: ٧٤ رقم ٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ٥/٤٣ رقم ٢٩٧٨.

وقال في ترجمة «الحسن بن علي بن عثمان»: «هو الحسن بن علي بن أبي عثمان المتقدّم»(١).

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «في جامع الرواة حاكياً عن الكتاب، (أي الكافي) الحسن بن علي بن أبي عثمان» ثمّ ذكر كلام السيّد البروجردي، وقال: «قد وقع على الصواب في التوحيد ٢٩ /٤، والمعاني باب ٢ ح٢، والعيون ص ٧٣ ط. نجم الدولة»(٢).

التحقيق:

الظاهر، صحّة «الحسن بن علي بن أبي عثمان»؛ لأمور:

الأوّل : ورود هذه الرواية بعينها في معاني الأخبار، والتوحيد، وعيون أخبار الرضا عليه السلام، وفي الجميع «الحسن بن علي بن أبي عثمان»(٣)، وهكذا نقله المجلسي في موضعين من البحار، عن المعاني، والعيون، والتوحيد(٤).

الثاني: وقوعه بهذا المعنون في الكتب الرجاليّة(٥).

---

(١) المصدر نفسه: ٥ /٤٤ رقم ٢٩٨٠.

(٢) راجع: التوحيد: ١٩١ ح٤، معاني الأخبار: ٢ ح٢، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ /١٢٩ ح٢٤.

(٣) معاني الأخبار: ٢ ح٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ /١٢٩ ح٢٤، والتوحيد: ١٩١ ح٤.

(٤) بحار الأنوار: ٤ /١٧٥ ح٣ و٤ /٨٨ ح٢٦.نعم ذكر في موضع آخر من البحار نقلاً عن الكافي: «الحسن بن علي بن عثمان»، بحار الأنوار: ٥٧ /١٦٣ ح١٠٢.

(٥) رجال النجاشي: ٦١، رقم ١٤١، فيه: «الحسن بن أبي عثمان»، والفهرست: ٤٨، رقم ١٥٤، فيه: «الحسن بن علي بن أبي عثمان»، هكذا في رجال الكشّي: ٥٧١ رقم ١٠٨٢، والخلاصة: ٢١٢ رقم ٤، ورجال ابن داود: ٢٣٨ رقم ١٢٥، وجامع الرواة: ١ /٢٠٨، ومجمع الرجال: ←

الثالث: كثرة وقوعه بعنوان: «الحسن بن علي بن أبي عثمان»، و«ابن أبي عثمان» في الجوامع الروائيّة؛ بحيث تبلغ زهاء ستّين مورداً[١].

نعم ورد في موارد قليلة بعنوان: «الحسن بن علي بن عثمان»:

منها: كما في الخصال في باب الستّة[٢]؛ ولكن رواها في موضعين من البحار وفيه: «الحسن بن علي بن أبي عثمان»[٣].

← ١٣٠/٧، والتحرير الطاووسي: ١٣٤ رقم ٩٩، ومنهج المقال: ١٥٧ و١٠٢، وتعليقة الوحيد في هامش منهج المقال: ١٠٣، ومنتهى المقال: ٢٩٦/٧ رقم ٣٩٢٣، وص ٣٨٥ رقم ٤٢٢٥، و٣٦٢.

(١) منها: الكافي: ٤٥٨/٢ ح٢، والتهذيب: ١٢١/٢ ح٢٢٩ و٤٣/٦ ح٤، خلافاً لِعنوان: «الحسن بن علي بن عثمان» فإنّه لم يتجاوز عن تسعة موارد، منها: الكافي: ٢٥٧/٨ ح ٣٦٩، والبحار: ٣٢٩/٣٧ ح٦٨ و١٦٣/٥٧ ح١٠٢، على ما فحصنا.

(٢) الخصال: ٣٣٤/١ ح٣٥.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥٤/٢٧ ح١، و١٧٥/٧٤ ح٩.

﴿ ٣١ ﴾

هل الصحيح «الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم» أو «علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٣٧ ح ٢، كتاب التوحيد (٣)، باب جوامع التوحيد (٢٢).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ٱلْحَسَنِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ ٱللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى ذِكْرُهُ، وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ، سُبْحَانَهُ، وَتَقَدَّسَ، وَتَفَرَّدَ، وَتَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ ، وَهُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ، وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ، فَلَا أَوَّلَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، رَفِيعاً فِي أَعْلَى عُلُوِّهِ، شَامِخُ ٱلْأَرْكَانِ، رَفِيعُ ٱلْبُنْيَانِ، عَظِيمُ ٱلسُّلْطَانِ، مُنِيفُ ٱلْآلَاءِ، سَنِيُّ ٱلْعَلْيَاءِ، ٱلَّذِي عَجَزَ ٱلْوَاصِفُونَ عَنْ كُنْهِ صِفَتِهِ، وَلَا يُطِيقُونَ حَمْلَ مَعْرِفَةِ إِلَهِيَّتِهِ، وَلَا يَحُدُّونَ حُدُودَهُ؛ لِأَنَّهُ بِٱلْكَيْفِيَّةِ لَا يُتَنَاهَى إِلَيْهِ».

أقوال العلماء:

جاء السند بعينه في مواضع أخر من الكافي:

منها: كتاب التوحيد، باب حدوث الأسماء (١٥)، الحديث ١، وفيه: «عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن الحسين بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن أبي

حمزة، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[١].

منها: كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، الحديث ٧[٢]، وكتاب الزيّ والتجمّل، باب أصل الطيب، الحديث ٣، فيهما: «... الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[٣].

منها: كتاب الأشربة، باب أصل تحريم الخمر، الحديث ٢، وفيه: «... عن عليّ ابن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[٤].

منها: كتاب الحجّ، باب في حجّ آدم عليه السلام، الحديث ١، وفيه: «... الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[٥].

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر أسانيد الثلاثة الأُوَل: «ظهر من هذا الجمع أنّ إبراهيم في السندين الأوّل والأخير هو: إبراهيم ابن عمر اليماني، وأنّ الصواب في السند الأخير هو: «الحسن بن علي بن أبي حمزة»، أو في السندين الأوّلين: «علي بن أبي حمزة»، والتعيين يحتاج إلى مزيد بحث وتتبّع»[٦].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في عنوان: «إبراهيم»، عند ذكر رواية الحسن بن علي بن أبي حمزة، وعلي بن أبي حمزة، عنه: «أحدهما وهمٌ».

ثمّ قال: «الظاهر أنّه إبراهيم بن ميمون، ورواية محمّد بن خالد، ومحمّد بن

---

(١) الكافي: ١/١١٢ ح ١.

(٢) الكافي: ٢/٥ ح٧.

(٣) المصدر نفسه: ٦/٥١٤ ح٣.

(٤) المصدر نفسه: ٦/٣٩٣ ح ٢.

(٥) المصدر نفسه: ٤/١٩٠ ح ١.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٦٦، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٠٧ رقم ١٥.

عيسى عنه، كأنّها مرسلة، بل رواية الحسن بن علي بن أبي حمزة، ويونس عنه أيضاً محلّ ريبٍ وتردّد»[١].

وقال في موضع آخر في عنوان: الحسين بن يزيد، عند ذكر روايته، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، وعلي بن أبي حمزة: «الظاهر أنّ واحداً من علي بن أبي حمزة، والحسن بن علي بن أبي حمزة، وهمٌ، وقد وقع نقص، أو زيادة في أحدهما»[٢].

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر السند الرابع[٣]، وفيه: «الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي إبراهيم: «كذا في نسختي المرآة والوافي أيضاً؛ ولكن في الطبعة القديمة: الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، والظاهر وقوع التحريف في الجميع، والصحيح: الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[٤].

التحقيق

الظاهر صحّة رواية الحسين بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة وأيضاً عن أبيه عليّ بن أبي حمزة لأمرين:

الأوّل: رواية الحسين بن يزيد عن كلّ منهما في موارد كثيرة من المصادر الروائية[٥]، وأيضاً روايتهما عن إبراهيم المنصرف إمّا إلى ابن عمر اليماني عند

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٥.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ١٣٠.

(٣) الكافي: ٤ / ١٩٠ ح ١.

(٤) معجم رجال الحديث: ٥ / ١٨ رقم ٢٩٢٨.

(٥) أمّا روايته عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، ففي مواضع كثيرة، منها: الكافي: ١ / ١١٢ ←

رواية الحسن عنه كما في باب حدوث الأسماء[١] أو إلى ابن ميمون عند رواية عليّ بن أبي حمزة كما في باب فضل الحج والعمرة[٢].

الثاني: قرب الطبقة فإنّ الحسين بن يزيد هو النوفلي الذي ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام[٣]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة[٤]، والحسن بن عليّ بن أبي حمزة وإن لم يعدّ من أصحاب أحد

← ح١، ٢/ ٥ ح٧، ٤/ ١٩٠ ح١، ٦/ ٥١٤ ح٣، والفقيه: ٤/ ١٧٩ ح٥٤٠٦، الأمالي للصدوق: ١٩٣، المجلس السابع والعشرون ح٧، و٢٦٨ ح ١٤، المجلس السادس والثلاثون، وعلل الشرايع: ٢١٩ باب العلّة التي من أجلها دفنت فاطمة بالليل و... ح١، وكمال الدين: ٢٥٧ ح٢، ٢٥٨ ح٣، ٢٥٩ ح٤، والتوحيد: ١٩٠ ح٣، وإعلام الورى: ٢/ ١٧٣ و١٨٢ و١٨٣، (ط. آل البيت). وأمّا روايته عن عليّ بن أبي حمزة، ففي مواضع منها الكافي: ٦/ ٣٩٣ ح٢، (ذكرها في الوسائل: ٢٥/ ٢٨٣ ح٣١٩١٥، والتهذيب: ٨/ ٩٢ ح٢٣٣، (الاستبصار: ٣/ ٣٠١ ح٣)، ذكرها في الوسائل: ٢٢/ ٤٨/ ٢٧٩٩٢، (ط. آل البيت)، وج ١٥/ ٣٠١ ح ٥، (ط. مكتبة الإسلاميّة)، ولكن فيهما: علي بن رئاب بدل علي ابن أبي حمزة، فهو مصحّف قطعاً؛ لعدم رواية الحسين بن يزيد عنه في مورد. وسائل الشيعة: ٣/ ٧٧ ح٣٠٦٢، ٤/ ٩٦ ح٤٦١٠، ٦/ ٣٣١ ح٨١٠٩، ١٠/ ٢٧٣ ح١٣٤٠٤، ٤٧٥ ح١٣٨٨٦، ١١/ ١٠٤ ح١٤٣٥٩، ١٦/ ٧٤ ح٢١٠١٧، ٢٦/ ٩٦ ح٣٢٥٦٤، ٢٨/ ٣٤٣ ح٣٤٩١٥، والأمالي للصدوق: ٦٥ المجلس الرابع ح٧، ٣٧٥ المجلس التاسع والأربعون ح١٦، ٧٥٥ ح ٧، المجلس الرابع والتسعون، ثواب الأعمال: ١٦٠، ثواب من أذنب ذنباً ...، كمال الدين: ١٧، ٣٤٠ ح٢٠، علل الشرايع: ٢٨ باب العلّة التي من أجلها سميت حواء حواءاً ح١، ٨٦ ح١، ١٤٤ ح ٤، ١٥٩ ح١، ٣٢٩ ح١، ٣٣٠ ح١.

(١) الكافي: ١/ ١١٢ ح ١، (التوحيد: ١٩٠ ح ٣).

(٢) الكافي: ٤/ ٢٥٩ ح ٢٩، عنه الوسائل: ١١/ ١١٦ ح ١٤٣٩٢، (ط. آل البيت).

(٣) رجال الطوسي: ٣٧٣ رقم ٢٥.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ١٣٠.

الأئمّة عليهم السلام في المصادر الرجاليّة إلّا أنّه يظهر من عنوانه الذي وقع في الأسانيد كونه من الطبقة السادسة كما ذكره السيّد البروجردي في موسوعته[١] أيضاً، وعدم روايته عن الأئمّة عليهم السلام الذين كانوا في هذه الطبقة ـ أي الطبقة السادسة ـ لعلّة لوقفه الذي ذكره النجاشي في ترجمته[٢].

أمّا عليّ بن أبي حمزة أبوه وإن كان معدوداً من أصحاب الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام[٣] وعدّ من الطبقة الخامسة[٤]، إلّا أنّه يدلّ على بقائه بعد أبي الحسن الأوّل عليه السلام وقفه المشهور بين الأصحاب[٥]، وأيضاً سنة وفاته وهي في سنة أقام مولانا الرضا عليه السلام في خراسان كما يظهر من خبر المناقب[٦]، وهي المائتين.

تذييل:

إنّ المراد من «إبراهيم» المطلق، الّذي يروي عنه الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، هو: «إبراهيم بن عمر اليماني»؛ لروايته عنه في موارد أخر[٧]، فيحمل هذا المطلق على ذاك المقيّد.

كما أنّ المراد من «إبراهيم» المطلق، الّذي يروي عنه عليّ بن أبي حمزة، هو:

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /١٠٦.

(٢) رجال النجاشي: ٣٦ رقم ٧٣.

(٣) رجال الطوسي: ٢٤٢ رقم ٣١٢، و٣٥٣ رقم ١٠

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٢٤٠.

(٥) رجال النجاشي: ٢٤٩ رقم ٦٥٦.

(٦) المناقب: ٤ /٣٣٧.

(٧) الكافي: ١ /١١٢ ح ١، والتوحيد: ١٩٠ ح ٣.

«إبراهيم بن ميمون»؛ لروايته عنه في موارد أخر[١].

فمقتضى إرجاع المطلق إلى المقيّد، هو الحكم بكون إبراهيم، الّذي يروي عنه عليّ بن أبي حمزة، هو: إبراهيم بن ميمون.

فتبيّن من جميع ما تقدّم:

١ ـ أنّ ما حكم به السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي؛ بأنّ المراد من إبراهيم، الذي يروي عنه الحسن بن علي بن أبي حمزة، هو: إبراهيم بن ميمون، غير صحيح؛ لما ثبت بأنّ المراد منه هو إبراهيم بن عمر.

٢ ـ وما ذهب إليه في طبقات رجال الكافي؛ بأنّ المراد من إبراهيم، الذي يروي عنه علي بن أبي حمزة، هو: إبراهيم بن عمر، غير تامّ؛ لما مرّ بأنّ المراد منه هو: إبراهيم بن ميمون.

٣ ـ وتردّده بأنّ الصحيح في جميع الأسانيد: إمّا «الحسن بن علي بن أبي حمزة»، وإمّا «علي بن أبي حمزة»، غير تامّ؛ لما ثبت من صحّة رواية كليهما عن إبراهيم، ورواية الحسين بن يزيد عنهما.

---

(١) الكافي: ٤/٢٥٩ ح ٢٩، عنه الوسائل: ١١/١١٦ ح ١٤٣٩٢، (ط. آل البيت).

﴿ ٣٢ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن الحسين»، أو «محمّد بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٤٠ ح ٦، كتاب التوحيد (٣)، باب جوامع التوحيد (٢٢).

السند: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ ٱلتَّوْحِيدِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ.

وَذَكَرَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ إِلَى قَوْلِهِ: «وَقَمَعَ وُجُودُهُ جَوَائِلَ ٱلْأَوْهَامِ، ثُمَّ زَادَ فِيهِ: «أَوَّلُ ٱلدِّيَانَةِ بِهِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ ٱلصِّفَاتِ عَنْهُ؛ بِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ ٱلْمَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ ٱلْمَوْصُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ ٱلصِّفَةِ، وَشَهَادَتِهِمَا جَمِيعاً بِٱلتَّثْنِيَةِ ٱلْمُمْتَنِعِ مِنْهُ ٱلْأَزَلُ، فَمَنْ وَصَفَ ٱللَّهَ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَنْ حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ... الحديث».[1]

---

(١) بحار الأنوار: ٥٧/ ١٦٦ ح ١٠٦.

ورواها الصدوق في التوحيد ص ٥٦ ج ١٤. وفيه:... جعفر بن محمّد الأشعري، عن فتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في رواية محمّد بن الحسين، عن صالح بن حمزة: «الظاهر أنّه محمّد بن الحسن مكبّراً، وهو: محمد بن الحسن الطائي الرازي»[١].

وقال أيضاً في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية محمّد بن الحسن، عن صالح بن حمزة، مرسلة؛ فإنّه من الثامنة، وصالح بن حمزة من السادسة»[٢].

وقد صرّح أيضاً في مقدّمة ترتيب أسانيد الكافي[٣]، عند رواية الكليني، عن محمد بن الحسين[٤] بـ«أنّ محمد بن الحسين المبدوّ به أسانيد الكافي، فهو مصحّف «محمد بن الحسن»، وأصرّ بأنّ المراد منه هو: محمد بن الحسن الطائي، واستدلّ عليه بتصريح الكليني به في باب من يجب الجهاد معه»[٥].

وأورده السيّد الخوئي في عنوان: «محمد بن الحسين المطلق»، و قال في ختامه: «محمد بن الحسين هذا، منصرف إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، إلّا أن

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣١٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٩١.

(٣) المصدر نفسه: ١/١٢١.

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٨٩.

(٥) الكافي: ٥/٢٣ ح٣، وفيه: محمد بن الحسن الطاطري، وذهب السيّد البروجردي إلى كون «الطاطري» مصحّف «الطائي»؛ لما جاء في ثلاث نسخ مخطوطة من الكتاب، وهو الموافق لما حكاه صاحبا الوافي والوسائل، مضافاً إلى عدم معهوديّة محمد بن الحسن الطاطري.
راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١/١٢٢.

تقوم القرينة في مقام أنّ المراد غيره...»[١].

ثمّ قال في ترجمة محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب: «كلّ مورد كان فيه محمد ابن الحسين، بدأ به الكلام، ولم يكن تعليقاً على سابقه، فهو مصحّف «محمد بن الحسن»؛ فإنّه شيخ للكليني»[٢].

التحقيق:

في السند وجوه واحتمالات:

الأوّل: أن يكون السند معلّقاً على سابقه «عليّ بن محمّد، عن محمّد بن الحسين»، والمراد منه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب.

فتكون روايته عن صالح بن حمزة مسندة؛ لأنّ ابن أبي الخطّاب من الطبقة السابعة[٣]، وقد مات سنة ٢٦٢[٤]، وصالح بن حمزة من الطبقة السادسة[٥].

الثاني: أن يكون السند غير معلّق، وكان «محمّد بن الحسين» مصحّف «محمّد ابن الحسن»؛ لوقوعه في أوّل السند، كما تقدم عن السيّد البروجردي والخوئي والتستري، حيث ذهبوا إلى أنّ كلّ مورد كان فيه محمّد بن الحسين، وبدأ به الكلام، ولم يكن تعليقاً على سابقه، فهو مصحّف «محمّد بن الحسن»؛ فإنّه شيخ للكليني».

فعلى هذا، تكون روايته عن صالح بن حمزة مرسلةً؛ لبعد طبقتهما، حيث إنّ

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٩٠ رقم ١٠٥٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٥ / ٢٩٣ رقم ١٠٥٥٤.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣١٩.

(٤) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ١٨٢.

هذا كان من السادسة[١]، وذاك من الثامنة[٢].

الثالث: أن يكون «صالح بن حمزة»، مصحّف «صالح بن أبي حمّاد»، مع صحّة «محمّد بن الحسن» بدل «محمّد بن الحسين» كما تقدم، فالسند يكون هكذا: «ورواه محمّد بن الحسن، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ... ».

ويؤيّده روايته عن صالح بن أبي حمّاد[٣]، وإمكان تصحيف «حمّاد» بـ«حمزة» كما في الاستبصار، وفيه: «صالح بن أبي حمزة»[٤]، مع وقوع هذه الرواية في الكافي والتهذيب، وفيهما: «صالح بن أبي حمّاد»[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ٤/١٨٢.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٣١٥.

(٣) الكافي: ٨/١٥٨ ح ١٥٣.

(٤) الاستبصار: ٢/٢٣٨ ح ٢.

(٥) الكافي: ٤/٤٣٣ ح ٩، والتهذيب: ٥/١٤٨ ح ٤٨٦.

﴿ ٣٣ ﴾

هل تصحّ رواية « عليّ بن معبد »، عن « درست » أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٥١ ح ٥، كتاب التوحيد (٣)، باب المشيئة والإرادة (٢٦).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَاءَ وَأَرَادَ، وَلَمْ يُحِبَّ وَلَمْ يَرْضَ، شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ إِلَّا بِعِلْمِهِ، وَأَرَادَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُقَالَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان درست الواسطي، عند ذكر رواية علي بن معبد عنه: «كأنّه سقط من بينهما عبيد اللّه الدهقان»[١].

وقال في عنوان علي بن معبد: «روايته عن درست ... كأنّها غير مسندة[٢].

وذكر السيّد الخوئي والأردبيلي والتستري هذا السند من دون تعرّض للإرسال[٣].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ١٥٠، وكذا في تجريد أسانيد الكافي: ٢٣٠/ ٣٨.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٦٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ٧/ ١٤٢ رقم ٤٤٥٥، و١٢/ ٤١٩، و٣٣٩، جامع الرواة: ١/ ٣١١، قاموس الرجال: ٤/ ٢٧٦ رقم ٢٧٦٢، (ط. الحديثة).

التحقيق:

الظاهر عدم مانعية رواية عليّ بن معبد، عن درست بن أبي منصور؛ لقرب طبقتهما؛ لأنّ «علي بن معبد» عدّه الشيخ والبرقي في رجالهما من أصحاب الهادي عليه السلام[١].

وكان حيّاً بعد سنة ٢٣٣، كما هو المستفاد من رواية الفقيه[٢].

وحتّى على القول باتّحاده مع عليّ بن معبد البغدادي، المعنون في رجال العامّة، كما ذهب إليه المحقّق التستري[٣]، والذي كانت وفاته سنة ٢٥٩[٤].

وأمّا درست بن أبي منصور، فقد عدّه الشيخ والبرقي، من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٥]، وروى عنهما عليهما السلام[٦].

وذكره الكشّي في أصحاب موسى بن جعفر، وعليّ بن موسى الرضا عليهما السلام[٧].

فلو فرضنا أنّ عليّ بن معبد عمّر ثمانين سنة، وهو عمر متعارف، فروايته عن درست بن أبي منصور، الذي كان من أصحاب الرضا عليه السلام، بلا مانع.

ويؤيّده روايته، عن درست في مواضع متعدّدة، كما في كتاب التوحيد، باب

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٧ رقم ٧، والبرقي: ٥٨.

(٢) الفقيه: ٤/ ٢٤٥ ح ٥٥٨٠، (ط. آل البيت).

(٣) قاموس الرجال: ٧/ ٥٧٩ رقم ٥٣٤١.

(٤) تقريب التهذيب: ٢/ ٤٤ رقم ٤١٥، تهذيب الكمال: ٢١/ ١٤٥ رقم ٤١٣٩.

(٥) رجال الطوسي: ١٩١ رقم ٣٦، و٣٤٩ رقم ٣، والبرقي: ٤٨ و٤٩.

(٦) كما في الكافي: ٢/ ٣٠٨ ح٢، و٦/ ٣٥٥ ح٣، و١/ ٤٤٥ ح ١٨، و٢/ ١٥٨ ح٥، والفقيه: ٢/ ٣١ ح ١٦٢٠.

(٧) رجال الكشّي: ٥٥٦ رقم ١٠٤٩.

المشيئة والإرادة[١]، وفي مورد آخر في هذا الباب أيضاً[٢]، وباب القضاء والقدر[٣]، وكذا في مختصر بصائر الدرجات[٤]، وثواب الأعمال، باب ثواب من قدّم غريباً[٥].

مضافاً إلى ذلك، ورود هذه الرواية في كتاب التوحيد للصدوق، وفيه: «علي ابن معبد، عن درست بن أبي منصور» من دون واسطة[٦].

ولعلّ وجه ذهاب السيّد البروجردي إلى إرسال رواية عليّ بن معبد، عن درست؛ كثرة روايته عنه مع الواسطة، كما في الكافي، كتاب الدعاء، باب الاجتماع في الدعاء، بواسطة عبيد اللّه بن عبد اللّه الواسطي[٧]، وهكذا في باب الدعاء للإخوان بظهر الغيب[٨]، وفي كتاب الجنائز، باب أكيل السبع والطير، بواسطة الدهقان[٩]، وفي كتاب النكاح، باب من أمكن من نفسه، بواسطة عبيد اللّه الدهقان[١٠].

وفي العلل، باب العلّة التي من أجلها صار الناس أكثر من بني آدم، بواسطة

---

(١) التوحيد: ٣٣٩ ح٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤٣ ح١٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٦٥ ح٢.

(٤) مختصر بصائر الدرجات: ١٣٤.

(٥) ثواب الأعمال: ١٦٠ باب ثواب من قدّم غريباً، وعنه الوسائل: ٢٣ /٢٨٩ ح٢٩٥٨٩.

(٦) التوحيد: ٣٣٩ ح ٩.

(٧) الكافي: ٢ /٤٨٧ ح١، وعنه في الوسائل: ٧ /١٠٣ ح٨٨٥٤.

(٨) الكافي: ٢ /٥٠٧ ح٤، وعنه في الوسائل: ٧ /١٠٧ ح٨٨٦٦.

(٩) الكافي: ٣ /٢١٣ ح٧، وعنه في الوسائل: ٢ /٤٩٠ ح ٢٧٢١، و٥٠٧ ح ٢٧٧٠.

(١٠) الكافي: ٥ /٥٤٩ ح٢، وعنه في الوسائل: ٢٠ /٣٣٤ ح٢٥٧٥٩.

عبيد اللّه بن عبد اللّه الواسطي[١]، وهكذا في باب علّة تحريم اللواط والسحق[٢].

(١) علل الشرايع: ٩٩ ح١ باب ٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٣ ح ٧ باب ٣٤٠.

﴿ ٣٤ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن محمّد بن أبي نصر»، أو «أحمد بن محمّد»، عن «ابن أبي نصر»؟

المصدر: الكافي: ١/١٥٢ ح ٦، كتاب التوحيد (٣)، باب المشيئة والإرادة (٢٦).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو ٱلْحَسَنِ ٱلرِّضَا عليه السلام: «قَالَ اللّٰهُ: يَاابْنَ آدَمَ بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ ٱلَّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِيتَ عَلَى مَعْصِيَتِي، جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً قَوِيّاً، مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللّٰهِ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ، فَمِنْ نَفْسِكَ، وَذَاكَ أَنِّي أَوْلَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَاكَ أَنَّنِي لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ».[1]

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، معقّباً على السند المذكور: «هكذا في النسخة المطبوعة؛ ولكن وجدنا في النسخة المخطوطة عندنا: وساطة «أحمد بن محمّد» بين «محمّد بن يحيى» و«أحمد بن محمّد بن أبي نصر»[2].

---

(١) كذا في المراة: ٢/١٦٢ ح ٦.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/٣٧٦.

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مرسلة»[١].

وقال الأردبيلي في ترجمة: «أحمد بن محمد بن أبي نصر» بعد أن ذكر ما رواه الكليني في الكافي، باب غسل الحائض[٢]، وباب السنّة في المهور[٣]: «الظاهر أنّ أحمد بن محمد بن عيسى، أو أحمد بن محمد بن خالد، سقط من قلم النسّاخ، بعد محمد بن يحيى؛ بقرينة رواية محمد بن يحيى عنهما، وروايتهما عنه. واللّه أعلم»[٤].

وناقش التستري في كلام الأردبيلي، ثمّ استصوب النسخة، التي فيها: «محمّد ابن يحيى، عن أحمد، عن ابن أبي نصر»[٥].

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر السند المذكور: «كذا في هذه الطبعة، والطبعة الحديثة بعد هذا، وفي الطبعة القديمة: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد ابن أبي نصر»؛ ولكن في نسختي المرآة والوافي: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام»، وهو الصحيح؛ لبعد طبقتهما»[٦].

وقال المحقّق الزنجاني، بعد ذكر أسماء عدّة من الرواة، الذين رووا، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر، وذكر منهم محمد بن يحيى: «الظاهر فيها سقوط الواسطة، ويحتمل الإرسال؛ لكنّه بعيد، ويحتمل الرواية عن كتابه، واللّه أعلم»[٧].

---

(١) المصدر نفسه: ٥٢/٤.

(٢) الكافي: ٨٢/٣ ح ٢.

(٣) المصدر: ٣٧٦/٥ ح ٧.

(٤) جامع الرواة: ٦٠/١.

(٥) قاموس الرجال: ٥٧٠/١ رقم ٥٠٢ (ط. الحديثة).

(٦) معجم رجال الحديث: ٢٣٨/٢ رقم ٨٠٠.

(٧) الجامع في الرجال: ١٥٤/١.

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «في نسخة مصحّحة: أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، ولا ريب في وقوع السقط هنا».

التحقيق:

الصحيح: سقوط الواسطة بين محمد بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر؛ لأمور:

الأوّل: بعدُ طبقتهما؛ لأنّ أحمد بن محمد بن أبي نصر من أصحاب الرضا عليه السلام، ومات سنة إحدى وعشرين ومائتين[١]، وعدّ من الطبقة السادسة[٢].

ومحمد بن يحيى، هو العطّار القمّي، من مشايخ الكليني، مات بعد سنة ثلاثمائة، كما قال به السيّد الخوئي[٣]، وعُدّ من الطبقة الثامنة[٤].

الثاني: جلّ روايات محمد بن يحيى، عن ابن أبي نصر، كانت بواسطة أحمد ابن محمد بن عيسى[٥]، وروايته عن ابن أبي نصر من دون واسطة، منحصرة بهذا المورد.

الثالث: روايات محمد بن يحيى، عمّن كان في طبقة ابن أبي نصر، مع الواسطة، كالحسن بن محبوب[٦]، ومحمد بن سنان[٧]، وابن أبي عمير[٨].

---

(١) رجال النجاشي: ٧٥ رقم ١٨٠.

(٢) كما عن السيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٥٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٢/ ٤٨ رقم ٨١٨١.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٥٤.

(٥) كما في الكافي: ١/ ٤٨ ح٣، ٥٢ ح١٣، ٩٨ ح٨، ١٣٢ ح٦، ٢٠٨ ح٢، ٢٥٥ ح٣، ٢٨٤ ح١، وج ٢/ ٥٢ ح٦، ١١١ ح١، ١١٣ ح١، ٢٢٤ ح١٠ و... .

(٦) كما في الكافي: ١/ ١٠ ح١، ٣٥ ح٢، ٣٦ ح١، ٣٨ ح٣، ٣٩ ح٢، ٤٢ ح٣، ٥٤ ح٥، ٨٨ ح١ و... .

(٧) كما في الكافي: ١/ ٣٣ ح٥، ٤١ ح٧، ٤٤ ح٢، ٤٥ ح٥، ٦٥ ح٦ و... .

(٨) كما في الكافي: ١/ ٣٣ ح٨، ٩٢ ح٢، ١٦٣ ح٢، ١٧٧ ح١، ٢٠٧ ح٣ و... .

﴿ ٣٥ ﴾

هل رواية «عثمان بن عيسى»، عن «إسماعيل بن جابر»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٥٨ ح ٧، كتاب التوحيد (٣)، باب الجبر والقدر... (٣٠).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ فِي مَسْجِدِ ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ فِي ٱلْقَدَرِ، وَٱلنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا هَذَا! أَسْأَلُكَ، قَالَ: سَلْ، قُلْتُ: يَكُونُ فِي مُلْكِ ٱللّٰهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا لَا يُرِيدُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ لِي: «يَا هَذَا لَئِنْ قُلْتُ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، إِنَّهُ لَمَقْهُورٌ، وَلَئِنْ قُلْتُ: لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ، أَقْرَرْتُ لَكَ بِٱلْمَعَاصِي»، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام: سَأَلْتُ هَذَا ٱلْقَدَرِيَّ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ كَذَا، وَكَذَا، فَقَالَ: «لِنَفْسِهِ نَظَرَ، أَمَا لَوْ قَالَ غَيْرَ مَا قَالَ لَهَلَكَ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في عنوان إسماعيل بن جابر: «رواية عثمان بن عيسى عنه [إسماعيل بن جابر] إسنادها غير معلوم»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٦٨.

وذكره المحقّق الأردبيلي، والسيّد الخوئي، والتستري من دون إشارة إلى الإرسال[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ الذي جعل السيّد البروجردي يشكّ في رواية «عثمان بن عيسى»، عن «إسماعيل بن جابر»، هو عدّه الأوّل من الطبقة السادسة[٢]، والثاني من الطبقة الرابعة[٣].

ولكن يمكن أن تدفع شبهة الإرسال بوجوه:

الأوّل: قد مرّ أنّ إسماعيل بن جابر، قد أدرك الكاظم عليه السلام، وروى عنه عليه السلام، واستدلّ فقهاؤنا على روايته في الكتب الفقهيّة[٤].

وعثمان بن عيسى أيضاً عدّه الشيخ تارة من أصحاب الكاظم عليه السلام، وأخرى من أصحاب الرضا عليه السلام[٥]، وعدّه البرقي من أصحاب الكاظم عليه السلام[٦].

فإذن، لا مانع من روايته عنه من حيث الطبقة.

الثاني: ورود رواية عثمان بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر في مورد آخر

---

(١) جامع الرواة: ١/ ٩٣، ومعجم رجال الحديث: ٣/ ٤٦٦، وقاموس الرجال: ٢/ ٣٨ رقم ٧٨٩، (ط. الحديثة).

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٦٨.

(٤) راجع، ذيل سند الكافي: ١/ ٣٣ ح ٥.

(٥) رجال الطوسي: ٣٥٥ رقم ٢٨، و ٣٨٠ رقم ٨.

(٦) رجال البرقي: ٤٩.

من الكافي، في كتاب الزكاة[١]، وكذا في رجال الكشّي[٢].

الثالث: رواية من كان في طبقة «عثمان بن عيسى»، عن «إسماعيل بن جابر»، كصفوان بن يحيى[٣]، المتوفّى سنة عشر ومائتين[٤]، والمعدّ من الطبقة السادسة[٥]؛ بل هو الراوي لكتابه[٦].

الرابع: روى عثمان بن عيسى، عمّن كان في طبقة إسماعيل بن جابر، كأبي حمزة الثمالي[٧]، المتوفّى سنة (١٥٠)[٨]، وزرارة بن أعين[٩]، المتوفّى سنة (١٥٠)[١٠]، وزياد بن المنذر أبي الجارود[١١]، المتوفّى سنة (١٥٠) أو (١٥٣)[١٢]،

---

(١) الكافي: ٤٩٩/٣ ح ١٠، عنه في الوسائل: ٤٨/٩ ح ١١٤٩٠ (ط. آل البيت).

(٢) رجال الكشّي: ١٩٩ ح ٣٤٩. عنه في البحار: ٧٤/٩٥ ح ١.
وكذا وردت روايته عنه في طبّ الأئمّة: ١٣٤ باب في أكل الرمان بشحمه، وعنه في البحار: ١٥٦/٦٦ ح ٩، والوسائل: ١٥٨/٢٥ ح ٣١٥١١ (ط. آل البيت)، ١٢٣/١٧ ح ٨ (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٣) كما في الكافي: ٢٦٤/٦ ح ٩، والتهذيب: ٤١/١ ح ٥٣، ١٣/٢ ح ٣، ٢٥٨/٢ ح ٦٦، ٢٩٨/٥ ح ١٠، ٨٧/٩ ح ١٠٣ و... .

(٤) كما في رجال النجاشي: ١٩٨ رقم ٥٢٤.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ١٨٨/٤.

(٦) كما في الفهرست: ١٥ رقم ٤٩، ورجال النجاشي: ٣٢ رقم ٧١.

(٧) كما في الكافي: ٥٤١/٢ ح ٣، ورجال الكشّي: ٥٩٨ رقم ١١١٧.

(٨) رجال الطوسي: ١٦٠ رقم ٢.

(٩) كما في التهذيب: ١٥/٧ ح ٦٥، ذكره السيّد البروجردي، ولم يقل فيه شيئاً. راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١٣٣/٢.

(١٠) رجال النجاشي: ١٧٥ رقم ٤٦٣.

(١١) كما في علل الشرايع: ٣٠٩ ح ٣٠، باب نوادر العلل، وعنه في البحار: ٢٢٦/١٠٠ ح ٢.

(١٢) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٣١/٦، وأعيان الشيعة: ٨٣/٧.

وأبي بصير[١]، المتوفّى سنة (١٥٠)[٢]، وأبان بن أبي عيّاش[٣].

فأيّ مانع من رواية عثمان بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر؟

تنبيه:

روى الكشّي، عن نصر بن الصباح، بأنّ عثمان بن عيسى، قد عمّر ستّين سنة، وكان يروي عن أبي حمزة الثمالي، ولا يتّهمون عثمان بن عيسى[٤].

أقول: الظاهر أنّ «ستّين» مصحّف «تسعين»؛ لأنّه يروي عن الرضا والجواد عليهما السلام، ويروي عنه أحمد بن محمد بن خالد، المولود سنة خمس وتسعين ومائة[٥]، والمتوفّى سنة ٢٧٤؛ بل سنة ٢٨٠[٦].

ومقتضى روايته عن أبي حمزة الثمالي، المتوفّى سنة خمسين ومائة، كونه في سنة

---

(١) كما في المحاسن: ١/١٥٨ ح ٢١٩، وثواب الأعمال: ٢٧١، باب عقاب من تهاون بالبول، وعنه في البحار: ٨٠/١٧٦ ح ٢٤.

(٢) رجال الطوسي: ٣٣٣ رقم ٩.

(٣) الفهرست: ٨١ رقم ٣٣٦.

(٤) رجال الكشّي: ٥٩٨ رقم ١١١٧. ثمّ ذكر في هامشه: قال في حاشية الترتيب: أي من جهة روايته عنه، فإنّه أدركه، بخلاف الحسن بن محبوب.

(٥) قال السيّد البروجردي: ولد في حدود ١٩٠؛ لروايته عن أحمد البزنطي، [الكافي: ١/٨٨ ح ٢]، والحسن بن فضّال، [الكافي: ٢/٣٥٩ ح ١]، وابن محبوب، [الكافي: ٢/٢٦ ح ٤]. راجع تجريد أسانيد الكافي: ٤٢٥، والموسوعة الرجاليّة: ١/٤٣٣.

(٦) قال النجاشي: توفّي أحمد بن أبي عبد اللّه في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بن محمد ماجيلويه: مات سنة أخرى سنة ثمانين ومائتين. رجال النجاشي: ٧٧ رقم ١٨٢. وقال السيّد البروجردي: والثاني كأنّه أصحّ. تجريد أسانيد الكافي: ٤٢٥، والموسوعة الرجاليّة: ١/٤٣٣.

وفاته من أبناء عشرين سنة؛ ليمكن روايته عنه. كما أنّ مقتضى روايته عن الجواد عليه السلام، ورواية أحمد بن محمد خالد البرقي، عنه مع كثرته؛ بحيث تبلغ زهاء مائة مورد، كونه حيّاً حوالى سنة خمس عشرة ومائتين.

ويؤيّده أنّ السيّد البروجردي عدّ رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن حمّاد ابن عيسى، المتوفّى سنة تسع ومائتين وقيل سنة ثمان ومائتين[1] مرسلةً، من دون أن يعدّ روايته عن عثمان ابن عيسى، مرسلةً.

(١) رجال النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠.

﴿ ٣٦ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن محمّد بن الحسن زعلان»، أو «أحمد، عن محمّد بن الحسن زعلان»؟

المصدر: الكافي: ١/١٥٩ ح ٨ كتاب التوحيد (٣)، باب الجبر والقدر (٣٠).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحَسَنِ زَعْلَانَ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ ٱلْقُمِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ: أَجْبَرَ ٱللّٰهُ ٱلْعِبَادَ عَلَى ٱلْمَعَاصِي؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَفَوَّضَ إِلَيْهِمُ ٱلْأَمْرَ؟ قَالَ: قَالَ: لَا، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا ذَا؟ قَالَ: لُطْفٌ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ ذَلِكَ».(١)

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، ـ بعد ذكر السند ـ: «هذا بظاهره «ابن محمّد بن الحسن زعلان»، الذي يروي عنه «أحمد بن محمّد بن عيسى»؛ ولكن يحتمل قريباً أن يكون «بن» مصحّف «عن»، ويكون الصواب «محمّد بن يحيى، عن أحمد، عن محمّد بن الحسن زعلان»، ويكون «أحمد» هو: «أحمد بن محمّد بن عيسى»، فتدبّر»(٢).

---

(١) مرآة العقول: ٢/١٩٠ ح ٨، والبحار نقلاً عن الكافي: ٥/٨٣ ح ١.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٩٤، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٥٩ رقم ١٨.

وقال في طبقات رجال الكافي، عند ذكر عنوان أحمد بن محمد بن الحسن زعلان: «الظاهر أنّه وهمٌ، وصوابه «أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن زعلان»، فأحمد هو: أحمد بن محمّد بن عيسى، من السابعة، ومحمّد بن الحسن زعلان، من السادسة»[١].

قال السيّد الخوئي بعد نقل هذا السند: «في بعض النسخ: «أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن (بن) زعلان»، ولا يبعد صحّة تلك النسخة»[٢].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «الظاهر «أحمد عن محمد»، أو «أحمد بن محمد، عن محمد»، فإنّ أحمد بن محمد بن الحسن زعلان، لا عين له، ولا أثر، فيما تفحّصت من الأسانيد، بخلاف أحمد، أو أحمد بن محمّد، وهما واحد؛ فإنّه من أعظم مشايخ محمد بن يحيى، وقد روى عن محمد بن الحسن زعلان في مواضع».

وذكر الأردبيلي هذا السند، ولم يشر إلى التصحيف[٣].

التحقيق:

والصواب: «محمد بن يحيى، عن أحمد، عن محمد بن الحسن زعلان»؛ لما وردت رواية أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن زعلان، في مواضع متعدّدة[٤]،

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٥٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢/٢٥٨ رقم ٨٤٦.

(٣) جامع الرواة: ٢/٣٩٥.

(٤) وردت رواية أحمد بن محمّد، عن محمد بن الحسن زعلان في موارد في الجوامع الروائيّة، ومنها: الكافي: ٤/٢٦١ ح٣٦، ٢٨١ ح١، و٥/١٦٢ ح٤.

←

ولم يرد أحمد بن محمد بن الحسن، إلّا في هذا السند، ولم يعنون في الكتب الرجاليّة أيضاً.

والمراد بـ«أحمد» هو أحمد بن محمد بن عيسى؛ لأنّه من مشايخ محمّد بن يحيى.

وفي السند بحث آخر، وهو: أنّ الصحيح محمّد بن الحسن زعلان، أو محمد بن الحسن بن علان، سيأتي في محلّه[1]، إن شاء اللّه تعالى.

← وعن محمد بن الحسن بن زعلان في مورد واحد، الكافي: ٢ / ٢٣٣ ح٧.

وعن محمد بن الحسين زعلان في ثلاثة موارد، منها: الكافي: ٤ / ٤٢٦ ح٨، الوسائل: (١١ / ١٢٤ ح ١٤٤١٥، (ط. آل البيت)، و٨ / ٨٨ ح٣، (ط. المكتبة الإسلاميّة)، و١٣ / ٤٣٢ ح ١٨١٣٩، (ط. آل البيت)، و٩ / ٤٨٥ ح١٧، (ط. الإسلاميّة).

وعن محمد بن الحسن بن علان في موارد، منها: الكافي: ٣ / ٢٧٤ ح٢، والتهذيب: ١ / ١٨١ ح٩١ و٢ / ٩٨ ح١٣٨.

ووردت رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد (بن عيسى)، عن محمد بن الحسن زعلان في موارد في الجوامع الروائيّة، منها الكافي: ٤ / ٢٦١ ح ٣٦، و٢٨١ ح ١، و٥ / ١٦٢ ح ٤، وعنه الوسائل: ١٧ / ٤١٩ ح ٢٢٨٩٠، (ط. آل البيت)، و١٢ / ٣١٠ ح ٣، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(١) ذيل سند الكافي: ٢ / ٢٣٣ ح ٧.

﴿ ٣٧ ﴾

هل تصحّ رواية «علي بن محمّد القاساني»، عن «علي بن أسباط» أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/١٦٠ ح ١ كتاب التوحيد (٣)، باب الاستطاعة (٣١).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ٱلْقَاسَانِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ٱلْحَسَنِ ٱلرِّضَا عليه السلام عَنِ ٱلاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: «يَسْتَطِيعُ ٱلْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مُخَلَّى ٱلسَّرْبِ، صَحِيحَ ٱلْجِسْمِ، سَلِيمَ ٱلْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ وَارِدٌ مِنَ ٱللّٰهِ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَسِّرْ لِي هَذَا، قَالَ: أَنْ يَكُونَ ٱلْعَبْدُ مُخَلَّى ٱلسَّرْبِ، صَحِيحَ ٱلْجِسْمِ، سَلِيمَ ٱلْجَوَارِحِ، يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ فَلَا يَجِدُ امْرَأَةً ثُمَّ يَجِدُهَا، فَإِمَّا أَنْ يَعْصِمَ نَفْسَهُ، فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ عليه السلام، أَوْ يُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ فَيَزْنِيَ، فَيُسَمَّى زَانِياً، وَلَمْ يُطِعِ ٱللّٰهَ بِإِكْرَاهٍ، وَلَمْ يَعْصِهِ بِغَلَبَةٍ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، ـ بعد ذكر هذا السند ـ:

---

(١) وردت هذه الرواية في التوحيد: ص ٣٤٨ ب ٥٦ الاستطاعة ح ٧، وفيه: «... محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن علي بن أسباط، عن الرضا عليه السلام.

ونقلها عن التوحيد في البحار: ٥/٣٧ ح ٥٤، وفيه: «ابن أبي الخطاب، عن ابن أسباط...».

«الحسن بن محمّد» في هذه الطبعة لا يعرف، ورواية «علي بن محمّد القاساني، عن ابن أسباط» غير معهودة، والسند كأنّه معلول»[١].

وقال في طبقات رجال الكافي في رواية الحسن بن محمّد، عن علي بن محمّد القاساني: «إن كان السند غير معتلّ، كان من الثامنة أو السابعة»[٢].

قال السيّد الخوئي في ذيل ترجمة الحسن بن محمّد، ـ بعد ذكر رواياته، ومنها هذه الرواية ـ «ثم إنّ الحسن بن محمّد، في أسناد هذه الروايات، هو الحسن بن محمّد بن سماعة فيما إذا كان الراوي عنه حميد بن زياد، أو مَن هو في طبقته، وإلّا فهو مشترك»[٣].

التحقيق:

لم نجد على ما فحّصنا رواية علي بن إبراهيم، عن الحسن بن محمد من غير وصف، وكذا رواية الحسن بن محمّد، عن علي بن محمد القاساني، إلّا في هذا المورد.

نعم، وردت رواية علي بن إبراهيم، عن القاساني في الكتب الأربعة، في موارد متعدّدة تبلغ زهاء عشرين مورداً[٤].

فيحتمل زيادة «الحسن بن محمّد» في السند. ويؤيّده ورود هذا السند مع

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤ / ١١٤.

(٣) معجم رجال الحديث: ٥ / ١٠٨ رقم ٣٠٧٢.

(٤) منها: الكافي: ٢ / ١٣٠ ح ١٠، و١٤٨ ح ٢، و١٦٤ ح ٣، و٢٦٣ ح ١٢، و٤٥٦ ح ١٥، و٦٠٢ ح ١٣، و٦٠٥ ح ٧، و٣ / ١٥٣ ح ١١، و٢٨٣ ح ٦، و٢٢٦ ح ١٨، و٤٢٩ ح ٩، ٤ / ٣٤ ح ٢ و... .

تفاوت يسير في موضع آخر من الكافي، وفيه: «عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن محمّد القاساني، عن عليّ بن أسباط»[١].

ولم يكن مانع من رواية علي بن إبراهيم، عن الحسن بن محمّد، من حيث الطبقة؛ لأنّ الظاهر أنّ المراد من «الحسن بن محمد» هذا، هو «الحسن بن محمد بن سماعة»، كما استظهره المحقّق الأردبيلي والتستري والمامقاني؛ حيث أوردوا هذا السند في ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة[٢]، وهو المستفاد من السيّد الخوئي أيضاً[٣].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٤]، ومات سنة ثلاث وستّين ومائتين[٥].

وأمّا علي بن إبراهيم كان حيّاً سنة سبع وثلاثمائة، ووفاة طبقته كانت في حدود عشر وثلاثمائة[٦]، وعدّه السيّد البروجردي من صغار الطبقة الثامنة. وروى عمّن كان في طبقة الحسن بن محمد بن سماعة، كمحمد بن خالد الطيالسي[٧]، المتوفّى سنة تسع وخمسين ومائتين[٨].

---

(١) الكافي: ٥/١٥١ ح ٤.

(٢) راجع: جامع الرواة: ١/٢٢٦، قاموس الرجال: ٣/٣٦٧ رقم ٢٠٣٤، وتنقيح المقال: ١/٣٠٨ رقم ٢٧٣٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ٥/١٠٨ رقم ٣٠٧٢.

حيث قال: «ثم إنّ الحسن بن محمّد في أسناد هذه الروايات هو: الحسن بن محمّد بن سماعة فيما إذا كان الراوي عنه حميد بن زياد، أو من هو في طبقته، وإلّا فهو مشترك».

ولا يخفى أنّ عليّ بن إبراهيم كان في طبقة حميد بن زياد.

(٤) كما في الموسوعة الرجاليّة: ٤/١١٥.

(٥) كما صرّح به النجاشي في رجاله: ٤٢ رقم ٨٤، والشيخ في الفهرست: ٥٢ رقم ١٨٢.

(٦) كما صرّح به السيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة: ١/١١٩.

(٧) كما في الكافي: ١/١٠٧ ح ١.

(٨) كما في رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠، ورجال الشيخ: ٤٩٩ رقم ٥٤.

إلّا أنّ رواية علي بن إبراهيم، عن الحسن بن محمّد، مأنوساً بها في أسانيد الأخبار، وغير معهودة في كتب الأحاديث والآثار، وهذا هو الذي أوجب أن يستغرب السيّد البروجردي «الحسن بن محمد» في هذا السند.

وأمّا رواية علي بن محمّد القاساني، عن ابن أسباط، فهي وإن كانت غير معهودة؛ لعدم ورود روايته عنه في الجوامع الروائية، إلّا في موضعين:

أحدهما: في السند المبحوث عنه.

وثانيهما: في الكافي، كتاب التجارة، باب آداب التجارة، الحديث الرابع[١].

ولكنّه لا مانع من روايته عنه، من حيث الطبقة؛ لأنّ القاساني كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[٢]، وكان حيّاً سنة ٢٣١[٣] و٢٣٤[٤]، وعدّ من الطبقة السابعة[٥].

وأمّا عليّ بن أسباط، فقد كان من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام[٦]، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام[٧] أيضاً، وكان حيّاً في سنة ٢٣٠[٨]، وعدّ من الطبقة السادسة[٩].

---

(١) الكافي: ٥ / ١٥١ ح ٤، عنه في التهذيب: ٧ / ٥ ح ١٥.

(٢) رجال العلامة: ٢٣٢ رقم ٦.

(٣) الكافي: ٥ / ٣١٤ ح ٤٤.

(٤) مصباح المتهجّد: ٣٦٧، (ط. مؤسّسة فقه الشيعة).

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٦٤.

(٦) رجال الطوسي: ٣٨٢ رقم ٢٣، و٤٠٣ رقم ١٠.

(٧) الكافي: ١ / ٥٤٣ ح ٥، والتهذيب: ٤ / ١٤٨ ح ٣٦.

(٨) رجال النجاشي: ٣٥٩ رقم ٩٦٥، في ذيل ترجمة محمّد بن حمران النهدي.

(٩) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٤٣.

﴿ ٣٨ ﴾

هل الصحيح: «حسين بن محمّد»، أو «محمّد بن الحسين»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٦٠ ح ١٣، كتاب التوحيد (٣)، باب الجبر والقدر (٣٠).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام قَالَ: «لَا جَبْرَ، وَلَا تَفْوِيضَ، وَلَكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟ قَالَ: مَثَلُ ذَلِكَ رَجُلٌ رَأَيْتَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ، فَنَهَيْتَهُ، فَلَم يَنْتَهِ، فَتَرَكْتَهُ، فَفَعَلَ تِلْكَ ٱلْمَعْصِيَةَ، فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ، فَتَرَكْتَهُ، كُنْتَ أَنْتَ ٱلَّذِي أَمَرْتَهُ بِٱلْمَعْصِيَةِ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «يحتمل قريباً أن يكون «الحسين بن محمّد» مقلوباً عن «محمّد بن الحسين»، كما يأتي»[2].

---

(١) رواه في التوحيد: ص ٣٦٢ ح ٨، ب ٥٩، نفي الجبر والتفويض. وفيه: محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي، عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد اللّه عليه السلام. وعنه في البحار: ٥/ ١٧ ح ٢٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٨٦، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٤١ رقم ٢.

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «الغالب على الظنّ أنّه «محمد بن الحسين» وقلب إلى «الحسين بن محمد»[١].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «رواه في التوحيد... عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزّاز... ولا ريب في اتّحاد حسين بن محمّد، وخنيس بن محمّد، ووقوع التصحيف في أحدهما».

التحقيق:

في هذا السند احتمالات ووجوه:

الوجه الأوّل: أن يكون المراد من «حسين بن محمد» هذا، هو «حسين بن محمد بن عامر الأشعري»، كما أنّ المراد من محمد بن يحيى هو الفارسي.

هذا ما ذهب إليه المحقّق الأردبيلي والمحقّق الزنجاني؛ حيث أوردا هذه الرواية في ترجمة كلّ منهما[٢].

ويردّه:

أوّلاً: بأنّ محمّد بن يحيى الفارسي، يروي عن الإمام الصادق عليه السلام بأربع وسائط[٣]؛ بل يروي عن بعض أصحابه عليه السلام أيضاً كعبد اللّه بن سنان بأربع وسائط[٤]، ويروي عن الرضا عليه السلام بثلاث وسائط[٥].

وثانياً: أنّ الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري من مشايخ الكليني، ويروي

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ١٢٨.

(٢) جامع الرواة: ١ / ٢٥٢ و٢ / ٢١٤، والجامع في الرجال: ١ / ٦٢٨ و٢ / ١٠١٢ (المخطوط).

(٣) كما في الكافي: ١ / ٤٥٢ ح ١، باب مولد أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه.

(٤) كما في رجال الكشّي: ٤١٠ رقم ٧٧٠.

(٥) كما في رجال الكشّي: ٤٨٦ رقم ٩٢١.

عنه في موارد كثيرة[١]، فلا تصحّ روايته عنه بواسطة محمّد بن أبي عبد اللّه.

الوجه الثاني: أن يكون المراد من «محمد بن يحيى» هو الخزّاز؛ كما صرّح به في التوحيد[٢]، ويؤيّده قول النجاشي: بأنّه روى عن أصحاب الصادق عليه السلام[٣].

والمراد من الحسين بن محمد أيضاً هو: الحسين بن محمد بن عامر الأشعري.

ويردّه أيضاً بأنّ الحسين بن محمّد، لا يمكن روايته عن الخزّاز لبعد طبقتهما؛ حيث إنّ الحسين بن محمد عُدّ من الطبقة الثامنة[٤]، والخزّاز من الطبقة السادسة[٥]، مضافاً إلى عدم روايته عنه ولو في مورد واحد.

الوجه الثالث: أن يقال: بأنّ «الحسين بن محمد» مصحّف «خنيس بن محمد» كما ورد في التوحيد[٦].

ويردّه: بأنّ «خنيس بن محمد» لم يرد في الجوامع الروائيّة والرجاليّة ولا في مورد واحد؛ بل الصحيح في سند التوحيد أيضاً «حسين بن محمد»، وقدصحّفه الناسخون بـ«خنيس بن محمد».

الوجه الرابع: ما ذهب إليه السيّد البروجردي من أنّ «حسين بن محمد»

---

(١) فقد يروى عنه الكليني قريباً من ستمائة وستّين رواية. الموسوعة الرجاليّة: ١/١١٨.
قال السيّد الخوئي: هو من مشايخ الكليني، وقع في أسناد كثير من الروايات، تبلغ ثمانمائة وتسعة وخمسين مورداً. معجم رجال الحديث: ٦/٧٢ رقم ٣٦٠١.

(٢) إنّ الصدوق روى هذه الرواية بإسناده عن محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي، عن خنيس ابن محمد، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد اللّه عليه السلام. التوحيد: ٣٦٢ ح ٨. ب ٥٩ نفي الجبر والتفويض.

(٣) رجال النجاشي: ٣٥٩ رقم ٩٦٤.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٢٨.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٥٣.

(٦) التوحيد: ٣٦٢ ح ٨.

مقلوب «محمد بن الحسين»، وهو الصحيح ظاهراً؛ لأنّ المراد من «محمد بن الحسين» هذا هو ابن أبي الخطّاب[١]، الذي يروي عن محمد بن يحيى كثيراً[٢]، ويروي عنه محمّد بن أبي عبد اللّه في مواضع متعدّدة[٣].

(١) كما صرّح به السيّد الخوئي بقوله: إنّ محمد بن الحسين منصرف إلى محمد بن الحسين ابن أبي الخطّاب، إلّا أن تقوم القرينة في المقام. معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٩٠ رقم ١٠٥٤٩.

(٢) كما في الكافي: ١ / ٢١٦ ح ٢، ٣ / ٤٢١ ح ٥، ٤٣٢ ح ٣، والأمالي للمفيد: ٢١١، المجلس ٢٤ ح ١، وفضائل الأشهر الثلاثة: ٩٣ / ٧٣، علل الشرايع: ١٩٨ باب العلّة التي من أجلها يكره أكل لحم الغراب، ح ١، و ٢١١ باب العلّة التي من أجلها صارت همة النساء في الرجال باب ٢٥٤ ح ١، وثواب الأعمال: ٢١٩ باب ثواب من ذكر إسم اللّه على طعامه، وتفسير القمّي: ٢ / ١٠٣، ١٧٠، ١٩٣، ومستطرفات السرائر: ٦١٠ و... .

(٣) الكافي: ٤ / ١٩١ ح ٢، و ٨ / ٢٨٣ ح ٤٢٧، و ٢٨٥ ح ٤٣٠.

﴿ ٣٩ ﴾

هل الصحيح: «إسماعيل السراج»، أو «أبو إسماعيل السراج»؟

المصدر: الكافي: ١/١٦٥ ح ١ كتاب التوحيد (٣)، باب الهداية... عزّوجلّ (٣٥).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ٱلسَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: «يَا ثَابِتُ! مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ، كُفُّوا عَنِ ٱلنَّاسِ، وَلاَ تَدْعُوا أَحَداً إِلَى أَمْرِكُمْ، فَوَ ٱللَّهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلسَّمَاوَاتِ، وَأَهْلَ ٱلْأَرَضِينَ، اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَهْدُوا عَبْداً يُرِيدُ ٱللَّهُ ضَلَالَتَهُ، مَا ٱسْتَطَاعُوا عَلَى أَنْ يَهْدُوهُ،...»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي ـ بعد ذكر هذا السند ـ وفيه (محمد بن إسماعيل السراج، عن ابن مسكان): «كذا في هذه الطبعة، وفي الطبعة القديمة والمعربة والمرآة: «محمّد بن إسماعيل، عن إسماعيل السراج».

---

(١) ورواها في الكافي: ٢/٢١٣ ح ٢، وفيه: محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، عن ابن مسكان... . ورواها في المحاسن: ١/٣١٨ ب ٣، الهداية من اللّه عزّوجلّ ح ٣٤، وفيه: أيضاً أبي إسماعيل السراج بدل إسماعيل السراج.
ورواها المجلسي في البحار: ٥/٢٠٣ ح ٣٠، نقلاً عن المحاسن، وكذا في: ٦٨/٢٠٨ ح ١٢، نقلاً عن الكافي، وفيهما أبي إسماعيل السراج بدل إسماعيل السراج.

ورواها أيضاً بأدنى تفاوت في المتن والسند في الجزء الثاني، كتاب الإيمان والكفر (١)، باب في ترك دعاء الناس (٩٤)، الحديث ٢، إلّا أنّ فيه محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، وهو الصحيح؛ بقرينة سائر الروايات، وفي الوافي أيضاً كذلك»[١].

وذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، وفيه: «محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج»[٢]. وكذا المحقّق الأردبيلي[٣].

التحقيق:

الظاهر أنّ الصواب «محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج»؛ لكثرة رواية «محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج»؛ بحيث تبلغ اثنين وثلاثين مورداً في الكتب الأربعة[٤].

ويؤيّده ورود هذه الرواية بعينها في مورد آخر من الكافي والمحاسن، وفيهما «محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج»[٥].

والمراد من محمد بن إسماعيل هو: ابن بزيع، لما صرّح به في موارد من الكافي

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٠٨ رقم ١٠٢٦٣، و٢١ / ٢٣ رقم ١٣٩٠٩.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٤٦٥.

(٣) جامع الرواة: ١ / ٥٠٩.

(٤) قال السيّد الخوئي: وقع في إسناد عدّة من الروايات تبلغ اثنين وثلاثين مورداً... وروى عنه في جميع هذه الموارد محمد بن إسماعيل، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع. معجم رجال الحديث: ٢١ / ٢٢ رقم ١٣٩٠٩.

(٥) الكافي: ٢ / ٢١٣ ح ٢، والمحاسن: ١ / ٣١٨ ب ٣، الهداية من اللّه عزّوجلّ، وبحار الأنوار: ٥ / ٢٠٣ ح ٣٠، نقلاً عن المحاسن، و٦٨ / ٢٠٨ ح ١٢، نقلاً عن الكافي.

وغيره[١]، كما أنّ المراد من أبي إسماعيل، هو عبد اللّه بن عثمان، وقد صرّح بـه أيضاً في الكافي وغيره[٢].

ولم نجد رواية محمد بن إسماعيل، عن إسماعيل السراج، إلّا في هذا المورد، كما أنّه لم يقع ذكر لإسماعيل بن السراج في الجوامع الرجاليّة.

(١) راجع: الكافي: ٢/٥٥٦ ح ١، ٣/٢١٨ ح ١، ٤٩٣ ح ٨، ٤/٤١٤ ح ٧ و... .

(٢) راجع: الكافي: ٣/٨ ح ٣، و٤٧٨ ح ٦، وجامع الرواة: ٢/٣٦٦، ومعجم رجال الحديث: ٢١/٢٤ رقم ١٣٩٠٩.

﴿ ٤٠ ﴾

هل الصحيح: «ثابت بن سعيد»، أو «ثابت بن أبي سعيد»؟

المصدر: الكافي: ١/١٦٥ ح ١، كتاب التوحيد (٣)، باب الهداية (٣٥).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ٱلسَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: «يَا ثَابِتُ! مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ كُفُّوا عَنِ ٱلنَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا أَحَداً إِلَى أَمْرِكُمْ ...»[١].

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة ثابت بن سعيد، بعد ذكر هذا السند: «هذه الرواية بعينها هي التي تقدّمت عن الكافي[٢]»، وفيه: «ثابت أبو سعيد»، فالمكنّى بأبي سعيد، وابن سعيد، واحد، ثمّ إنّ المذكور في هذه الطبعة، وفي الطبعة القديمة، ونسخة من المرآة: «ثابت بن سعيد»، كما ذكرنا، وفي نسخة أخرى من المرآة، ونسخة الوافي: «ثابت بن أبي سعيد»، فوقع التحريف في أحدهما لامحالة»[٣].

---

(١) هذه الرواية بعينها وردت في الكافي: ٢/٢١٣ ح ٢، وفيه: «ثابت أبي سعيد».

(٢) الكافي: ٢/٢١٣ ح ٢.

(٣) معجم رجال الحديث: ٣/٣٩٣ رقم ١٩٥٨.

وقال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في عنوان عبد اللّه بن مسكان، عند ذكر روايته عن ثابت بن أبي سعيد، وثابت بن سعيد: «الظاهر أنّهما واحد، فإمّا لفظة «أبي» زائد في الأوّل، أو ساقط في الثاني[١]».

وذكر المحقّق الزنجاني هذا السند في عنوان: «ثابت بن أبي ثابت عبد اللّه البجلي يكنّى أبا سعيد»، ثم قال: بصحّة «ثابت أبي سعيد»[٢]، وكذا المحقّق التستري[٣].

ونقل الأردبيلي هذا السند في عنوان «ثابت بن سعيد»[٤]. وذكر ما في المجلّد الثاني من الكافي[٥] في عنوان «ثابت أبو سعيدة»[٦] وكذا المامقاني[٧].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «يأتي هذا الخبر في ٢/٢١٣، وفيه: ثابت أبي سعيد، وحكى في جامع الرواة منه «أبي سعيده» بالهاء، والأظهر «ثابت أبي سعيد» بلا هاء ...».

التحقيق:

الظاهر أنّ «ثابت أبي سعيد» هو الصحيح لا «ثابت بن سعيد»؛ للأسباب التالية:

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٢١.

(٢) الجامع في الرجال: ١/٣٣٨.

(٣) قاموس الرجال: ٢/٤٥٦ رقم ١٢٧٠ ط. الحديثة.

(٤) جامع الرواة: ١/١٣٨.

(٥) الكافي: ٢/٢١٣ ح ٢.

(٦) جامع الرواة: ١/١٣٤.

(٧) تنقيح المقال: ١/١٩٢ رقم ١٥٠٤.

الأوّل: ورود هذه الرواية بعينها في موضع آخر من الكافي[١]، والمحاسن[٢]، ونقل عنهما في الوسائل والبحار[٣]، وفي الكلّ «ثابت أبي سعيد».

الثاني: رواية ابن مسكان، عنه تارةً بعنوان: ثابت أبي سعيد كما تقدّم، وأخرى بعنوان: أبي سعيد في موارد متعدّدة[٤].

الثالث: أنّ «أبا سعيد» كان كنية لثابت لا لـ«أبيه»، كما صرّح به الشيخ في رجاله حيث ذكره في أصحاب الباقر عليه السلام بعنوان: «ثابت بن أبي ثابت، عبد اللّه البَجَلي الكوفي، يكنّى أبا سعيد[٥]. وفي أصحاب الصادق عليه السلام بعنوان: ثابت أبو سعيد البجلي الكوفي»[٦].

وقد أورده البرقي في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام بعنوان: «ثابت أبي سعيد كوفي[٧]».

وكذا أورده العامّة في رجالهم[٨].

---

(١) الكافي: ٢ / ٢١٣ ح ٢.

(٢) المحاسن: ١ / ٣١٨، باب الهداية من اللّه عزّوجلّ (٣)، ح ٣٤.

(٣) وسائل الشيعة: ١٦ / ١٩٠ ح ٢١٣١٥، (ط. آل البيت)، و ١١ / ٤٥٠ ح ٣، (ط. المكتبة الإسلاميّة)، وبحار الأنوار: ٥ / ٢٠٣ ح ٣٠.

(٤) الكافي: ٤ / ٣٠٨ ح ٥، و ٧ / ٢٢ ح ٢.
رواهما الشيخ في التهذيب: ٩ / ٢٢٩ ح ٤٧، و ٢٣٠ ح ٥٢، والصدوق في الفقيه: ٤ / ٢٠٧ ح ٥٤٨٠، ووسائل الشيعة: ١١ / ٢٠٧ ح ١٤٦٣٦.

(٥) رجال الطوسي: ١١١ رقم ٣.

(٦) رجال الطوسي: ١٦٠ رقم ٥.

(٧) رجال البرقي: ٤١.

(٨) التاريخ الكبير للبخاري: ٢ / ١٦٤ رقم ٢٠٦٩، وثقات ابن حبّان: ٦ / ١٢٦، وتهذيب الكمال: ٤ / ٣٨٧ رقم ٨٣٨، وتهذيب التهذيب: ٢ / ١٩ رقم ٣٠.

الرابع: عدم ترجمة وتصحيح غير (ثابت أبو سعيد) في الكتب الرجالية، وفي كلام من تعرّض له.

﴿ ٤١ ﴾

هل الصحيح: «العباس بن عُمر»، أو «العباس بن عَمرو»؟

المصدر: الكافي: ١/١٦٨ ح ١، كتاب الحجّة (٤) باب الاضطرار إلى الحجّة (١).

السند: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ٱلْكُلَيْنِيُّ، مُصَنِّفُ هَذَا ٱلْكِتَابِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ٱلْعَبَّاسِ بْنِ عُمَرَ ٱلْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ ٱلْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ لِلزِّنْدِيقِ ٱلَّذِي سَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ أَثْبَتَّ ٱلْأَنْبِيَاءَ وَٱلرُّسُلَ؟ قَالَ: «إِنَّا لَمَّا أَثْبَتْنَا أَنَّ لَنَا خَالِقاً صَانِعاً مُتَعَالِياً عَنَّا، وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، وَكَانَ ذَلِكَ ٱلصَّانِعُ حَكِيماً مُتَعَالِياً، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشَاهِدَهُ خَلْقُهُ، وَ لَا يُلَامِسُوهُ، فَيُبَاشِرَهُمْ وَيُبَاشِرُوهُ، وَيُحَاجَّهُمْ وَيُحَاجُّوهُ، ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُفَرَاءَ فِي خَلْقِهِ، يُعَبِّرُونَ عَنْهُ إِلَى خَلْقِهِ وَ عِبَادِهِ، وَ يَدُلُّونَهُمْ عَلَى مَصَالِحِهِمْ، وَمَنَافِعِهِمْ، وَمَا بِهِ بَقَاؤُهُمْ، وَفِي تَرْكِهِ فَنَاؤُهُمْ ... الحديث».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة العباس بن عمر، بعد ذكر هذا السند: «هو متّحد مع ما بعده [أي: العباس بن عمرو]، والظاهر صحّة عمرو؛ بقرينة سائر الروايات، كما في الطبعة القديمة أيضاً، وإن كانت المرآة والطبعة المعربة من الكافي

كالحديثة منه»[١].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «في الطبعة القديمة: «بن عمرو»، وهو الصواب، وهو ذيل حديث طويل أورده الصدوق في كتاب التوحيد، باب ٣٦، باب الردّ على الثنويّة والزنادقة، ح ١، وقد أورد قطعاته متفرقة في مواضع من التوحيد، والمعاني، والعلل، والسند ينتهي في الكلّ إلى إبراهيم بن هاشم، عن العباس بن عمرو الفقيمي».

التحقيق:

الصواب هو: «العباس بن عمرو» لأمور:

الأوّل: ورود هذه الرواية بعينها في التوحيد والعلل ومعاني الأخبار[٢]، وفي الجميع: العباس بن عمرو الفقيمي.

الثاني: كثرة رواية «العباس بن عمرو» في الكتب الروائيّة؛ بحيث تبلغ زهاء ثلاثين مورداً[٣]، ولم نجد عنوان: «العباس بن عُمر» إلّا في هذا المورد.

الثالث: أنّ المعنون في كتب الرجال هو: «العباس بن عَمرو الفقيمي[٤]»، ولم يرد لـ«العباس بن عُمَر» ذكر في الكتب.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٣٧/٩ رقم ٦١٨٩.

(٢) التوحيد: ٢٤٣/١ ح ١، ب ٣٦، الردّ على الثنوية والزنادقة، وعلل الشرايع: ص ١٤٦ ح ٣ ب ٩٩، علّة إثبات الأنبياء والرسل، ومعاني الأخبار: ٨ ح ١، و ٢٠ ح ٣.

(٣) وردت رواية عباس بن عمرو «الفقيمي» في الجوامع الروائيّة في ثلاثة وثلاثين مورداً، منها: الكافي: ٨٠/١ ح ٥، و٨٣ ح ٦، و١٠٨ ح ٢، و ١١٠ ح ٦.

(٤) راجع: الفقيه: ٤٥٧/٤، [المشيخة] في طريقه إلى ما كان فيه من خبر بلال، وجامع الرواة: ٤٣٣/١، وتنقيح المقال: ١٢٩/٢ رقم ٦٢٢٨، وفيه: عباس بن عمرو بن الفقيمي، وقاموس الرجال: ٣٥/٦ رقم ٣٩٠٧، ومعجم رجال الحديث: ٢٣٧/٩ رقم ٦١٩٠، و٦١٩١.

﴿ ٤٢ ﴾

هل الصحيح: «إسحاق بن عبد العزيز أبي السفاتج»، أو «إسحاق بن عبد العزيز، عن أبي السفاتج»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٧٥ ح ٤، كتاب الحجّة (٤)، باب طبقات الأنبياء (٢).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ ٱلْعَزِيزِ أَبِي ٱلسَّفَاتِجِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ ٱللَّهَ ٱتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَبْداً، قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً عليهما السلام، وَٱتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَٱتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَٱتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ ٱلْأَشْيَاءَ، وَقَبَضَ يَدَهُ، قَالَ لَهُ: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ إِنِّي جٰاعِلُكَ لِلنّٰاسِ إِمٰاماً﴾، فَمِنْ عِظَمِهَا فِي عَيْنِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام قَالَ: يَا رَبِّ! ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قٰالَ لٰا يَنٰالُ عَهْدِي الظّٰالِمِينَ﴾»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد تعرّضه لهذا السند:

---

(١) في البحار نقلاً عن الكافي: ١٢/ ١٢ ح ٣٧، وفيه: إسحاق بن عبد العزيز بن أبي السفاتج.
وكذا في الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٦٣ و٤/ ٦٣.

«رواية محمّد بن الحسين، وهو من السابعة، وعن جابر الذي توفّي في سنة (١٢٨)، بواسطة رجل واحد بعيدة جدّاً، والظاهر أنّ الصواب إسحاق بن عبد العزيز، عن أبي السفاتج»[١].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «بأنّ في رواية محمّد بن الحسين، المتوفّى سنة ٢٦٢، عن أبي السفاتج، الراوي عن جابر، المتوفّى سنة ١٢٨ شائبة الإرسال».

وذكر الأردبيلي والسيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

التحقيق:

الظاهر أنّه لا إشكال في رواية إسحاق بن عبد العزيز أبي السفاتج، عن جابر؛ لأنّهما من أصحاب الصادق عليه السلام[٣]، وروى عنه في غير مورد[٤].

وإنّما الإشكال في رواية محمد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطّاب، المتوفّى سنة اثنتين وستّين ومائتين، عن أبي السفاتج، الذي كان يعيش في أيّام الصادق عليه السلام؛ لبعد طبقتهما؛ لأنّ هذا من الطبقة الخامسة[٥]، وذاك من السابعة[٦].

مضافاً إلى أنّه لم نجد في الكتب الروائيّة على ما فحّصنا، رواية محمّد بن

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٦٣ و٤/٨٤.

(٢) جامع الرواة: ٢/٨٢، ومعجم رجال الحديث: ٣/٤٩ رقم ١١٤٥.

(٣) مجمع الرجال: ١/١٨٧، ورجال الطوسي: ١٤٩ رقم ١٢٩، و١٦٣ رقم ٣٠.

(٤) كما في الغيبة للطوسي: ١٣٩ ح ١٠٣، وبحار الأنوار: ٢٤/٩١ ح ١٠، و٣٦/٢٠١ ح ٤ و... .

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٦٣.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣١٩، و٧/٨٨٧.

الحسين، أو من في طبقته، عن إسحاق بن عبد العزيز، ولا عن أبي السفاتج، إلّا في هذا المورد.

وأمّا قول السيّد البروجردي: «والظاهر أنّ الصواب إسحاق بن عبد العزيز، عن أبي السفاتج» فغير تامّ؛ لأنّ أبا السفاتج كان لقباً لرجل واحد، فقد اختلف في اسمه بين إبراهيم وإسحاق، كما اختلف في كنيته بين أبي إسحاق، وأبي يعقوب.

واختلافهم في كنيته مبتنٍ على الخلاف في اسمه، فمن قال: اسمه إبراهيم، جعل كنيته أبا إسحاق، ومن قال: اسمه إسحاق، جعل كنيته أبا يعقوب.

وقد تردّد البرقي والشيخ في ذلك، واختار ابن الغضائري الأخير.

قال البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام: «إبراهيم أبو السفاتج لقب، يكنّى [أبا] إسحاق، وبعضهم يقول: يكنّى أبا يعقوب السفاتج، ومن قال هذا، قال: اسمه إسحاق بن عبد العزيز، وهو كوفي».

ثمّ ذكره بعد أسطر بعنوان: إسحاق بن عبد العزيز أبي السفاتج[١].

وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام تارةً بعنوان: إبراهيم أبو السفاتج، يكنّى أبا إسحاق، وقيل: إنّه يكنّى أبا يعقوب، ومن قال هذا، قال: اسمه إسحاق بن عبد العزيز[٢]، وأخرى بعنوان: «إسحاق بن عبد العزيز الكوفي»[٣].

وذكره ابن الغضائري بعنوان: «إسحاق بن عبد العزيز البزّاز كوفيّ، يكنّى أبا يعقوب، ويلقّب أبا السفاتج»[٤]، وكذا العلّامة، وابن داود[٥].

---

(١) رجال البرقي: ٢٧ و٢٨.

(٢) رجال الطوسي: ١٥٤ رقم ٢٣٧.

(٣) رجال الطوسي: ١٤٩ رقم ١٢٩.

(٤) مجمع الرجال: ١ /١٨٧.

(٥) الخلاصة: ٢٠١ رقم ٧، ورجال ابن داود: ٢٣١ رقم ٤٩.

هذاكلّه في الجوامع الرجاليّة.

وأمّا في المصادر الروائيّة، فقد ورد تارةً بعنوان: «إسحاق بن عبد العزيز»[١]، وأخرى بعنوان: «أبي السفاتج»[٢]، وثالثة بعنوان: «إسحاق بن عبد العزيز أبي السفاتج»[٣].

مضافاً إلى أنّه لا توجد في الجوامع الروائيّة رواية إسحاق، عن أبي السفاتج في مورد.

تنبيه:

ذكر الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام: إسحاق بن عبد اللّه أبو السفاتج الكوفي، ثمّ ذكر بعده من دون فصل بعنوان: إسحاق بن عبد العزيز الكوفي[٤].

لا يخفى أنّ ذكرَ الشيخ أبا السفاتج لقباً لإسحاق بن عبد اللّه وقع سهواً؛ لأنّه لم يذكره أحد من الأصحاب.

قال المحقّق التستري: «إنّ جعل الشيخ هنا «أبو السفاتج» جزء «إسحاق

---

(١) كما في الكافي: ٢/٦٦٧ ح٦، و٤/٥٣ ح١٠، و٦/٢٨٥ ح٢، و٤٩٩ ح١٤، والتهذيب: ١/٣٧٦ ح ١٨، وتفسير القمّي: ٢/٣٥٠ و... .

(٢) كما في الكافي: ١/٤١٨ ح٣٣، ٤٢٥ ح٦٨، ٢/٨١ ح٣، الفقيه: ٤/٩٨ ح٥١٧٢، وتفسير القمّي: ١/٣١٠، و٢/٦٢ و٣١٠، معاني الأخبار: ٣٨٠ ح٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٤٦ ح٥، كمال الدين: ٣١١ ح٣، تفسير العياشي: ٢/١٢٨ ح١١، ٢/١٣٠ ح٢١، إعلام الورى: ٢/١٧٨، الغيبة للطوسي: ١٣٩ ح١٠٣، الغيبة للنعماني: ٣٢٢ ح٢، تفسير نور الثقلين: ١/٤٢٧ ح٥٠٤، و... .

(٣) تفسير نور الثقلين: ١/١٢١ ح ٣٤٣، و٥٥٦ ح ٥٩٠، و٣/٥١٢ ح ١٩٢،.... .

(٤) رجال الطوسي: ١٤٩ رقم ١٢٨ و١٢٩.

بن عبد اللّه» غير معلوم، ولعلّه جعله جزء إسحاق بن عبد العزيز، الذي ذكره بعد، فإنّ عبارته هكذا: «إسحاق بن عبد اللّه أبو السفاتج الكوفي إسحاق بن عبد العزيز الكوفي»، ولو فرض إرادته كونه جزء الأوّل، فالظاهر أنه رأى في كتب من تقدّم عليه عبارة هكذا مراداً جعله للثاني، فتوهّم جعله للأوّل، فكتب الرجال المتقدمة على كتاب الشيخ ـ كرجال البرقي ـ مختلطة أسماؤهم وكناهم ... وبالجملة: ليس أبو السفاتج لقب إسحاق بن عبد اللّه قطعاً»[1].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على رجال الشيخ: «لا يبعد كون موضع «أبي السفاتج» قبل «الكوفي» في العنوان التالي، واحتمال كون «أبي السفاتج» أوّل العنوان التالي، ما يبعده تكرار لفظة «الكوفي»، وإن حكم به في قاموس الرجال».

(١) قاموس الرجال: ١ / ٧٥٥ رقم ٧١٤.

﴿ ٤٣ ﴾

هل الصحيح: «عن ابن أبي عمير»، أو «وابن أبي عمير» ؟

المصدر: الكافي: ١ /١٧٧ ح ١، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الحجّة لا تقوم... (٤).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ٱلْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ ٱلرَّقِّيِّ، عَنِ ٱلْعَبْدِ ٱلصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ ٱلْحُجَّةَ لَا تَقُومُ لِلّٰهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرَفَ».

أقوال العلماء:

ذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي[١] من دون إشارة إلى وقوع التصحيف فيه، ولكنّه قال بعد ذكر سند آخر عن الكافي، وفيه: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام...[٢]: «لا يخفى أنّ ابن محبوب، وابن أبي عمير، وإن كانا من الطبقة السادسة؛ لكن لم يعهد رواية أحدهما عن الآخر، فالمظنون أنّ السند كان هكذا: ابن أبي عمير وابن محبوب، عن أبي ولّاد»[٣].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٣٧٤.
(٢) الكافي: ٧ /١٤٣ ح٦.
(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٢٢٢.

كما أنّ المستفاد عن السيّد الخوئي وقوع التصحيف في جميع ما ورد «عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب» في أسانيد الروايات لعدم ثبوت رواية ابن أبي عمير عن ابن محبوب، حيث قال بعد نقل ما رواه الشيخ في التهذيب في باب الزيادات، مَن صام شهر شعبان: عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب[١]: «كذا في الطبعة القديمة أيضاً، ولكن في الوافي، والوسائل، «محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب» بلاواسطة، وهو الصحيح؛ لعدم ثبوت رواية ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، إلّا في مورد واحد، وهو في الكافي[٢]، [أي في السند المبحوث عنه] وفيه أيضاً كلام»[٣].

وقال أيضاً، فيما ورد في الكافي في كتاب المعيشة، باب الغش: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن محبوب[٤]: «كذا في الطبعة القديمة، والوافي أيضاً؛ ولكن في المرآة: «إبراهيم بن هاشم، عن ابن محبوب» بلاواسطة، وهو الصحيح الموافق للوسائل؛ لأنّه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم، عن ابن محبوب بواسطة ابن أبي عمير»[٥].

وقال أيضاً، في ذيل رواية الكليني في كتاب المواريث، وفيه: إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن ابن محبوب[٦]: «كذا في الطبعة القديمة والمرآة أيضاً، ورواها الشيخ في التهذيب والاستبصار؛ إلّا أنّ فيهما: «إبراهيم بن هاشم،

---

(١) التهذيب: ٤ /٣١٩ ح ٩٧٦.

(٢) الكافي: ١ /١٧٧ ح ١.

(٣) معجم رجال الحديث: ٥ /١٠٣ رقم ٣٠٧٠.

(٤) الكافي: ٥ /١٦١ ح٧.

(٥) معجم رجال الحديث: ١ /٣٤٧ رقم ٣٣٢.

(٦) الكافي: ٧ /١٤٣ ح٦.

عن ابن محبوب»[١] بلاواسطة، والظاهر هو الصحيح الموافق للوافي، وفي الوسائل عن التهذيب مثله، وعن الكافي: (وعن ابن محبوب جميعاً الخ)»[٢].

قال السيّد الشبيري في أسانيد محمد بن أبي عمير، عند ذكر رواية إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن ابن محبوب[٣]: «لم يذكر «عن ابن أبي عمير» في الموضعين في بعض النسخ، والمظنون أنّه زائد»[٤].

وذكر الأردبيلي[٥]، والتستري[٦]، السند المعنون، دون إشارة إلى التصحيف.

التحقيق:

الظاهر عدم مانعية رواية ابن أبي عمير عن ابن محبوب، وإن كانا من طبقة واحدة، والدليل على ذلك وقوع «ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب» في طريق الشيخ إلى كتب جمع كثير من الرواة، كما في طريقه إلى كتب حفص بن سالم[٧]، والحكم الأعمى[٨]، وحنان بن سدير[٩]، وداود بن كثير[١٠]، وربيع

---

(١) التهذيب: ٩/٣٦٦ ح ٥، والاستبصار: ٤/١٩٠ ح ٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢٢/١١٠ رقم ١٤٩٩٧، وكذا في :٢٣/٢٢ رقم ١٥١٤٥، وراجع وسائل الشيعة: ٢٦/١١ ح ٣٢٣٧٣.

(٣) الكافي: ٥/١٦١ ح ٧، و٧/١٤٣ ح ٦.

(٤) ترتيب أسانيد محمّد بن أبي عمير: ٤٢.

(٥) جامع الرواة: ١/٢٢٣.

(٦) قاموس الرجال: ٣/٣٥٢ رقم ٢٠١٣.

(٧) الفهرست: ٦٢ رقم ٢٣٥.

(٨) المصدر نفسه: ٦٢ رقم ٢٣٧.

(٩) المصدر نفسه: ٦٤ رقم ٢٤٤.

(١٠) الفهرست: ٦٨ رقم ٢٧١.

الأصم[١]، وصالح بن رزين[٢]، وعَبّاد بن صُهيب[٣]، والفضل بن يونس[٤]، ومحمد بن مارد[٥]، والوليد بن العلا الوصافي[٦]، ويحيى اللحام[٧]، ويعقوب السراج[٨]، وأبي سليمان الحمار، وأبي محمد الواسطي، وأبي مريم الأنصاري، وأبي يحيى الحنّاط[٩].

نعم، وردت رواية ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، أو عن ابن محبوب في ثلاثة موارد في الكتب الأربعة، إلّا أنّه وقع الاختلاف فيها.

الأوّل: ما ورد في الكافي، في كتاب المعيشة، باب الغشّ: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن محبوب، عن أبي جميلة، عن سعد الإسكاف، عن أبي جعفر عليه السلام»[١٠].

وقد رواه الشيخ في التهذيب: «بإسناده عن ابن محبوب، عن أبي جميلة»[١١].

وطريق الشيخ إلى ابن محبوب هو: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب»[١٢].

---

(١) المصدر نفسه: ٧٠ رقم ٢٨١.

(٢) المصدر نفسه: ٨٤ رقم ٣٥٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٠ رقم ٥٣١.

(٤) المصدر نفسه: ١٢٥ رقم ٥٥٣.

(٥) الفهرست: ١٤٩ رقم ٦٣٢.

(٦) المصدر نفسه: ١٧٣ رقم ٧٥٩.

(٧) المصدر نفسه: ١٧٨ رقم ٧٧٣.

(٨) المصدر نفسه: ١٨٠ رقم ٧٨٤.

(٩) المصدر نفسه: ١٨٨ رقم ٨٤٢، و٨٤٣، و٨٤٤، وص ١٨٩ رقم ٨٤٥.

(١٠) الكافي ٥ / ١٦١ ح ٧.

(١١) التهذيب: ٧ / ١٣ ح ٥٥.

(١٢) التهذيب: ١٠ / ٥٤، قسم المشيخة.

ورواه الشيخ الحرّ العاملي في الوسائل عن الكافي، وفيه: «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، من دون واسطة ابن أبي عمير»[١].

الثاني: ما ورد في الكافي أيضاً، في كتاب المواريث، باب ميراث أهل الملل: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن محبوب، عن أبي ولّاد، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام»[٢].

ورواه الشيخ أيضاً في التهذيب والاستبصار «بإسناده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب»، من دون واسطة ابن أبي عمير[٣].

وكذا رواه الصدوق في الفقيه بإسناده عن ابن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط[٤].

وطريق الصدوق إلى الحسن بن محبوب، هو: «محمد بن موسى بن المتوكّل، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري، وسعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب»[٥].

ورواه الشيخ الحرّ العاملي في الوسائل عن الكافي، وفيه: «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، وعن ابن محبوب، جميعاً».

وعن التهذيب كما فيه[٦].

---

(١) الوسائل: ١٧/ ٢٨٢ ح٢٢٥٢٦، (ط. آل البيت) و١٢/ ٢٠٩ ح٨، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٢) الكافي: ٧/ ١٤٣ ح٦.

(٣) التهذيب: ٩/ ٣٦٦ ح٥، والاستبصار: ٤/ ١٩٠ ح٥.

(٤) الفقيه: ٤/ ٣٣٦ ح٥٧٢٥.

(٥) الفقيه: ٤/ ٤٥٣، قسم المشيخة.

(٦) الوسائل: ٢٦/ ١١ ح٣٢٣٧٣ (ط. آل البيت) و١٧/ ٣٧٤ ح١ (ط. المكتبة الإسلاميّة).

الثالث: ما ورد في التهذيب في كتاب الصيام، باب الزيادات: «عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حسن بن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط، عن أبي عبد اللّه عليه السلام»[١].

وقد رواه في الوسائل، عن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، من دون واسطة ابن أبي عمير[٢].

وكذا ما ورد في الوسائل، في باب وجوب الخمس على غنائم دار الحرب: «عن الحسن بن محبوب، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري»[٣]، فهو مصحّف؛ لأنّه روى عن التهذيب، وفيه: «الحسين بن سعيد» بدل «الحسن بن محبوب» وهو الصحيح[٤]. مضافاً إلى ما نقل في الوسائل عن هامش المخطوط: «الحسن بن محبوب»[٥] أيضاً.

فعلى هذا، لم تثبت رواية ابن أبي عمير، عن ابن محبوب في الجوامع الروائية، كما تقدّم عن السيّد البروجردي، والسيّد الخوئي. ولكنّك قد عرفت وقوع روايته عنه في الطريق كثيراً.

وأمّا في خصوص السند المبحوث عنه فالظاهر صحّته؛ لأنّ الشيخ روى كتاب داود بن كثير البرقي، بإسناده عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب عنه[٦].

---

(١) التهذيب: ٤/ ٣١٩ ح ٤٤.

(٢) وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٢ ح ١٢٩٦٠ (ط. آل البيت)، و٧/ ٧١ ح ١ (ط. لمكتبة الإسلاميّة).

(٣) وسائل الشيعة: ٩/ ٤٨٧ ح ١٢٥٥١ (ط. آل البيت)، و٦/ ٣٤٠ ح٦، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٤) التهذيب: ٤/ ١٢٢ ح ٧.

(٥) وسائل الشيعة: ٩/ ٤٨٧ ح ١٢٥٥١ (ط. آل البيت)، و٦/ ٣٤٠ ح٦، (ط. المكتبة الإسلاميّة).

(٦) الفهرست: ٦٨ رقم ٢٧١.

﴿ ٤٤ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن الحسين»، أو «محمّد بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١ /١٧٧ ح ٤، كتاب الحجّة (٤)، باب الفرق بين الرسول... (٣).

السند: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ ٱلْهَاشِمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَبِي عَبْدِ ٱللّٰهِ عليهما السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾، وَلَا مُحَدَّثٍ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! لَيْسَتْ هَذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَمَا ٱلرَّسُولُ وَٱلنَّبِيُّ وَٱلْمُحَدَّثُ؟ قَالَ: ٱلرَّسُولُ ٱلَّذِي يَظْهَرُ لَهُ ٱلْمَلَكُ فَيُكَلِّمُهُ، وَٱلنَّبِيُّ هُوَ ٱلَّذِي يَرَى فِي مَنَامِهِ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَتِ ٱلنُّبُوَّةُ وَٱلرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ، وَٱلْمُحَدَّثُ ٱلَّذِي يَسْمَعُ ٱلصَّوْتَ وَلَا يَرَى ٱلصُّورَةَ، قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ ٱللّٰهُ! كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ ٱلَّذِي رَأَى فِي ٱلنَّوْمِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ مِنَ ٱلْمَلَكِ؟ قَالَ: يُوَفَّقُ لِذَلِكَ حَتَّى يَعْرِفَهُ، لَقَدْ خَتَمَ ٱللّٰهُ بِكِتَابِكُمُ ٱلْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ ٱلْأَنْبِيَاءَ»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، عند ذكر رواية أحمد بن

---

(١) رواها في البصائر: ٣٧١ ح ١١، وفيه: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم. ونقلها عنه في البحار: ٢٦ /٧٦ ح ٣١.

محمّد، الذي يروي عن محمّد بن الحسن، ومحمّد بن الحسين، ويروي عنه الكليني: «روى محمّد بن يعقوب عن أحمد بن محمّد هذا في عشرين موضعاً، وهو في أحد عشر منها مقرون بـ«محمد بن يحيى»، ولم يظهر لي إلى الآن شخصه، والظاهر أنّ «محمد بن الحسين» في بعض أسانيده وهمٌ، وصوابه «محمد بن الحسن»، والظاهر أنّ «محمد بن الحسن» هو الصفّار، فهذا الشيخ (أحمد بن محمّد) واسطة بين الكليني والصفّار»[١].

وقال أيضاً، عند ذكر محمد بن الحسين، الذي روى عنه أحمد بن محمّد، ومحمد ابن يحيى: «ولعلّه مصحّف محمّد بن الحسن، ولا أعرفه الآن»[٢].

وقال في ترتيب أسانيد الكافي، عند ذكر مشايخ الكليني، في ذيل عنوان أحمد ابن محمّد، عن محمد بن الحسن: «فقد روى المصنّف، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن الحسن، أربعة عشر حديثاً، قرنه في ستّة منها بمحمد بن يحيى. وروى أيضاً عنه، عن محمّد بن الحسين، ستّة أحاديث، قرنه به في خمسة منها.

والظاهر أنّ الستّة أيضاً، عن محمد بن الحسن، وصحّف «الحسن» بـ«الحسين»، وسياق الأسانيد المذكورة، يدلّ على أنّ «محمد بن الحسن» فيها هو «محمد بن الحسن الصفّار القمّي»، فليس هو حينئذ «أحمد العاصمي»، ولا «ابن عقدة»؛ لعدم روايتهما عن الصفّار...»[٣].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على الكافي: «رواه في البصائر بلاواسطة، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن علي بن يعقوب الهاشمي.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤ / ٣١٩.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ١١٧.

وقد روى أحمد المذكور، عن علي بن يعقوب، في غير موضع، وأمّا الحسن بن علي بن فضّال، الذي هو المراد من ابن فضّال في الأغلب، فهو في طبقة علي بن يعقوب الهاشمي، ولم أجد له رواية عنه مع كثرة الفحص، فالظاهر أنّ ابن فضّال هنا هو أحمد بن الحسن».

ثمّ قال: «رواية علي بن حسان، عن ابن فضّال = أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، غريبة، وابن حسان في طبقة مشايخ ابن فضّال؛ بل رواية محمد بن الحسين عن ابن فضّال، وهو من أقرانه، بواسطة غريبة؛ بل لم أجد روايته عنه بلا واسطة.

فالظاهر وقوع خلل في السند، وأحتمل عاجلاً كون الصواب «وابن فضّال» بأن يكون عطفاً على «محمد بن الحسين»، فـ «أحمد بن محمّد، ومحمد بن يحيى» يرويان تارةً: «عن محمد بن الحسين، عن علي بن حسان»، وأخرى: «عن ابن فضّال، عن علي بن يعقوب الهاشمي». و«علي بن حسان، وعلي بن يعقوب» يرويان عن «مروان بن مسلم».

وذكره السيّد الخوئي[١]، والأردبيلي»[٢]، من دون ذكر شيء فيه.

التحقيق:

في السند بحثان:

الأوّل: تصحيف «محمّد بن الحسن» بـ«محمّد بن الحسين» كما ذهب إليه السيّد البروجردي.

الثاني: أنّ السند ينتهي إلى السندين كما ذهب إليه السيّد الشبيري الزنجاني.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢/٥٦٢ و١٥/٤١٥.

(٢) جامع الرواة: ١/٥٦٦.

أمّا الأوّل: فالظاهر صحّة «محمّد بن الحسن» بدل «محمّد بن الحسين» والمراد منه هو الصفّار، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: أنّ الصفّار روى هذه الرواية بعينها في البصائر عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن هارون بن مسلم، عن بريد[١].

الثاني: أنّ الصفّار كان راوياً لكتاب «عليّ بن حسّان الواسطى» كما قال النجاشي في ترجمته،[٢] والشيخ في ترجمة عبد الرحمان بن كثير الهاشمي[٣]، والصدوق في طريقه إلى عليّ بن حسّان الواسطي[٤].

الثالث: رواية محمّد بن الحسن الصفّار، عن عليّ بن حسّان في موارد عديدة[٥].

أمّا الثاني: كون الصواب «وابن فضّال» بدل «عن ابن فضّال» بأن يكون عطفاً على «عليّ بن حسّان»، لا على «محمّد بن الحسين»؛ لأنّ ابن فضّال وإن كان في الأغلب ينصرف إلى الحسن بن عليّ بن فضّال، ولكنّ المراد منه في السند

---

(١) بصائر الدرجات: ٣٧١ ح ١١، وعنه البحار: ٢٦ /٧٦ ح ٣١.

(٢) رجال النجاشي: ٢٧٦ رقم ٧٢٦.

(٣) الفهرست: ١٠٨ رقم ٤٦٣.

(٤) من لايحضره الفقيه: ٤ /٥٣١ (المشيخة).

(٥) كما في الكافي: ١ /١٩٧ ح ٣، علل الشرايع: ٢ /١٣١ ح ٨، باب ١٦١، علّة استلام الحجر الاسود، و...، و١٨٥ ح ١، باب ٢٢٣، العلّة التى من أجلها أوجب اللّه على أهل الكبائر النار، ٢٠٤ ح ١، باب ٢٤١، علّة الطيب وسببه، ٢٥١ ح ٤، باب ٣١٧، علّة النهي عن أكل الطين؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢ /٢٧١ ح ١، باب ما يجزى القول عند زيارة الائمّة عليهم السلام، الامالى للصدوق: ٦٤٩ ح ٨٨٣، المجلس الثانى والثمانون، و٧٠٣ ح ٩٦٤، المجلس الثانى والثمانون، التوحيد: ٣٢٩ ح ٧، ثواب الأعمال: ح ٣٨١، باب ثواب من توضّأ مثل وضوء أمير المؤمنين عليه السلام، مختصر بصائر الدرجات: ٤١، وجمال الأسبوع: ٢٧٨ ح ٩.

المبحوث عنه، هو: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال» بقرينة ورود هذه الرواية في البصائر وفيه: «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي» مضافاً إلى رواية الصفّار، عنه في مواضع عديدة[١].

و يؤيّده: أنّ الحسن بن عليّ بن فضّال يروى عن مروان بن مسلم بلاواسطة[٢]، وأحمد بن الحسن بن فضّال مع الواسطة[٣].

وعلى هذا: فـ«محمّد بن الحسن» يروى: تارة عن عليّ بن حسان، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم.

وأخرى: محمّد بن الحسن، عن ابن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمى، عن مروان بن مسلم.

وأمّا ما ذهب إليه السيّد الشبيري الزنجاني من عطف «ابن فضّال» على «محمّد بن الحسين» فلا يتمّ؛ لعدم رواية أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى بلاواسطة عن أحمد بن عليّ بن فضّال، كما هو مقتضى كلامه، حيث قال: «فأحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيى يرويان تارة عن محمّد بن الحسين، عن علي بن حسان، وأخرى عن ابن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمى. بل يرويان عنه مع الواسطة[٤].

---

(١) منها:بصائر الدرجات: ٤٤ ح ١، و٤٦ ح ٩ و١٢، و١٤٤ ح ١١، و١٥١ ح ٢، و١٥٤ ح ٩، و١٦٢ ح ٢.

(٢) امالى الصدوق: ٤٨٩ ح ٢، و٦١٤ ح ١١، وعلل الشرايع: ٣٢ ح ٢، و٣٩٩ ح ٢، ومعانى الاخبار: ١١٠ ح ٢، و١١٢ ح ١، والكافي: ٢/٢٢٤ ح ٩، و٣/٥٥٧ ح ٣.

(٣) علل الشرايع: ٤١٠ ح ٥، كامل الزيارات: ٦٥ ح ٣، ومستطرفات السرائر: ٦٠٢ ح ٢٠١ و٣، الكافي: ٤/٢٤٢ ح ٤.

(٤) الكافي: ٢/٤٠٦ ح ٩، و٤/٢٤٢ ح ٤.

تنبيه:

الظاهر أنّ هارون بن مسلم في سند البصائر كان مصحّف «مروان بن مسلم» لكثرة رواية عليّ بن يعقوب (الهاشمي) عن مروان بن مسلم[١]، وعدم ثبوت روايته عن هارون بن مسلم في موضع آخر إلّا مصحفاً في بعض الاسانيد[٢] ويؤيده طريق النجاشي إلى مروان بن مسلم فروى كتابه بسنده عن عليّ بن يعقوب الهاشمي عنه[٣].

(١) كما في الكافي: ١ /١٧٧ ح ٤، ٢ /٤٠٦ ح ٩، ٤ /٢٤٢ ح ٤، ٥ /٣٤٩ ح ٦، والتهذيب: ١٠ /٣٤٩ ح ٢٣، ٢ /٢٥٦ ح ٥٢، ٢ /٢٥٩ ح ٧٠، ٢ /٣١٦ ح ١٤٨، ٣ /٢٩٢ ح ٨، ٤ /٨ ح ١١، ٤ /٢٧ ح ٤.

(٢) الكافي: ٢ /٦٤٢ ح ١١، ٥ /٣٦٨ ح ١، والاستبصار: ٢ /٨ ح ٤، (في التهذيب: ٤ /٨ ح ١١) مروان بن مسلم.

(٣) رجال النجاشي: ٤١٩ رقم ١١٢٠.

﴿ ٤٥ ﴾

هل رواية «خلف بن حمّاد»، عن «أبان بن تغلب»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١ /١٧٧ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الحجّة لا تقوم للّه...(٤).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْبَرْقِيِّ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام: «ٱلْحُجَّةُ قَبْلَ ٱلْخَلْقِ، وَمَعَ ٱلْخَلْقِ، وَبَعْدَ ٱلْخَلْقِ».(١)

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي بعد ذكر هذا السند في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية خلف بن حمّاد، عن أبان بن تغلب، إسنادها محلّ تردّد»(٢).

وقال السيّد الشبيري في تعليقته على سند الكافي: «كذا في البصائر؛ لكن لم أجد رواية خلف، عن أبان، في غير هذا الخبر، والطبقة تناسب سقوط الواسطة بينهما».

---

(١) بصائر الدرجات: ٤٨٧ ح١، وكمال الدين: ٢٢١ ح٥، اتّصال الوصيّة، والإمامة والتبصرة، لابن بابويه القمّي: ١٣٥ ح١٤٩.
وفي موضع آخر من كمال الدين: «عن خلف بن حمّاد، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام». كمال الدين: ٢٣٢ ح ٣٦، وبحار الأنوار: ٢٣ /٣٨ ح ٦٦.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٣٤٠.

التحقيق:

والظاهر أنّ ما ذكره السيّد البروجردي هو الأقرب؛ لأمرين:

الأوّل : بعد طبقتها؛ لأنّ «أبان بن تغلب»، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، في حياة الصادق عليه السلام[١]، وعدّه السيّد البروجردي من كبار الطبقة الرابعة[٢].

وأمّا خلف بن حمّاد، فقد صرّح النجاشي بأنّه: «سمع موسى بن جعفر عليه السلام»[٣]، وظاهره عدم إدراكه أيّام الصادق عليه السلام، ويؤيّد ذلك روايته عن الصادق عليه السلام كثيراً بواسطتين[٤]، نعم، وردت روايته عن الصادق عليه السلام بلاواسطة في موضع واحد في الكافي[٥]، ولكنّها مرسلة كما ذهب إلى ذلك السيّد البروجردي[٦]، مضافاً إلى أنّها وردت في التهذيب، وفيه: خالد بن حمّاد بدل خلف بن حمّاد[٧] وسيأتي بحثه في موضعه إن شاء اللّه.

وله رواية، عن أبي الحسن عليه السلام[٨]، وأبي الحسن موسى عليه السلام[٩].

---

(١) رجال النجاشي: ١٣ رقم ٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٢.

(٣) رجال النجاشي: ١٥٢ رقم ٣٩٩.

(٤) راجع: الكافي: ١ / ١٤٧ ح ٥، ٢ / ١٩٨ ح ٧، ٣٩٩ ح ٣، ٤٩٦ ح ١، ٥ / ٩١ ح ٢، ٩٧ ح ٩، ٩٩ ح ١، ٢٣٦ ح ١٧، ٣٨٣ ح ٣، ٥٣٠ ح ٤، ٦ / ٣٩٩ ح ١٥ و... .

(٥) الكافي: ٧ / ١٨٨ ح ١.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٤٣٩، و ٤ / ١٤٥.

(٧) التهذيب: ١٠ / ١١ ح ٢٤.

(٨) كما في الكافي: ٥ / ٤٦٠ ح ٤، والتهذيب: ١ / ٣٨٥ ح ٧.

(٩) كما في الكافي: ٣ / ٩٢ ح ١، والمحاسن: ٢ / ١٩ ح ٢٢، وكلاهما حديث واحد.

وقال السيّد البروجردي: «هو من السادسة أو الخامسة»[١].

الثاني: لم يروِ خلف بن حمّاد عمّن كان خاصّاً بالصادق عليه السلام؛ بل روى عن بعض أصحاب الصادق عليه السلام، الذين أدركوا الكاظم عليه السلام، كإسحاق بن عمّار، وحريز، وربعي بن عبد اللّه، وموسى بن بكر، ومفضّل بن عمر[٢].

فتحصّل ممّا ذكرنا أنّ الرواية مرسلة.

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٤٥.

(٢) راجع: معجم رجال الحديث: ٧/٦٣ رقم ٤٣٠٨.

﴿ ٤٦ ﴾

هل رواية «محمد بن عليّ» عن «الحسين بن أبي العلاء» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١ /١٧٨ ح ٤، كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الأرض لا تخلوا...(٥).
السند: «أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي ٱلْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَبْقَى ٱلْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: لَا»[١].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية محمد بن علي، عن الحسين بن أبي العلاء، مرسلة»[٢].

وقال في طبقات رجال الكافي، في عنوان الحسين بن أبي العلاء، عند ذكر رواية محمد بن عليّ، عنه: «كأنّها مرسلة»[٣].

ولكن ذكره في تجريد أسانيد الكافي، من دون إشارة إلى الإرسال[٤].

---

(١) غيبة النعماني: ١٣٨ ح ٥، ب ٨، ما روي في أنّ اللّه لا يخلي أرضه بغير حجّة، وعنه في البحار: ٢٣ /٥٥ ح ١١٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ /١٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ٤ /١١٨.

(٤) تجريد أسانيد الكافي: ١٢٦ رقم ٤.

وقال السيّد الخوئي، في ترجمة الحسين بن أبي العلاء: «قد أدرك أبا الحسن موسى عليه السلام، وروى عمّن روى عنه...؛ بل من القريب: أنّ الحسين بن أبي العلاء أدرك زمان أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ وذلك، فإنّ محمد بن علي، روى عن الحسين ابن أبي العلاء[١]... ويبعد أن يروي محمد بن عليّ، عمّن لم يدرك الرضا عليه السلام...»[٢].

ونقل النمازي كلام السيّد الخوئي في ذيل هذه الرواية، وأورد عليه بقوله: «ومن رواية محمد بن علي، عنه، استقرب العلّامة الخوئي أنّه أدرك زمان أبي الحسن الرضا عليه السلام، وفيه تأمّل؛ مضافاً إلى ما عرفت في رواية محمد بن علي، عن موسى بن سعدان، عنه[٣]»[٤].

وذكر المحقّق الأردبيلي هذا السند من دون إشارة إلى الإرسال[٥]، وكذا المامقاني[٦]، والتستري[٧]، والزنجاني[٨].

التحقيق:

الظاهر أنّ محمّد بن علي، في السند هو: «محمّد بن علي بن إبراهيم بن موسى،

---

(١) الكافي: ١/١٧٨ ح ٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ٥/١٨٤ رقم ٣٢٦٧.

(٣) المحاسن: ٢/١٠٥ ح ٨٢، باب التخارج ٢٠، وعقاب من ترك الحجّ: ١/١٧٠ ح ٤٠.

(٤) مستدركات علم الرجال: ٣/٨١ رقم ٤١٣٣.

(٥) جامع الرواة: ١/٢٣٢.

(٦) تنقيح المقال: ١/٣١٨ رقم ٢٨١٨.

(٧) قاموس الرجال: ٣/٤١٠ رقم ٢٠٩٢.

(٨) الجامع في الرجال: ١/٥٧٣.

أبـــو جـعفر القـرشي مـولاهم، صـيرفيّ، ابـن أُخت خـلّاد المـقريء، يـلقّب أبا سُمينة»[١].

وعدّه الشيخ والبرقي ـ بعنوان: «محمد بن عـليّ القـرشي» ـ مـن أصـحاب الرضا عليه السلام[٢].

واستظهر السيّد البروجردي أيضاً بأنّ محمد بن عليّ، الذي يروي عنه أحمد ابن مهران، هو أبو سمينة[٣].

ويؤيّده تارة روايته: بعنوان «محمّد بن عليّ»، عن محمّد بن سنان، المتوفّى سنة عشرين ومائتين[٤]، في موارد من الكافي[٥]، وروى عنه في هذه الموارد أحمد ابن مهران، كما في السند المعنون.

وأخرى: بعنوان: «محمّد بن عـليّ الصـيرفي»، كـما في مـعاني الأخـبار[٦]، والأمالي للمفيد[٧]، والغيبة للنعماني[٨]، ودلائل الإمامة للطبري[٩].

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٢ رقم ٨٩٤.

(٢) رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ١١، ورجال البرقي: ٥٤.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١ /١١٧ و٤ /٥٨.

(٤) رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٥) الكافي: ١ /١٩٦ ح١ و٣١٢ ح٣ وح٨، وكذا في الإرشاد: ٣٠٤، فصل فمّن روى النص على الرضا عليه السلام طبعة مؤسّسة الأعلمي، والغيبة للطوسي: ٣٤ ح٩ و٣٦ ح١٣، وإعـلام الورى: ٢ /٤٤.

(٦) معاني الأخبار: ٢٠٤ ح١.

(٧) الأمالي: ٢٤٧ ح ٣.

(٨) الغيبة: ٢٣٦ ح ٢٥، و٢٩٩ ح ٦، و٣٢٢ ذيل ح١.

(٩) دلائل الإمامة: ٢٥٨.

وثالثة: بعنوان «محمّد بن علي الصيرفي الكوفي»، كما في كمال الدين[١] و... .

وكذا روايته عن نصر بن مزاحم[٢]، المتوفّى سنة اثنتي عشرة ومائتين[٣].

تارةً: بعنوان «محمد بن علي» من غير وصف، كما في الكافي[٤].

وأخرى: بقيد «أبي سمينة»، كما في طريق النجاشي إليه[٥].

وثالثة: بعنوان «محمد بن علي، الكوفي القريشي، المقريء»، كما في كمال الدين[٦].

ورابعة: بعنوان «محمد بن علي الصيرفي»، كما في أمالي المفيد والتوحيد[٧].

وخامسة: بعنوان «محمد بن على الصيرفي القرشي الكوفي»، كما في معاني الأخبار[٨].

---

(١) كمال الدين: ٢٥٦ ح ١، وكذا في نور البراهين: ١/٣٦٣، والتحصين لابن طاووس: ٦٠٦.

(٢) وعَدُّ الشيخِ نصرَ بن مزاحم من أصحاب الباقر عليه السلام غير تامّ؛ كما صرّح به السيّد الخوئي بقوله: إنّه غير قابل للتصديق؛ لرواية أبي سمينة كتابه، وهو معاصر لأحمد بن عيسى، المتوفّى سنة ٢٨٠؛ ولأنّ حميداً، المتوفّى سنة ٣١٠، وأحمد بن محمد بن سعيد، المتوفّى سنة ٣٣٣، رويا كتابه بواسطة واحدة، وكيف يمكن روايتهما عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة؟ إلى أن قال: والذي نظنّ أنّ الشيخ رأى روايته عن أبي جعفر عليه السلام، وظنّ أنّه الباقر عليه السلام، فعدّه في أصحابه، ولو صحّت هذه الرواية، وإن كنّا لم نظفر بها فالمراد به الجواد عليه السلام. معجم رجال الحديث: ١٩/١٤٤ رقم ١٣٠٢٧، بتصرف.

(٣) كما في ميزان الاعتدال: ٤/٢٥٣ رقم ٩٠٤٦، ولسان الميزان: ٦/١٥٧ رقم ٥٥١.

(٤) الكافي: ١/٣٤٥ ح ٢.

(٥) رجال النجاشي: ٤٢٨ رقم ١١٤٨، في طريقه إلى نصر بن مزاحم المنقري.

(٦) كمال الدين: ١/٢٨٩ ح ٢.

(٧) أمالي المفيد: ٢٤٧ ح ٣، والتوحيد: ١٢٨ ح ٨.

(٨) معاني الأخبار: ٣٧٥ ح ١.

أمّا الحسين بن أبي العلاء، فلابدّ من أن يبحث فيه من جهات:

الأولى: في اتّحاده مع الحسين بن خالد الخفّاف.

والثانية: في اتّحاده مع الحسين بن خالد الصيرفي.

والثالثة: في انصراف الحسين بن خالد مطلقاً إلى واحد منهما.

أمّا الأولى: فقال النجاشي: الحسين بن أبي العلاء الخفّاف، أبو علي الأعور، مولى بني أسد... روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام(١).

وعدّه الشيخ ـ بعنوان: الحسين بن أبي العلاء الخفّاف ـ من أصحاب الباقر عليه السلام(٢).

وبعنوان: الحسين بن أبي العلاء العامري أبو علي الزندجي الخفّاف الكوفي، مولى بني عامر، من أصحاب الصادق عليه السلام(٣).

وعدّه البرقي بعنوان: الحسين بن أبي العلاء الخفّاف، مولى بني أسد ـ من أصحاب الصادق عليه السلام(٤).

وقال الكشّي: «قال حمدويه: الحسين، هو أزديّ، وهو: «الحسين بن خالد بن طهّان الخفّاف»، وكنية خالد، أبو العلاء، أخوه عبد اللّه بن أبي العلاء»(٥).

فصريح كلام الكشّي هذا والسيّد التفرشي والخوئي(٦): أنّه لا شبهة في اتّحادهما.

---

(١) رجال النجاشي: ٥٢ رقم ١١٧.

(٢) رجال الطوسي: ١١٥ رقم ١٨.

(٣) رجال الطوسي: ١٦٩ رقم ٥٩.

(٤) رجال البرقي: ٢٦.

(٥) رجال الكشّي: ٣٦٥ رقم ٦٧٨.

(٦) نقد الرجال: ٢ / ٧٤ رقم ١٤٠٦، ومعجم رجال الحديث: ٥ / ٢٢٨ رقم ٣٣٨٠.

وأمّا الثانية: فقد عدّ الشيخ الحسين بن خالد الصيرفي من أصحاب الرضا عليه السلام[١]، كما أنّ البرقي عدّه من أصحاب الرضا عليه السلام[٢].

وقد احتمل السيّد التفرشي احتمالاً بعيداً اتّحاده مع الحسين بن أبي العلاء[٣].

وأورد عليه المحقّق المامقاني أموراً[٤]، وردّه السيّد الخوئي، ثمّ قال: والصحيح في إبطال احتمال الاتّحاد هو: أنّ البرقي عدّ في أصحاب الكاظم عليه السلام رجلين: الحسين بن خالد أوّلاً[٥]، والحسين بن خالد الصيرفي ثانياً[٦]، فلا مناص من الالتزام بالتعدّد[٧].

وأمّا الثالثة: فقد عدّ الشيخ والبرقي الحسين بن خالد من أصحاب الكاظم عليه السلام[٨].

وقال السيّد الخوئي: إذا كان الوارد فيها (الروايات): الحسين بن خالد مطلقاً، كما هو الغالب الكثير، فإن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام بلا واسطة، فلا إشكال في أنّه الخفّاف؛ لأنّه أدرك الصادق عليه السلام وروى عنه، وأمّا الصيرفي، فلم يعدّ في أصحاب الصادق عليه السلام؛ فضلاً عن روايته عنه.

وأمّا إذا كانت الرواية عنه مع الواسطة، أو كانت الرواية عن الكاظم

---

(١) رجال الطوسي: ٣٧٣ رقم ٢٢.

(٢) رجال البرقي: ٥٣.

(٣) نقد الرجال: ٢/٨٨ رقم ١٤٣٨.

(٤) تنقيح المقال: ١/٣٢٧ رقم ٢٨٩٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤٨.

(٦) المصدر نفسه: ٥٣.

(٧) معجم رجال الحديث: ٥/٢٢٩ رقم ٣٣٨١.

(٨) رجال الطوسي: ٣٤٧ رقم ٦، ورجال البرقي: ٥٣.

والرضا عليهما السلام مع الواسطة، أو بدونها، فقد يقال: إنّه يتردّد الأمر حينئذ بين الثقة (أي الخفّاف) وغير الثقة (أي الصيرفي)، فلا يصحّ الاعتماد على الرواية حينئذ؛ ولكنّ الظاهر عدم التردّد، وأنّ المتعيّن هو الخفّاف.

وذلك: فإنّ الحسين بن خالد الخفّاف هو الذي له كتب، وقد روى عنه غير واحد من الأجلّاء، كابن أبي عمير، وأبان بن عثمان، وأحمد بن أبي بشر، وصفوان بن يحيى و... .

وأمّا الصيرفي، فروايته في الأحكام وغيرها قليلة؛ إذن ينصرف الحسين بن خالد مع عدم القرينة إلى الخفّاف لامحالة[١].

أقول: وتؤيّده، رواية محمد بن علي، عن الحسين بن خالد[٢]، وعن الحسين ابن أبي العلاء[٣].

مضافاً إلى قول السيّد الخوئي: «بل من القريب: أنّ الحسين بن أبي العلاء، أدرك زمان أبي الحسن الرضا عليه السلام ـ إلى أن قال ـ: إنّه من المعمَّرين، وكان عمره ما يقرب من تسعين سنة»[٤].

فعلى هذا، لامانع من رواية محمّد بن علي أبي سمينة، عن الحسين بن أبي العلاء، وإن قلنا بعدم اتّحاده مع الحسين بن خالد الصيرفي.

ولكنّه مشكل؛ لأمور:

١ ـ لأنّ الشيخ عدّ الحسين بن أبي العلاء من أصحاب الباقر عليه السلام كما مرّ[٥].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٥ / ٢٣٠ رقم ٣٣٨١.

(٢) كما في الخصال: ٣٣٥ ح ٣٦.

(٣) الكافي: ١ / ١٧٨ ح ٤.

(٤) معجم رجال الحديث: ٥ / ١٨٤ رقم ٣٢٦٧.

(٥) رجال الطوسي: ١١٥ رقم ١٨.

ومع ذلك، فكونه حيّاً إلى أن أدرك عصر الرضا عليه السلام، أمر مشكل، واستدلال السيّد الخوئي عليه برواية محمد بن علي، هذا أوّل الكلام؛ مضافاً إلى أنّ جلّ روايات محمد بن علي، عن الحسين بن أبي العلاء، كانت مع الواسطة[١]، وتنحصر روايته عنه من دون واسطة بهذا المورد.

٢ ـ ولأنّ السيّد البروجردي عدّ الحسين بن أبي العلاء من الطبقة الخامسة[٢]، ومحمّد بن علي من السابعة[٣].

٣ ـ ولأنّ روايات من كان في طبقة محمّد بن علي، عن الحسين بن أبي العلاء، كانت مع الواسطة، كمحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، المتوفّى سنة ٢٦٠[٤]، وأحمد بن محمّد بن عيسى، المتوفّى سنة ٢٨٠[٥] و... .

فتكون رواية محمّد بن علي عن الحسين بن أبي العلاء مرسلةً، إلّا أن يقال باتّحاده مع الصيرفي، ولم يساعده الدليل على ما مرّ.

---

(١) راجع: دلائل الإمامة: ٢٥٧ ح١٨٤، ٢٦٠ ح١٩٠، ٣٣٨ ح٢٩٦، ثواب الأعمال: ٢٨١ ح ٢، عقاب من ترك الحجّ، والمحاسن: ١/١٧٠ ح٢٥٧، ٢/١٠٥ ح١٢٨٣.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١١٨.

(٣) المصدر نفسه: ٦/٣٠٨.

(٤) الفهرست: ٥٤ رقم ١٩٤، ومشيخة الفقيه: ٤/٤٣٣، وفيه: مع واسطتين.

(٥) علل الشرايع: ٢/١٥١ ح١، باب العلّة التي من أجلها لا يكتب على الحاج ذنب أربعة أشهر، و٢١٣ ح ٢، باب العلّة التي من أجلها صار مهر السنة خمسمائة درهم، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٨٣ ح٢٣، و٨٤ ح٢٦.

﴿ ٤٧ ﴾

هل تصحّ رواية «أحمد بن عائذ»، عن «ابن أُذينة» بواسطة أبيه؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٨٠ ح ٢، كتاب الحجّة (٤) باب معرفة الإمام والردّ إليه (٧).
السند: ٱلْحُسَيْنُ، عَنْ مُعَلًّى، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ ٱلْعَبْدُ مُؤْمِناً حَتَّى يَعْرِفَ ٱللّٰهَ وَرَسُولَهُ وَٱلْأَئِمَّةَ كُلَّهُمْ وَإِمَامَ زَمَانِهِ، وَيَرُدَّ إِلَيْهِ، وَيُسَلِّمَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ يَعْرِفُ الآخِرَ وَهُوَ يَجْهَلُ ٱلْأَوَّلَ؟!»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي ـ في طبقات رجال الكافي بعد ذكر رواية عائذ، عن ابن أُذينة ـ: «قد روى أحمد بن عائذ، عن ابن أُذينة في ثلاثة مواضع بلاواسطة، فيحتمل أن يكون لفظة «عن أبيه» في هذا السند من زيادات النسّاخ»[2].

وذكره المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي[3]. من دون إشارة إلى زيادة «عن أبيه».

---

(١) الوسائل: ٢٧/ ٦٣ ح ٣٣٢٠٧ (ط. آل البيت) ١٨/ ٤٢ ح ٥ (ط. المكتبة الإسلاميّة).
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ١٩١.
(٣) جامع الرواة: ١/ ٦٣١، معجم رجال الحديث: ٢/ ٤٤٦.

التحقيق:

الظاهر أنّه لامحذور من رواية «أحمد بن عائذ بن حبيب»، عن «ابن أذينة» بواسطة أبيه، وبدونه أيضاً من حيث الطبقة.

لأنّ أحمد بن عائذ بن حبيب من أصحاب الصادق عليه السلام[١]، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام[٢]، كما أنّ والده عائذاً كان من أصحاب السجّاد والصادق عليهما السلام[٣]، وأمّا عمر بن أذينة فقد كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٤]، ومات في خلافة المهدي[٥].

ولكنّ الظاهر زيادة «عن أبيه» في السند؛ بقرينة سائر الروايات؛ لأنّ رواية أحمد بن عائذ، عن ابن أذينة في الجوامع الروائيّة كثيرة بحيث تبلغ إلى أكثر من عشرة موارد[٦]، وفي الجميع روى عنه بلاواسطة أبيه، إلّا في هذا المورد.

مضافاً إلى عدم رواية عائذ بن حبيب، عن عمر بن أذينة في مورد في الجوامع الروائيّة، على ما فحّصنا.

---

(١) كما في رجال الطوسي: ١٤٣ رقم ١٤.

(٢) كما في التهذيب: ٣/٣٧ ح ٤٣، ومثله في الاستبصار: ١/٤٣١ ح ٧.

(٣) رجال الطوسي: ٩٨ رقم ٢٨، و٢٦٣ رقم ٦٥٨، ورجال البرقي: ٤٦.

(٤) رجال الطوسي: ٢٥٣ رقم ٤٨٢، و٣٥٣ رقم ٨.

(٥) رجال الكشّي: ٣٣٥ رقم ٦١٢.

(٦) راجع: الكافي: ١/٢٠٥ ح ١، ٢٠٨ ح ١، ٢٧٦ ح ١، ٣٧٦ ح ١، و٤١٦ ح ٢١ وثواب الأعمال: ١٣٩، ثواب قراءة سورة حمد سبأ وحمد وفاطر، وبصائر الدرجات: ٣١ ح ١، ١٦٠ ح ٣٠، وتأويل الآيات: ١٣٦، ١٦٨، ٢١٨.

﴿ ٤٨ ﴾

هل رواية «الحسن بن محبوب»، عن «عمرو بن أبي المقدام» مرسلة أو لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٨١ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب معرفة الإمام والردّ إليه (٧).

السند: عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي ٱلْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا يَعْرِفُ ٱللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَيَعْبُدُهُ مَنْ عَرَفَ ٱللَّهَ، وَعَرَفَ إِمَامَهُ مِنَّا أَهْلَ ٱلْبَيْتِ، وَمَنْ لَا يَعْرِفِ ٱللَّهَ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا يَعْرِفِ الْإِمَامَ مِنَّا أَهْلَ ٱلْبَيْتِ، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَعْبُدُ غَيْرَ ٱللَّهِ، هَكَذَا وَٱللَّهِ ضَلَالًا»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان عمرو بن أبي المقدام، عند ذكر رواية الحسن بن محبوب عنه: «كأنّها مرسلة»(٢).

وقال أيضاً في طبقات رجال الفقيه، عند ذكر رواية الحسن بن محبوب، عن

---

(١) الوسائل (ط. آل البيت: ١/ ١٢٠ ح ٣٠٢، ط. الإسلاميّة: ١/ ٩٢ ح ٦).

(٢) الموسوعة الرجاليّه: ٤/ ٢٧٢.

عمرو بن أبي المقدام: «يشبه أن يكون مرسلة»[١].

وذكر السيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

التحقيق:

الظاهر أنّه لا إشكال في رواية الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام؛ لأنّ الحسن بن محبوب، مات في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة[٣]، كما تقدم[٤].

وعمرو بن أبي المقدام مات في خلافة هارون[٥]، سنة اثنتين وسبعين ومائة[٦].

مضافاً إلى كثرة رواية الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، بلاواسطة[٧].

---

(١) المصدر نفسه: ٥ /٢١٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٣ /٣٨٧.

(٣) رجال الكشّي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤.

(٤) راجع: ذيل سند الكافي: ١ /٨٨ ح ١.

(٥) راجع: طبقات ابن سعد: ٦ /٣٨٣، لا يخفى أنّ استخلاف هارون من أبيه سنة سبعين ومائة، كما في تاريخ الإسلام: ١٣ /٤٢٥ رقم ٣٣١.

(٦) تهذيب التهذيب: ٨ /١٠ رقم ١١، (ط.القديمة)، وتقريب التهذيب: ٢ /٦٦ رقم ٥٤٣، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: ٥ /١٢٠ رقم ٣١٩، وقاموس الرجال: ٨ /٦٠ رقم ٥٤٣٦ (ط.الحديثة)

وما نقل السيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة [٦ /٥٣٩] عن تقريب التهذيب بأنّه مات سنة ٢٧٢، من سهو قلمه الشريف، والصحيح «سنة ١٧٢». كما في المصدر.

(٧) وردت رواية الحسن بن محبوب أو ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام في الجوامع ←

ولعّل وجه ما ذهب إليه السيّد البروجردي، من احتمال الإرسال، هو عـدّه الحسن بن محبوب من الطبقة السادسة، وعـمرو بـن أبي المـقدام مـن الطـبقة الرابعة(١).

والظاهر أنّ منشأ عدّه مـن الطـبقة الرابـعة، هـو مـا صرّح بـه النـجاشي والغضائري: من أنّ عمرو بن أبي المقدام، روى عن علي بن الحسين عليهما السلام(٢). كما أشار إليه في طبقات رجال النجاشي عند ذكر عمرو بن أبي المقدام بقوله: «وإن صحّ ما ذكره فكان من كبار الرابعة»(٣).

إلّا أنّه تردّد بعض الفحول في روايته، عن علي بن الحسين عليهما السلام، منهم المحقّق التستري حيث قال: «وأمّا روايته عن السجاد عليه السلام، فلم نقف عليه، ولم يعدّه البرقي والشيخ في رجاليهما في غير أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام»(٤). وهكذا السيّد الخوئي(٥).

وجاء في هامش مجمع الرجال: «في روايته عن زين العابدين عليه السلام تأمّل، نعم والده ثابت من رجاله عليه السلام»(٦).

← الروائيّة في موارد كثيرة منها: الكافي: ١ / ١٨١ ح ٤، ٢٢٨ ح ١، ٢ / ١٥١ ح ٥، ٣ / ٢٢٩ ح ٦، ٥ / ١٥١ ح ٣، ٦ / ٢٧٤ ح ٤، ٤٩٦ ح ١٠، ٧ / ٤١٢ ح ١، و٨ / ٢٧٠ ح ٣٩٨. والتهذيب: ٦ / ١٠٥ ح ١٥٠، ٢٢٥ ح ١٨٨، ٧ / ٦ ح ١٧، و... .

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ١١٤ و٢٧٢.

(٢) رجال النجاشي: ٢٩٠ رقم ٧٧٧، ومجمع الرجال: ٤ / ٢٥٧، في عنوان: عمر بن ثابت.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٦ رقم ٥٣٩، لا يخفى أنّ قوله: «من كبار الرابعة» من سهو قلمه الشريف والصحيح «من صغار الرابعة».

(٤) قاموس الرجال: ٨ / ٦٠ رقم ٥٤٣٦ (ط.ح).

(٥) معجم رجال الحديث: ١٣ / ٧٣ رقم ٨٨٤٧.

(٦) مجمع الرجال: ٤ / ٢٧٥، قريب منه في ٤ / ٢٥٧.

وعلى القول بصحّة رواية عمرو بن أبي المقدام، عن علي بن الحسين عليهما السلام، كما يؤيّده وقوع روايته عنه عليه السلام في مواضع متعددة[١]، فلابدّ من كونه حين استشهد مولانا علي بن الحسين عليهما السلام (سنة ٩٥)، من أبناء عشرين عامّاً، حتى يمكنه تحمّل الحديث عنه عليه السلام، فكان قد عمّر زهاء سبع وتسعين سنة. وصار من المعمّرين.

ولكن على ضوء ما قدّمناه نقول: إنّ رواية ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، كانت مسندة؛ سواء قلنا بصحّة رواية عمرو، عن علي بن الحسين عليهما السلام، أم لا.

---

(١) راجع كمال الدين، باب ما أخبر به سيّد العابدين علي بن الحسين عليهما السلام من وقوع الغيبة للقائم عليه السلام [١/٣٢٣ ح٧]، إعلام الورى: ٢/٢٣١ س ١٩، وعلل الشرايع باب «العلّة التي من أجلها يجب الأخذ بخلاف ما تقوله العامّة»، الصفحة ٢/٢٤٩ باب ٣١٥، ح٣.
وتفسير العيّاشي في تفسير قوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت﴾ ٢/٥٧ ح ٣٤ (ط. مؤسسة الأعلمي)، المناقب: ٤/١٥٤، ورواه في البحار عن تفسير العيّاشي والعلل: ٢/٢٣٧ ح ٢٧ و١٩/٢٨٧ ح ٣٤.

﴿ ٤٩ ﴾

هل تصحّ رواية «يعقوب بن يزيد»، عن «زياد القندي»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٩٠ ح ١، كتاب الحجّة (٤)، باب في أنّ الأئمة شهداء...(٩).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادٍ ٱلْقَنْدِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ ٱللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ قَالَ: «نَزَلَتْ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم خَاصَّةً فِي كُلِّ قَرْنٍ مِنْهُمْ إِمَامٌ مِنَّا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم شَاهِدٌ عَلَيْنَا».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، عند ذكر رواية يعقوب بن يزيد، عن زياد القندي، أو زياد بن مروان: «يشبه أن تكون مرسلة»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٩٧.

التحقيق:

الظاهر عدم الإرسال، وعدم المحذور في رواية يعقوب بن يزيد، عن زياد القندي، ويدلّ على هذا أمور:

الأوّل: قرب طبقتهما حيث إنّ يعقوب بن يزيد[١] كان من أصحاب الكاظم والرضا والجواد والهادي عليهم السلام[٢]، وكان من كتّاب المنتصر[٣] [المنتصر باللّه من خلفاء بني العبّاس المتوفّى سنة ٢٤٨]. وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٤].

وأمّا زياد بن مروان القندي، فقد كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٥]، ووقف في الرضا عليه السلام[٦]، والظاهر أنّه بقي إلى سنة ١٨٧، كما

---

(١) قال النجاشي في رجاله: «يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السلمي أبو يوسف، من كتّاب المنتصر... وانتقل إلى بغداد». رجال النجاشي: ٤٥٠ رقم ١٢١٥.

قال الخطيب في تاريخه: «يعقوب بن يزيد، أبو يوسف التّمار،... واتّصل بالمنتصر باللّه، ولم يزل حيّاً إلى أن توفّي على ما بلغني في آخر أيّام المعتمد على اللّه، وكانت وفاة المعتمد في رجب من سنة تسع وسبعين ومائتين». تاريخ بغداد: ١٤/ ٢٨٧ رقم ٧٥٨٦.

أقول: الظاهر اتّحادهما كما لا يخفى، وعليه، فالرجل كان من المعمَّرين، كما هو المستفاد من عبارة الخطيب «ولم يزل حيّاً إلى أن توفّي».

(٢) رجال البرقي: ٥٢، و٦٠، في أصحاب الكاظم والهادي عليهما السلام.

رجال الطوسي: ٣٩٥ رقم ١٢، و٤٢٥ رقم ٢، في أصحاب الرضا والهادي عليهما السلام.

رجال النجاشي: ٤٥٠ رقم ١٢١٥، وفيه: «روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام».

(٣) رجال النجاشي: ٤٥٠ رقم ١٢١٥.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٩٨، و٦/ ١٣٧، و٣٣٠، و٦٤٨.

(٥) رجال الطوسي: ١٩٨ رقم ٤٠، و٣٥٠ رقم ٣.

(٦) رجال النجاشي: ١٧١ رقم ٤٥٠.

هو المستفاد من رواية الكشّي في ترجمته[١].

وعلى هذا، فلا محذور من رواية يعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان القندي من حيث الطبقة.

الثاني: وقوع يعقوب بن يزيد، عن زياد القندي في طريق الشيخ[٢] والصدوق[٣].

وتؤيّده كثرة رواية يعقوب بن يزيد عنه، تارةً بعنوان: زياد بن مروان القندي[٤]، وأخرى بعنوان: زياد القندي[٥]، وثالثة بعنوان: زياد بن مروان[٦].

الثالث: رواية من كان في طبقة يعقوب بن يزيد عنه، كمحمد بن عيسى اليقطيني[٧]، الذي كان من أصحاب الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام[٨].

---

(١) رجال الكشّي: ٤٦٦ ح ٨٨٧، وفيه: «... قال ابن أبي سعيد، فمكثنا ما شاء اللّه حتّى حدث من أمر البرامكة ما حدث، فكتب زياد إلى أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام... الخ».
ولا يخفى أنّ انقراض البرامكة كان في سنة ١٨٧، كما في تاريخ الطبري: ٤ /٦٦٦.

(٢) الفهرست: ٧٢ رقم ٢٩٢.

(٣) مشيخة الفقيه: ٤ /٤٦٦، الطبعة الجديدة.

(٤) الكافي: ٦ /٣٤٩ ح ٢٠، وأمالي الصدوق: ٣٤١ ح ٤٠٦، المجلس الخامس والأربعون، و٥٠٥ ح ٦٩٦، المجلس الخامس والستون، والخصال: ٤٥ ح ٤٤، والإختصاص: ٣٠٩.

(٥) المصدر نفسه: ١ /٤٣٠ ح ٨٥، و٣ /٣٤٠ ح ١٥، و٦ /٣٥٦ ح ٤، و٣٥٩ ح ١.

(٦) الكافي: ٣ /٣٢٨ ح ٢٢، والخصال: ٤٣ ح ٣٧.

(٧) الكافي: ٧ /٢٣١ ح ١، والتهذيب: ١ /٨١ ح ٦٢، والخصال: ١٤ ح ٥١، والاختصاص: ١٩٦، و٣٠٨، و٣٠٩.

(٨) رجال الطوسي: ٣٩٣ رقم ٧٦، و٤٢٢ رقم ١٠، و٤٣٥ رقم ٣.

وإبراهيم بن هاشم[١]، الذي عُدّ من أصحاب الرضا عليه السلام[٢]، وكان حيّاً في سنة استشهاد الهادي عليه السلام[٣] (٢٥٤)، وعلي بن سليمان[٤]، ومحمد بن عمران[٥]، وعدّ كلّ هؤلاء من الطبقة السابعة[٦].

الرابع: رواية يعقوب بن يزيد، عمّن كان في طبقة زياد بن مروان:

منها: روايته لكتاب زرعة[٧]، الذي كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٨]، وكان واقفيّاً[٩].

ومنها: روايته لكتاب أحمد الميثمي[١٠]، الذي كان من أصحاب الكاظم عليه السلام[١١]، وكان واقفيّاً[١٢].

ومنها: روايته عن سيف بن عميرة[١٣]، الذي كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام.

---

(١) الكافي: ٤/٤٢٨ ح٨.

(٢) رجال الطوسي: ٣٦٩ رقم ٣٠.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٨٦.

(٤) الكافي: ٤/٥٤٩ ح٤.

(٥) الكافي: ٤/٩٤ ح ١٣.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٥ و ٢٥٦ و ٣٣٩ و ٣٤٢.

(٧) رجال النجاشي: ١٧٦ رقم ٤٦٦.

(٨) رجال الطوسي: ٣٥٠ رقم ٢، و٢٠١ رقم ٩٨.

(٩) رجال النجاشي: ١٧٦ رقم ٤٦٦، والفهرست: ٧٥ رقم ٣٠٣.

(١٠) رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٩.

(١١) رجال الطوسي: ٣٤٤ رقم ٣٠.

(١٢) رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٩، ورجال الطوسي: ٣٤٤ رقم ٣٠.

(١٣) رجال الكشّي: ٣٨٠ رقم ٧١٢.

←

ومنها: روايته عن علي بن يقطين[١]، الذي كان من أصحاب الكاظم عليه السلام[٢]، وتوفّي سنة ١٨٢[٣].

← أقول: صرّح السيّد البروجردي في طبقات رجال الكشّي بإرسال رواية يعقوب بن يزيد عن سيف بن عميرة، [الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ١٣٧]، ولكنّه في غير محلّه؛ لأنّ محمد بن خالد الطيالسي، الذي مات سنة تسع وخمسين ومائتين [رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠] كان راوياً لكتاب سيف [رجال النجاشي: ١٨٩ رقم ٥٠٤]، فكيف لا يمكن رواية يعقوب ـ الذي أدرك الكاظم عليه السلام، وكان من المعمَّرين ـ عنه؟

(١) الكافي: ٦/ ٣٨٧ ح ١.

(٢) رجال الطوسي: ٣٥٤ رقم ١٧.

(٣) رجال النجاشي: ٢٧٣ رقم ٧١٥.

٥٠

هل رواية «النضر بن شعيب»، عن «محمّد بن الفضيل»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/١٩٣ ح ٤ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الأئمّة ولاة أمر (١١).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنِ ٱلنَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم: قَالَ ٱللّٰهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: اسْتِكْمَالُ حُجَّتِي عَلَى ٱلْأَشْقِيَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ مِنْ تَرْكِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ وَٱلْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِكَ، فَإِنَّ فِيهِمْ سُنَّتَكَ، وَسُنَّةَ ٱلْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَهُمْ خُزَّانِي عَلَى عِلْمِي مِنْ بَعْدِكَ.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم: لَقَدْ أَنْبَأَنِي جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في «طبقات رجال الكافي» ذيل عنوان «محمّد بن الفضيل» الذي يروي عنه النضر بن شعيب: سقوط خالد بن ماد محتمل[١].

ذكره السيّد الخوئي من دون إشارة إلى وقوع السقط في السند[٢].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٤٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٧/١٤١، و٤٠٢.

التحقيق:

لم نجد دليلاً على وقوع السقط في السند المبحوث عنه إلّا ورود هذا السند في موضع آخر في الكافي، وفيه: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماد، عن محمّد بن الفضيل، عن الثمالي، الحديث[١].

ولكنّ الظاهر أنّ لفظة «عن» كان مصحّف «و»، والصحيح «عن خالد ابن ماد ومحمّد بن الفضيل»، ويدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: أنّ النضر بن شعيب يروى عن أبي حمزة الثمالي تارة بواسطة «خالد ابن ماد»[٢]، وأخرى بواسطة «محمّد بن الفضيل»[٣].

الثاني: وقوع خالد بن ماد ومحمّد بن الفضيل في بعض الأسانيد بواو العطف[٤].

الثالث: ورود نفس الرواية في البصائر، وفيه: «النضر بن سويد، عن خالد ابن حمّاد ومحمّد بن الفضيل، عن الثمالي[٥].

الرابع: أنّ الطبقة تقتضي رواية محمّد بن الفضيل، عن خالد بن ماد، ولا بالعكس، حيث إنّ محمّد بن الفضيل عدّ من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام[٦]، وخالد بن ماد كان من أصحاب الصادق عليه السلام[٧].

---

(١) الكافي: ١ /٤١٦ ح ٢٤.

(٢) بصائر الدرجات: ١٠٤ ح ٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٥ ح ١٢، و٢١٦ ح ١٩.

(٤) المصدر نفسه: ٤٣٦ ح ٥.

(٥) المصدر نفسه: ٧١ ح ٧، الظاهر أنّ خالد بن حمّاد كان مصحف خالد بن ماد، كما لا يخفى.

(٦) رجال الطوسي: ٢٩٧ رقم ٢٨٣، و ٣٦٠ رقم ٢٥، و ٣٨٩ رقم ٣٥.

(٧) المصدر نفسه: ١٨٩ رقم ٧٢.

﴿ ٥١ ﴾

هل رواية «فَضالة بن أيّوب» عن «عبد اللّه بن أبي يعفور» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٩٣ ح ٥، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة...(١١).

السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱلْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللّٰهِ عليه السلام: «يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ! إِنَّ ٱللّٰهَ وَاحِدٌ مُتَوَحِّدٌ بِٱلْوَحْدَانِيَّةِ، مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقاً فَقَدَّرَهُمْ لِذَلِكَ ٱلْأَمْرِ، فَنَحْنُ هُمْ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَنَحْنُ حُجَجُ ٱللّٰهِ فِي عِبَادِهِ، وَخُزَّانُهُ عَلَى عِلْمِهِ، وَٱلْقَائِمُونَ بِذَلِكَ».(١)

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان فَضالة بن أيّوب، عند ذكر روايته عن ابن أبي يعفور: «يحتمل فيه إرسال»(٢).

---

(١) رواها في البصائر: جزء ٢ ص ٨١ ح ٤ باب ٣ في الأئمّة أنّهم حجّة اللّه... وجزء ٢ ص ١٢٤ ح ٧ باب ١٩ في الأئمّة أنّهم خزّان اللّه، وعنه في البحار: ٢٦/ ٢٤٧ ح ١٥ و٢٦/ ١٠٦ ح ٨.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٩١.

وقال أيضاً في عنوان ابن أبي يعفور، عند رواية فضالة بن أيّوب عنه: «كأنّها مرسلة»[١].

وقال في ترتيب أسانيد التهذيب، بعد ذكر ما رواه الشيخ «عن ابن إسماعيل، عن فضالة، عن ابن أبي يعفور»[٢]: «الظاهر سقوط أبان بن عثمان من هذا السند»[٣].

وذكر الأردبيلي هذا السند من دون أن يشير إلى الإرسال[٤].

وكذا السيّد الخوئي[٥].

التحقيق:

الظاهر سقوط الواسطة بين فضالة بن أيوب وابن أبي يعفور، لبعد طبقتهما ولأنّ البرقي عدّ فضالة بن أيّوب من أصحاب الكاظم عليه السلام[٦]، وقد ذكره الشيخ أيضاً في أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام[٧].

وقال النجاشي في ترجمته: «روى عن موسى بن جعفر عليه السلام»[٨].

---

(١) المصدر نفسه: ٤/ ٤٥٠، وكذا في طبقات رجال التهذيب في عنوان فضالة بن أيّوب. الموسوعة الرجاليّة: ٧/ ٧٧٧.

(٢) التهذيب: ٨/ ٢٤ ح ٥٢.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٢/ ٢٣٤.

(٤) جامع الرواة: ١/ ٤٦٩.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٣/ ٤٤٨.

(٦) رجال البرقي: ٤٩.

(٧) رجال الطوسي: ٣٥٧ رقم ١ و ٣٨٥ رقم ١.

(٨) رجال النجاشي: ٣١٠ رقم ٨٥٠.

ولكنّ السيّد الخوئي قال: «إنّ النجاشي ذكر أنّ فضالة روى عن موسى بن جعفر عليه السلام؛ لكنّا لم نظفر بروايته عنه، ولا عن الرضا عليه السلام. والظاهر أنّه لأجل ذلك ذكره الشيخ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، ومع ذلك فقد عدّه في أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، ولعلّه أراد بذلك روايته عنهما مع الواسطة»[1].

قال المحقّق التستري: «إنّ قول النجاشي: «روى عن الكاظم عليه السلام» وهم ظاهراً، فلم نقف في تلك الأبواب على كثرتها على روايته له عنه عليه السلام، وإنّما عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم عليه السلام وأصحاب الرضا عليه السلام، بإرادة مجرّد المعاصرة، دون الرواية، بدليل أنّه عدّه فيمن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام أيضاً»[2].

وأمّا «ابن أبي يعفور»، فقد عدّه الشيخ والبرقي في رجاليهما في أصحاب

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٣/ ٢٧٣ رقم ٩٣٢٨.

لا يخفى أنّ قوله «لعلّه أراد بذلك روايته عنهما مع الواسطة» غير تامّ؛ لأنّه لو أوجبت رواية الراوي مع الواسطة عن إمام عدّه من أصحابه، فيلزم أن يعدّ كثير من الرواة من أصحاب جمع من الأئمّة عليهم السلام؛ لروايتهم عنهم عليهم السلام مع الواسطة.

والصحيح أن يقال فيما ذكر الشيخ أحداً ممّن لم يرو عنهم عليهم السلام مع عدّه من أصحاب بعض من الأئمّة عليهم السلام: بأنّ المراد بالرواية، الرواية بدون الواسطة، كما أنّ المراد من الأصحاب، أصحاب اللقاء، كما عليه المحقّق الكلباسي. راجع: سماء المقال: ١/ ١٤٠. بتحقيق منّا.

أو المراد منه هو المعاصرة كما يأتي عن المحقّق التستري.

راجع تفصيل الكلام في هذا المضمار: رجال بحر العلوم: ٤/ ١٤١، في فائدة ٢٢، نقد الرجال: ٤/ ٤٥ رقم ٤١٩٦، في ترجمة القاسم بن محمد الجوهري، العدّة للكاظمي: ١/ ٢٥٤، تنقيح المقال: ٢/ ٢٤ رقم ٩٦٠٢، ومستدرك الوسائل: ٣/ ٥٠٧، والرواشح السماويّة: ٦٣.

(٢) قاموس الرجال: ٨/ ٣٩٥ رقم ٥٨٩٢.

الصادق عليه السلام[١]. وعدّه الكشّي من حواري الباقر والصادق عليهما السلام[٢]، وقال في موضع آخر: «مات في حياة الصادق عليه السلام في سنة الطاعون»[٣]، وهي سنة إحدى وثلاثين ومائة[٤].

وقال النجاشي في ترجمته: «كريم على أبي عبد اللّه عليه السلام، ومات في أيّامه»[٥].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة[٦].

هذا من حيث الطبقة، مضافاً إلى كثرة رواية فضالة، عن ابن أبي يعفور مع الواسطة[٧]؛ وأمّا رواياته عنه من دون واسطة فقليلة جدّاً[٨].

ويؤيّده أنّ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، المولود سنة خمس وتسعين ومائة[٩]، كان راوياً لكتاب فَضالة بن أيّوب[١٠]؛ وهذا يقتضي أن يكونه فضالة حيّاً إلى

---

(١) رجال الطوسي: ٢٢٣ رقم ١٥، ورجال البرقي: ٢٢.

(٢) رجال الكشّي: ١٠ رقم ٢٠، في ترجمة سلمان الفارسي.

(٣) رجال الكشّي: ٢٤٦ رقم ٤٥٤.

(٤) وقال التستري: «سنة الطاعون، والمراد طاعون المعروف بطاعون سلمة، وكان في سنة ١٣١». راجع قاموس الرجال: ٦/ ٢٤٣ رقم ٤١٨٩، (ط. الحديثة).

(٥) رجال النجاشي: ٢١٣ رقم ٥٥٦.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٠٨ و ٤٥٠ و ٧/ ٥٦١.

(٧) كما في الكافي: ٣/ ٣٤٧ ح ٢، ٢/ ١٧٢ ح ٩، والتهذيب: ١/ ٢٥١ ح ٩، ٢/ ١٤٣ ح ٢٠، ١٥٨ ح ٧٨، ١٧٤ ح ١٥٠، ٦/ ٢٥٠ ح ٤٥، ٨/ ١٤٧ ح ١٠٩، ١٧١ ح ٢١، ٩/ ٣٠٠ ح ٣٥،

(٨) التهذيب: ٨/ ٢٤ ح ٧٧، وكذا في الاستبصار: ٣/ ٢٦٤ ح ٢، وبصائر الدرجات: ٦١ ح ٤، و١٠٤ ح ٧، وهو نفس رواية الكافي المبحوث عنها. والاستبصار: ٣/ ١٧ ح ٤٨، ولكنّها وردت هذه الرواية بعينها متناً وسنداً في التهذيب، وفيه: فضالة، عن عثمان، عن ابن أبي يعفور؛ راجع التهذيب: ٦/ ٢٥٠ ح ٤٥.

(٩) كما في تجريد أسانيد الكافي: ٤٢٥.

(١٠) كما في فهرست الشيخ: ١٢٦ رقم ٥٦٠.

سنة خمس عشرة ومائتين، حتّى يمكن روايته، عنه.

فلا يصحّ رواية فَضالة، عن ابن أبي يعفور، الذي مات في سنة إحدى وثلاثين ومائة[١]؛ إلاّ إذا عمّر أكثر من مائة سنة، ولم يثبت.

(١) قاموس الرجال: ٦/٢٤٣ رقم ٤١٨٩ (ط. الحديثة).

﴿ ٥٢ ﴾

هل الصحيح: «محمد بن الحسن»، أو «محمّد بن الحسين»؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٩٥ ح ٦ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الأئمّة نور...(١٣).

السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ ٱللّٰهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحَسَن، وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي ٱلْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ ٱللّٰهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ ٱللّٰهِ بِأَفْوٰاهِهِمْ﴾ قَالَ: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا وَلَايَةَ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِأَفْوَاهِهِمْ، قُلْتُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱللّٰهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ قَالَ: يَقُولُ: وَٱللّٰهُ مُتِمُّ ٱلْإِمَامَةِ، وَٱلْإِمَامَةُ هِيَ ٱلنُّورُ، وَذٰلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿آمنوا بِٱللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِي أَنْزَلْنٰا﴾ قَالَ: ٱلنُّورُ هُوَ ٱلْإِمَامُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «كان صوابه «محمّد بن الحسين» فهو «ابن أبي الخطّاب»[1].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: كذا في النسخ،

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٣٠، وتجريد أسانيد الكافي: ٧٤ رقم ٤.

ولم أجد رواية محمد بن الحسن، عن الحسن بن محبوب في غير هذا الموضع، والموجود في الأسانيد الكثيرة جدّاً هو «محمد بن الحسين» المراد به «محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب»، والظاهر أنّ «الحسن» مصحّف عن «الحسين».

وذكر الأردبيلي[١]، والمامقاني[٢]، وكذا التستري[٣]، والسيّد الخوئي[٤]، هذا السند من دون إشارة إلى التصحيف.

التحقيق:

الظاهر صحّة «محمد بن الحسين» فهو ابن أبي الخطّاب، المتوفّى سنة اثنتين وستّين ومائتين[٥]؛ بقرينة سائر الروايات حيث روى محمّد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب كثيراً[٦].

وبُعد رواية «محمد بن الحسن الصفّار» الذي مات سنة تسعين ومائتين[٧]، عن «ابن محبوب»، الذي مات في سنة أربع وعشرين ومائتين[٨]، إلّا أن يكون معمَّراً، ولم يثبت.

---

(١) جامع الرواة: ١/٢٢٣.

(٢) تنقيح المقال: ١/٣٠٥ رقم ٢٧١٠.

(٣) قاموس الرجال: ٣/٣٥٢ رقم ٢٠١٣.

(٤) معجم رجال الحديث: ٦/١٩ رقم ٣٤٨٠.

(٥) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٦) راجع الكافي: ١/٥١ ح ٥، و٩١ ح ٢، و٣/٣١٥ ح ١٥، و٣٢٢ ح ٤، والتهذيب: ١/٣٠٣ ح ٥٢، و٦/٧١ ح ٣، و٨/٢٧٣ ح ٢٩، والاستبصار: ٤/٣٨ ح ٦، وبحار الأنوار: ٣٩/١٥٢ ح ٥، و٥٧/٨٥ ح ٦٧، و....

(٧) رجال النجاشي: ٣٥٤ رقم ٩٤٨.

(٨) رجال الكشّي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤.

مضافاً إلى أنّ كلّ ما يروي الصفّار، عن ابن محبوب، كان مع الواسطة[١]، إلّا في هذا المورد.

(١) منها الكافي: ١ / ٤٣٦ ح ١ و٣ / ٢٦ ح ٦، ٢٦٥ ح ٥، ٢٧٩ ح ٣، ٣٩١ ح ١٧ و... .

﴿ ٥٣ ﴾

هل رواية «محمد بن الحسن»، عن «علي بن حسان»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ١٩٧ ح ٣، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الأئمّة هم ... (١٤).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ ٱللّٰهِ ٱلرِّيَاحِيُّ، عَنْ أَبِي ٱلصَّامِتِ ٱلْحُلْوَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «قَالَ: فَضْلُ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مَا جَاءَ بِهِ آخُذُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ أَنْتَهِي عَنْهُ، جَرَى لَهُ مِنَ ٱلطَّاعَةِ بَعْدَ رَسُولِ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم مَا لِرَسُولِ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَٱلْفَضْلُ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم ٱلْمُتَقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَٱلْمُتَقَدِّمِ بَيْنَ يَدَيِ ٱللّٰهِ وَرَسُولِهِ، وَٱلْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ كَٱلْمُتَفَضِّلِ عَلَى رَسُولِ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَٱلرَّادُّ عَلَيْهِ فِي صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ عَلَى حَدِّ ٱلشِّرْكِ بِٱللّٰهِ... الحديث»[1].

---

(١) وروي صدر رواية الكافي في البحار نقلاً عنه: ١٦/ ٣٥٨ ح ٥٣، وفيه: أحمد بن محمد، عن محمّد بن الحسين بن علي بن حسان. وروي ذيل رواية الكافي في البحار: ٥٣/ ١٠١ ح ١٢٣، وفيه: أحمد بن محمّد، عن محمد بن الحسن. ورواها في البصائر: ١١٩ ح ١ ب ٩، وفيه: علي بن حسان. وعنه البحار: ٢٥/ ٣٥٣ ح ٣. وروي صدر رواية الكافي في مستدرك الوسائل: ١/ ٧٩ ح ٢٦، وفيه: [محمّد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات] عن علي بن حسان.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي: «رواية محمد بن الحسن ، وهو الصفار، عن علي بن حسّان، ليست بمسندة، ويشبه أن يكون الراوي محمد بن الحسين، وهو من السابعة، وصحّفه الناسخون بمحمد بن الحسن»[١].

التحقيق:

الظاهر صحّة السند، والمراد من محمّد بن الحسن هو الصفار، وروايته عن عليّ بن حسان كانت مسندة؛ لكونه راوياً لكتابه[٢]، كما تقدم تفصيله في ذيل سند الكافي: ١ /١٧٧ ح ٤.

مضافاً إلى أنّ الصفّار رواها في البصائر، عن علي بن حسان[٣].

ولا يخفى أنّ كلام السيّد البروجردي: «ويشبه أن يكون الراوي محمّد بن الحسين... وصحّفه الناسخون بمحمد بن الحسن»، مخالف لما مرّ عنه عند ذكر السند (١ /١٧٧ ح ٤) بـ«أنّ محمّد بن الحسين [الذي يروي عنه الكليني بواسطة أحمد بن محمد] وهم، وصوابه «محمد بن الحسن»، والظاهر أنّ «محمد بن الحسن» هو الصفّار، فهذا الشيخ [أحمد بن محمد] واسطة بين الكليني والصفّار»[٤]. وقد أثبتنا هناك صحّة ما ذهب إليه، فراجع.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣١٥.

(٢) الفهرست: ١٠٨ رقم ٤٦٣، ورجال النجاشي: ٢٧٦ رقم ٧٢٦. هذا على القول باتّحاد علي بن حسان الواسطي والهاشمي، ولكن فيه كلام. راجع: معجم رجال الحديث: ١١ /٣١٣ رقم ٧٩٨٦.

(٣) بصائر الدرجات: ١١٩ ح ١ باب ٩ في الأئمّة عليهم السلام جرى لهم ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٤) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٤٧.

٥٤

هل رواية «أبي داود المسترق»، عن «داود الجصّاص»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٢٠٦ ح١، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الأئمّة عليهم السلام... (١٧).
السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْجَصَّاصُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ قَالَ: النَّجْمُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَالْعَلَامَاتُ هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في رواية أبي داود المسترق، عن داود الجصاص: «أظنّ فيه إرسالاً»(٢).

ولكن ذكر الأردبيلي(٣)، والمامقاني(٤)، والزنجاني(٥)، والخوئي(٦) هذا السند

---

(١) المناقب: ٤/١٦٨. ورواها في البحار: ١٦/٣٥٩ ح ٥٤، وفي تأويل الآيات: ص ٢٥٧.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤، ١٤٦.
(٣) جامع الرواة: ١/٣٠٢ و ٢/٣٨٤.
(٤) تنقيح المقال: ١/٤٠٧ رقم ٣٨٢٦.
(٥) الجامع في الرجال: ١/٧٤٠.
(٦) معجم رجال الحديث: ٧/١٣٤ رقم ٤٤٣٥.

من دون إشارة إلى الإرسال.

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية أبي داود المسترق، عن داود الجصّاص، كانت مسندة؛ لعدم محذوريّة روايته عنه من حيث الطبقة؛ لأنّ أبا داود المسترق هو سليمان بن سفيان، وقد عمّر إلى سنة إحدى وثلاثين ومائتين[١]، وعاش تسعين سنة[٢].

وعلى هذا، كانت سنة ولادته إحدى وأربعين ومائة، فروايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة واحدة لا مانع منها.

ويؤيّده ما رواه الكشّي بسنده عن أبي داود المسترق، أنّه قال: «كنت قائد أبي بصير في بعض جنايز أصحابنا، فقلت له: هو ذا زرارة في الجنازة...»[٣].

ومعلوم أنّ هذه القضيّة كانت قبل سنة مائة وخمسين؛ لأنّ زرارة وأبا بصير قد توفّيا في هذه السنة[٤].

وأمّا داود الجصّاص، فلم يذكروه في كتب الرجال، ولم نظفر بروايته، إلّا في هذا الموضع.

نعم، قال السيّد البروجردي في طبقته: «كأنّه من الطبقة الخامسة»[٥].

وعلى هذا، فرواية أبي داود المسترق، عن داود الجصاص، الّذي يروي عن الصادق عليه السلام، تكون بلا مانع. اللهم إلّا أن يقال بموته في حياته عليه السلام، ولم يثبت.

---

(١) رجال النجاشي: ١٨٣ رقم ٤٨٥.

(٢) رجال الكشّي: ٣١٩ رقم ٥٧٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٩ رقم ٢٦٤.

(٤) كما في رجال النجاشي: ١٧٥ رقم ٤٦٣، ورجال الطوسي: ٣٣٣ رقم ٩.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /١٤٦.

تنبيهات:

الأوّل: تقدّم عن النجاشي أنّ أبا داود المسترق عمّر إلى سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ولكن ورد في رجال الكشّي بأنّه مات سنة ثلاثين ومائة[١].

والظاهر أنّ ما في الكشّي محرّف؛ كما صرّح به المحقّق المامقاني والتستري والخوئي[٢]، وغيرهم من الرجاليّين.

الثاني: تقدم عن الكشّي بأنّ أبا داود المسترق «عاش تسعين سنة»[٣]، وكذا ذكره القهبائي في مجمع الرجال[٤].

ولكن ورد في رجال العلّامة وابن داود بأنّه عاش سبعين سنة[٥].

ونقل عنهما في جامع الرواة، ونقد الرجال، وبهجة الآمال، والتحرير الطاووسي، ومعجم رجال الحديث[٦].

والظاهر صحّة التسعين لأمرين:

أحدهما: أنّ ما ذكره النجاشي من أنّه عمّر إلى سنة ٢٣١، لا يلائم السبعين؛ لأنّ قوله «عمّر» ظاهر في كونه من المعمّرين، والسبعون عمر طبيعيّ يبلغه أكثر الناس.

---

(١) رجال الكشّي: ٣١٩ رقم ٥٧٧.

(٢) تنقيح المقال: ١/٤٠٧ رقم ٣٨٢٦، وقاموس الرجال: ٥/٢٧٢ رقم ٣٣٨٣، ومعجم رجال الحديث: ٨/٢٦٥ رقم ٥٤٤٥.

(٣) رجال الكشّي: ٣١٩ رقم ٥٧٧.

(٤) مجمع الرجال: ٣/١٦٦.

(٥) الخلاصة: ٧٨ رقم ٤، رجال ابن داود: ١٠٦ رقم ٧٢٥.

(٦) جامع الرواة: ١/٣٨٠، ونقد الرجال: ٢/٣٦٣ رقم ١٦، وبهجة الآمال: ٤/٤٧١، والتحرير الطاووسي: ٢٥٤ رقم ١٨١، ومعجم رجال الحديث: ٨/٢٦٥ رقم ٥٤٤٥.

ثانيهما: لو قلنا بصحّة السبعين، لصار تاريخ سنة ولادته سنة ١٦١، وهو منافٍ لما تقدّم عن الكشّي بإسناده عن أبي داود المسترق أنّه قال: «كنت قائد أبي بصير في بعض جنايز أصحابنا، فقلت له: هو ذا زرارة في الجنازة»[١].

لأنّ هذه القضيّة كانت قبل سنة مائة وخمسين؛ حيث توفّيا زرارة وأبو بصير في هذه السنة[٢].

الثالث: عدّ ابن شهر آشوب أبا داود المسترق من خواصّ أصحاب الصادق عليه السلام[٣]، ولكنّه محلّ نظر وإشكال؛ لأنّه توفّي سنة ٢٣١، وعاش تسعين سنة كما تقدّم، فتكون سنة ولادته ١٤١، فعلى هذا يكون عند استشهاد الصادق عليه السلام في سنة ١٤٨، ابنَ سبع سنوات، فكيف يعدّ من خواصّ أصحابه عليه السلام؟!

---

(١) رجال الكشّي: ١٥٩ رقم ٢٦٤، في ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) كما في رجال النجاشي: ١٧٥ رقم ٤٦٣، ورجال الطوسي: ٣٣٣ رقم ٩.

(٣) المناقب: ٤ / ٢٨١.

﴿ ٥٥ ﴾

هل رواية «الحسن بن علي الوشاء»، عن «عبد اللّه بن عجلان» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٢١٠ ح ١، كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ أهل الذكر... (٢٠).
السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾: قَالَ رَسُولُ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «الذِّكْرُ أَنَا وَٱلْأَئِمَّةُ أَهْلُ ٱلذِّكْرِ» وَقَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ﴾ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: نَحْنُ قَوْمُهُ وَنَحْنُ ٱلْمَسْئُولُونَ»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان «عبد اللّه بن عجلان» عند ذكر رواية «الحسن بن علي الوشاء» عنه: «الظاهر أنّها مرسلة»(٢).

---

(١) ورواها في البحار نقلاً عن الكافي: ١٦/ ٣٥٩ ح ٥٥. وكذا في الوسائل: (٢٧/ ٦٣ ح٣٣٢٠٦ (ط. آل البيت)، ١٨/ ٤٢ ح ٤ (ط. المكتبة الإسلاميّة).
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢١٧.

وقال أيضاً في تجريد أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «يشبه أن يكون مرسلة»[١].

ويستظهر من الأردبيلي[٢]، والسيّد الخوئي[٣]، عدم الإرسال في السند.

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية الحسن بن علي الوشاء، عن عبد اللّه بن عجلان كانت مرسلة؛ لأنّ «عبد اللّه بن عجلان» كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٤]، وقد مات في حياة الصادق عليه السلام[٥].

وقال السيّد البروجردي في طبقته: «كأنّه من الرابعة»[٦].

وأمّا «الحسن بن علي الوشاء»، فقد عدّه الشيخ والنجاشي من أصحاب الرضا عليه السلام[٧].

وله رواية عن أبي جعفر الثاني عليه السلام[٨].

---

(١) تجريد أسانيد الكافي: ١٥٨ / ١٢٤.

(٢) جامع الرواة: ١ / ٤٩٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٠ / ٢٥٣ رقم ٦٩٨٦.

(٤) رجال الطوسي: ١٢٧ رقم ١٠ وص ٢٦٥ رقم ٦٩٢.

(٥) قال الكشّي: «حدّثني ابن مسعود... قلنا لأبي عبد اللّه عليه السلام: إنّ عبد اللّه بن عجلان مرض مرضه الذي مات فيه، وكان يقول: إنّي لا أموت من مرضي هذا، فقال أبو عبد اللّه عليه السلام: ايهات! ايهات! إن ذهب ابن عجلان، لا عرّفه اللّه قبيحاً من عمله،...». رجال الكشّي: ٢٤٣ رقم ٤٤٥.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢١٧.

(٧) رجال الطوسي: ٣٧١ رقم ٥، ورجال النجاشي: ٣٩ رقم ٨٠.

(٨) كما في الإقبال: ٣٦١ س ٣، ومصباح المتهجّد: ٥٢٣ (صلاة أوّل كلّ شهر)، وعنه في البحار: ٩١ / ٣٨١ ح ١.

وقد ذكره الشيخ من أصحاب الهادي عليه السلام[١].

كما أنّ البرقي عدّه من أصحاب الكاظم والرضا والهادي عليهم السلام[٢].

ويظهر من رواية الفقيه، أنّه كان في زمن الرضا عليه السلام صغير السنّ؛ حيث قال: «كنت مع أبي وأنا غلام فتعشّينا عند الرضا عليه السلام»[٣].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة[٤].

وكلّ ما يروي عن الصادق عليه السلام كان مع الواسطة[٥]، وكثيراً ما يروي عنه عليه السلام بواسطتين[٦]؛ بل توجد له روايات عنه عليه السلام بثلاث وسائط[٧] أيضاً.

فعلى هذا، كيف يمكن له الرواية عمّن مات في حياة الصادق عليه السلام؟

مضافاً إلى أنّ كل ما يروي الوشاء، عن عبد اللّه بن عجلان، كان مع الواسطة[٨] إلّا في هذا المورد.

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٢ رقم ٢.

(٢) رجال البرقي: ٥١، و٥٥، و٥٨.

(٣) الفقيه: ٢/٨٩ ح ١٨١٤، (ط. جماعة المدرّسين).

الظاهر أنّه كان في أوائل إمامة الرضا عليه السلام؛ لأنّه روى عن الرضا عليه السلام كثيراً؛ كما في الكافي: ١/١٥٧ ح٣، ١٧٧ ح٢، ١٧٩ ح١٣، ٢٠٧ ح٣، ٢١٠ ح٣، ٢١٢ ح٨، ٢٢٠ ح٦ و... .

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١١٠، و٥/٢١١، و٣٣٩، و٧/٢٥٥.

(٥) وأما ما رواه الشيخ في التهذيب في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس، بإسناده عن الحسن بن علي الوشاء، قال: «كان أبو عبد اللّه عليه السلام يكره الصلاة في وبر كلّ شيء لا يؤكل لحمه». التهذيب: ٢/٢٠٩ ح٢٨، فيكون مرسلاً كما سيأتي في محله.

(٦) راجع: الكافي: ١/٢٥ ح٢٥، ٤٣ ح٢، ٤٦ ح٢، ٥٢ ح٩، ٥٦ ح٧ وح١١، ١٨٦ ح٢، ٢٠٦ ح٤، ٢٣٤ ح٤ و... .

(٧) كما في الكافي: ١/١٩٠ ح ٢، و٣٧٦ ح ١، و٤١٦ ح ٢١، و٢/١٦٢ ح ١٧.

(٨) الكافي: ١/٤١٣ ح ٧، و٤١٥ ح ١٥، و٤١٦ ح ٢٠، و٤١٧ ح ٢٩ و... .

﴿ ٥٦ ﴾

هل رواية «النضر بن سويد»، عن «جابر»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٢١٢ ح ٢ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ من وصفه اللّه... (٢١).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٱلنَّضْرِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَابِ﴾ قَالَ: نَحْنُ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ، وَعَدُوُّنَا ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَشِيعَتُنَا أُولُو ٱلْأَلْبَابِ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «رواية النضر، عن جابر مرسلة»[2].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «وفي البصائر (٥٤): النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، والطبقة أيضاً

---

(١) ورواها في البحار: ٦٨/ ٢٨ ح ٥٧، وكذا في المناقب: ٤/ ٢١٤.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٤١٨، وتجريد أسانيد الكافي: ٥٦٣ رقم ٢١٦، وهكذا في الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٨٤.

تشهد بثبوت الواسطة بين النضر وجابر».

وذكر الأردبيلي والخوئي والتستري، هذا السند من دون إشارة إلى الإرسال[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ رواية النضر بن سويد، عن جابر، مرسلة لأمور:

الأوّل: بعد طبقتهما؛ لأنّ المراد من جابر هذا، هو «جابر بن يزيد الجعفي»، الذي عدّه الشيخ والبرقي في أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٢].

وقال النجاشي: بأنّ وفاته كانت سنة ١٢٨، وقيل: ١٣٢[٣].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة[٤].

وأمّا النضر بن سويد، فهو من أصحاب الكاظم عليه السلام[٥]، وعدّ من الطبقة السادسة[٦]، ولم يعد من أصحاب الصادق عليه السلام، ولم نجد له رواية عنه عليه السلام.

الثاني: وردت الرواية بعينها في بصائر الدرجات[٧]، وحكاها عنه

---

(١) جامع الرواة: ١/١٤٥، معجم رجال الحديث: ١٩/٣٧٩، ٤/٣٩٧، وقاموس الرجال: ٢/٥٤٨ رقم ١٣٤٦، (ط. الحديثة).

(٢) رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦، ١٦٣ رقم ٣٠، ورجال البرقي: ٩ و١٦.

(٣) رجال النجاشي: ١٢٨ رقم ٣٣٢. قال الشيخ: توفّي سنة ثمان وعشرين ومائة على ماذكر ابن حنبل، وقال يحيى بن معين: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٨٥ و٧/١٧٣.

(٥) رجال الطوسي: ٣٦٢ رقم ٢.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٧٨ و٧/١٠٧٣ و١٠٧٤.

(٧) بصائر الدرجات: ٥٤ ح ١.

في البحار[١]، وهكذا في تأويل الآيات[٢]، وتفسير القمي[٣]. وفي الكلّ: «النضر ابن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر».

الثالث: لم نظفر برواية النضر بن سويد عن جابر إلّا في هذا المورد؛ بل لم نجد له رواية عن الصادق عليه السلام، بلاواسطة، وهو يروي عنه عليه السلام بواسطة واحدة أو أكثر[٤]، فكيف يمكن روايته عن جابر، الذي توفّي قبل استشهاد الصادق عليه السلام بعشرين سنة.

---

(١) بحار الأنوار: ٢٤ / ١١٩ ح ١، و ١٢٠ ح ٤.

(٢) تأويل الآيات: ٣١٧.

(٣) تفسير القمي: ٢ / ٣٩١.

(٤) الكافي: ١ / ٦٩ ح ٣، ٨٢ ح ٤، ١٥٤ ح ٣، و ١٩١ ح ١، و... .

﴿ ٥٧ ﴾

هل رواية «النضر بن سويد»، عن «أيّوب بن الحر»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٢١٣ ح ١ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الراسخين في ... (٢٢).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٱلنَّضْرِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ ٱلْحُرِّ، وَعِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ ٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في تجريد أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «سيأتي هذا السند بعينه مع توسّط «يحيى بن عمران الحلبي» بين «النضر» وبين «أيّوب» و«عمران»، فيحتمل سقوطه هنا أيضاً»(٢).

---

(١) البصائر: جزء ٤ ص ٢٢٣ ب ١٠ ح ٥، وهو مثل ما في الكافي وكذا في تأويل الآيات: ١٠٦ سورة آل عمران الآيه ٧، وفي البحار: ٢٣/ ١٩٨ ح ٣١، نقلاً عن البصائر وفيه: أحمد ابن محمد عن الأهوازي عن النضر عن أيّوب بن الحر وعمران بن عليّ، وفي الوسائل: ٢٧/ ١٧٩ ح ٣٣٥٣٦ ط. آل البيت، ١٨/ ١٣٢ ح ٥ ط. الإسلاميّة.ومستدرك الوسائل: ١٧/ ٣٣٢ ح ٢٢١٥٠٥.و١٧/ ٣٢٩ ح ٢١٤٩٧.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ٥٦٣ رقم ٢١٥.

التحقيق:

الظاهر أنّه لا مانع من رواية النضر، عن أيّوب بن الحرّ؛ لأنّ النضر بن سويد، قد ذكره الشيخ والبرقي من أصحاب الكاظم عليه السلام[١]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة[٢].

وأمّا أيّوب بن الحرّ، فعدّ من أصحاب الصادق[٣]، والكاظم عليهما السلام[٤]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٥].

مضافاً إلى ورود هذه الرواية بعينها في البصائر[٦]، كما في الكافي، وكذا في البحار عن البصائر[٧]، وفي الوسائل[٨]، والمستدرك[٩] عن الكافي.

---

(١) رجال الطوسي: ٣٦٢ رقم ٢، ورجال البرقي: ٤٩.

(٢) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٧٨، ٧/١٠٧٣، ٥/٣٠٧، ٦/١٣٢ و٦٣٧.
وأمّا ذكره في ترتيب طبقات الفهرست: (٦/٣٢٤) من الطبقة الخامسة. فالظاهر أنّه من سهو قلمه الشريف.

(٣) رجال الطوسي: ١٥٠ رقم ١٦١، و١٥٣ رقم ٢٣١، ورجال البرقي: ٢٩.
وقال النجاشي: روى عن أبي عبد الله عليه السلام. رجال النجاشي: ١٠٣ رقم ٢٥٦.

(٤) رجال الطوسي: ٣٤٣ رقم ١٤.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٦/٣٩٧، وقال في طبقات رجال الكافي: كأنّه من الخامسة. وفي طبقات رجال التهذيب: من الطبقة الخامسة أو السادسة. الموسوعة الرجاليّة: ٤/٧٥ و٧/١٤٨.

(٦) بصائر الدرجات: ٢٠٣ ح ٥.

(٧) بحار الأنوار: ٢٣/١٩٨ ح ٣١.

(٨) وسائل الشيعة: ٢٧/١٧٨ ح٣٣٥٣٦ (ط. آل البيت)، و١٨/١٣٢ ح ٥ (ط. المكتبة الاسلاميّة). إلّا أنّ فيه: «عن عمران بن علي» بدل «و عمران بن علي»، والظاهر أنّه سهو.

(٩) مستدرك الوسائل: ١٧/٣٣٢ ح ٢١٥٠٥.

هذا، ولكن مما كان جميع روايات نضر بن سويد، عن أيّوب بن حرّ بواسطة يحيى الحلبي، أو يحيى بن عمران الحلبي[١]، ولا توجد له رواية عنه بلاواسطة، إلّا في هذا المورد، فالظاهر سقوط الواسطة بينهما.

(١) وردت رواية النضر بن سويد، عن أيّوب بن الحرّ بواسطة يحيى، أو يحيى الحلبي، أو يحيى بن عمران الحلبي في ستّة وثلاثين مورداً في الجوامع الروائيّة على ما فحصناه، منها: الكافي: ٦٩/١ ح ٣، و٢٦٩ ح ٣، ٢٨٨، ذيل ح ١، و٣٨/٢ ح ٥، و١٢٠/٥ ح ٣.

٥٨

هل رواية «النضر بن سويد»، عن «عمران بن عليّ»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٢١٣ ح ١ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الراسخين في ... (٢٢).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٱلنَّضْرِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ ٱلْحُرِّ، وَعِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَحْنُ ٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»(١).

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في تجريد أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «سيأتي هذا السند بعينه مع توسّط «يحيى بن عمران الحلبي» بين «النضر» وبين «أيّوب» و«عمران»، فيحتمل سقوطه هنا أيضاً»(٢).

---

(١) وجاءت هذه الرواية في البصائر: ٢٠٣ ب ١٠، في الأئمّة أنّهم الراسخون في العلم ح ٥، وهي كما في الكافي. كذا في تأويل الآيات: ص ١٠٦، سورة آل عمران الآية ٧.
ورواها في البحار: ٢٣/ ١٩٨ ح ٣١، نقلاً عن البصائر، وفيه: أحمد بن محمّد، عن الأهوازي، عن النضر، عن أيّوب بن الحر، وعمران بن عليّ...، ورواها أيضاً في الوسائل: ٢٧/ ١٧٨ ح ٣٣٥٣٦ (ط. آل البيت)، ١٨/ ١٣٢ ح ٥ (ط. امكتبة الإسلاميّة)، وكذا وردت في مستدرك الوسائل: ١٧/ ٣٣٢ ح ٢١٥٠٥. و١٧/ ٣٢٩ ح ٢١٤٩٧.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ٥٦٣ رقم ٢١٥.

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في رواية عمران الحلبي، الذي روى عنه النضر بن سويد: «قال النجاشي: توفّي عبيد اللّه بن علي الحلبي وإخوته[١] في حياة أبي عبداللّه عليه السلام، وعلى هذا، فرواية النضر بن سويد عنه، مرسلة ظاهراً، وكأنّه سقط «يحيى بن عمران» من بينهما، كما يظهر ذلك من تتبّع أسانيد نضر بن سويد»[٢].

التحقيق:

الظاهر سقوط الواسطة بين النضر وعمران؛ لأنّ جميع ما رواه النضر، عن عمران ـ على ما تتّبعناه ـ كان بواسطة ابنه يحيى[٣]، ولم نجد روايته عنه بلاواسطة، إلّا في هذا المورد.

وأمّا ما نسب السيّد البروجردي إلى النجاشي من وفاة «عمران» في حياة الصادق عليه السلام، فهو غير تامّ، ولعلّه من سهو قلمه الشريف؛ لأنّ النجاشي لم يتعرّض لسنة وفاته، بل لم يتعرّض لها أحد من أرباب التراجم أيضاً، وإنّما المذكور في رجال الكشّي في عبيد اللّه، ومحمد ابني الحلبي، ما هذا نصّه: «لم يرو

---

(١) والمراد من إخوته: عمران الحلبي ومحمد الحلبي.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٧١.

(٣) راجع الكافي: ١/ ٢٨٨ ح ١، والتهذيب: ٢/ ٥٣ ح ١٦، ورواه المجلسي بحار الأنوار: ٨٤/ ١١٧ ح ١٤، عن السرائر مثله، والمحاسن: ١/ ٣٢١ باب الهداية من اللّه عزّوجلّ ح٤٣، وعنه بحار الأنوار: ٥/ ٢٠٤ ح٣٦، ورجال الكشّي: ٢٩٥ رقم ٥٢١، وعنه بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٧٩ ح ٢٣، و٤٥/ ١٧٧ ح٢٥، و٤٦/ ٧٠ ح٤٧، عن البصائر ولكن في المصدر النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن محمّد بن عليّ الحلبي بدل عمران، راجع بصائر: ٣٣٧ ح ١.

يونس عن عبيد اللّه ومحمد ابني الحلبي قطّ، ولا رآهما، وماتا في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام»[١]. وهو كما ترى لم يكن لعمران ذكر في كلامه.

(١) رجال الكشّي: ٤٨٨ رقم ٩٢٧.

﴿ ٥٩ ﴾

هل الصحيح: «علي بن محمّد، عن عبد اللّه»، أو «علي بن محمد بن عبد اللّه»؟

المصدر: الكافي: ١/٢١٣ ح ٢ كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الراسخين في ... (٢٢).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللّٰهُ وَٱلرّٰاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾: «فَرَسُولُ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَفْضَلُ ٱلرَّاسِخِينَ فِي ٱلْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ ٱللّٰهُ عَزَّوَجَلَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلتَّنْزِيلِ وَٱلتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ ٱللّٰهُ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمْهُ تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، إِذَا قَالَ ٱلْعَالِمُ فِيهِمْ بِعِلْمٍ، فَأَجَابَهُمُ ٱللّٰهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ آمَنّٰا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنٰا﴾ وَٱلْقُرْآنُ خَاصٌّ وَعَامٌّ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ»[1].

---

(١) تأويل الآيات ص ١٠٧، والبصائر: جزء ٤ ص ٢٢٤ ب ١٠ ح ٨ وفيه: إبراهيم بن إسحاق عن عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد بن معاوية العجلي، عن أحدهما عليهما السلام، وفي البحار عن الكافي: ١٧/١٣٠ ح ١، وعن البصائر: ٢٣/١٩٩ ح ٣٣، وفي الوسائل: ٢٧/١٧٥ ح ٣٣٥٣٧ ط. آل البيت، ١٨/١٣٢ ح ٦ ط. الإسلامية.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «الغالب على ظنّي أنّ فيه وهماً، وصوابه علي بن محمد بن عبد اللّه، عن إبراهيم ابن إسحاق. وأمّا توصيف عبد اللّه بابن عليّ، فلعلّه نسبة إلى جدّه، أو زيادة رواية علي بن محمد، عن إبراهيم كثيرة»(١).

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في عنوان عبد اللّه بن علي، عند ذكر رواية علي بن محمد عنه: «و لعّل في السند وهماً»(٢).

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: إبراهيم بن إسحاق هو الأحمري النهاوندي، وراوية علي بن محمّد بن عبد اللّه بن عمران البرقي المعبّر عنه بـ«علي بن محمد» كثيراً، وتوسيط «عبد اللّه بن علي» في السند غريب، فهو إمّا زائد بتمامه، أو الزايد هو «بن علي»، و«عن عبد اللّه» مصحّف من «بن عبد اللّه»، أو مع هذا التصحيف، «علي» مصحّف «عمران».

والمستفاد عن السيّد الخوئي صحّة العنوان؛ حيث ذكر هذا السند من دون إشارة إلى التصحيف(٣).

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح هو: «علي بن محمّد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن إسحاق»؛ لأنّ المراد من «علي بن محمد»، الذي يروي عنه الكليني كثيراً هو: «علي بن محمد

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٢٦٧، وتجريد الأسانيد: ٣١٠ رقم ١٠.

(٢) الموسوعة الرجاليّه: ٤ /٢١٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٠ /٢٦١ رقم ٧٠٠٢، و١٢ /١١٨ رقم ٨٣٨٣، وص ٣٢٢.

ابن عبد اللّه بن بُندار»، وبُندار لقب عبد اللّه بن عمران الجنابي البرقي، وكنيته: أبو القاسم، على ما صرّح به النجاشي في ترجمة محمد بن أبي القاسم عبد اللّه بن عمران[١].

وهو يروي في الكافي عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر:

تارةً: بعنوان علي بن محمد بن عبد اللّه[٢].

وأخرى: بعنوان علي بن محمد بن بندار[٣].

وثالثة: بعنوان علي بن محمد، من غير وصف[٤].

وأمّا رواية علي بن محمد، عن عبد اللّه بن علي، فلم نقف عليها، إلّا في هذا المورد، كما أنّ رواية عبد اللّه بن علي، عن إبراهيم بن إسحاق تنحصر به.

وأمّا قول السيّد البروجردي: «توصيف عبد اللّه بابن عليّ، فلعلّه نسبة إلى جدّه» فلم نجد في أجداده رجلاً مسمّى بـ«علي»، بل الصحيح أن يقال: إمّا بزيادة «علي» كما احتمله أيضاً، أو بكونه مصحّف «عمران»، كما احتمله سيّد الشبيري؛ حيث إنّ «عمران» جدّه كما مرّ.

---

(١) راجع: رجال النجاشي: ٣٥٣ رقم ٩٤٧، ومعجم رجال الحديث: ١٢/ ١٢٧ رقم ٨٣٨٤.

(٢) راجع: الكافي: ١/ ١١ ح٨، ٣٩٨ ح٢، ٣/ ٦٩ ح١، ١٦١ ح١، ٤٧٥ ح٦ و... .

(٣) راجع: المصدر نفسه: ٢/ ٢٤١ ح٣٩، و٢٤٢ ح ٤، و٣/ ٢٣ ح٧، و٤/ ١٠٣ ح٩، و٢٧٨ ح٢ و... .

(٤) راجع: المصدر نفسه: ٢/ ٥٦٢ ح٢٢، و٦١٤ ح٣، و٣/ ٥٥٠ ح٣، و٤/ ١٣٤ ح٦، و٥/ ٩٦ ح ٥، و٧/ ٤٢٣ ح ٦.

﴿ ٦٠ ﴾

هل رواية «عبد اللّه بن حمّاد»، عن «بريد بن معاوية»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/٢١٣ ح٢ كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الراسخين في العلم...(٢٢).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللّٰهُ وَٱلرّٰاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾: «فَرَسُولُ ٱللّٰهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَفْضَلُ ٱلرَّاسِخِينَ فِي ٱلْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ ٱللّٰهُ عَزَّوَجَلَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلتَّنْزِيلِ وَٱلتَّأْوِيلِ، وَمَا كَانَ ٱللّٰهُ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمْهُ تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، إِذَا قَالَ ٱلْعَالِمُ فِيهِمْ بِعِلْمٍ، فَأَجَابَهُمُ ٱللّٰهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ وَٱلْقُرْآنُ خَاصٌّ وَعَامٌّ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «رواية

عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد بن معاوية، مرسلة»[١].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي في عنوان عبد اللّه بن حمّاد: «رواية عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد بن معاوية ... كأنّها مرسلة»[٢].

قال سيّدنا الاستاد العلّامة الشبيري الزنجاني: «لم أجد رواية عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد، في غير هذا الخبر، ولا ريب في رواية إبراهيم بن إسحاق، عن عبد اللّه بن حمّاد. وكون المراد بإبراهيم هو الأحمري، الذي سمع منه سنة ٢٦٩، وفي رواية مثله عن بريد بن معاوية، المتوفّى ١٥٠، أو في حياة الصادق عليه السلام المتوفّى ١٤٨، بواسطة واحدة، مظنة السقط، ويشبه أن تكون رواية عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد مرسلة».

التحقيق:

الظاهر أنّ القول بإرسال رواية عبد اللّه بن حمّاد، عن بريد غير تامّ؛ لأنّ الشيخ والبرقي عدّا بريد بن معاوية العجلي من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٣]. وقال النجاشي: مات في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام، ثمّ قال: «قال لنا علي بن الحسن بن فضّال: مات بريد بن معاوية سنة مائة وخمسين»[٤].

قال المحقّق التستري بعد نقل كلام النجاشي: فالظاهر أصحيّة قول ابن فضّال؛ لكونه أعرف وأقرب عصراً؛ ولرواية صفوان وابن أبي عمير ويونس عنه، وهم

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٦٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢١٢.

(٣) رجال الطوسي: ١٠٩ رقم ٢٢، و١٥٨ رقم ٥٩، ورجال البرقي: ١٤ و١٧.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ١١٢ رقم ٢٨٧.

لم يدركوا الصادق عليه السلام»[١].

وأمّا عبد اللّه بن حمّاد، فقد عدّه البرقي والشيخ بهذا العنوان من أصحاب الصادق عليه السلام، وبعنوان عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري من أصحاب الكاظم عليه السلام[٢]، وكان حيّاً في سنة تسع وعشرين ومائتين، كما صرّح به النعماني في كتاب الغيبة[٣].

وصرّح السيّد التفرشي والسيّد البروجردي والمحقّق التستري[٤] باتّحاد عبد اللّه بن حمّاد المطلق مع عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري، ويؤيّده اتّحاد الراوي والمروي عنه، في أكثر الموارد[٥].

فعلى هذا، لم يكن مانع من رواية عبد اللّه بن حمّاد، الذي عدّ من أصحاب

---

(١) راجع: قاموس الرجال: ٢ / ٢٨٢ رقم ١٠٧٣.

(٢) رجال البرقي: ٢٢ و ٥٠، ورجال الطوسي: ٢٦٥ رقم ٦٩٤، وص ٣٥٥ رقم ٢٣.

(٣) قال: «حدّثنا أحمد بن نصر بن هوذة الباهلي، قال: حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي بنهاوند سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري سنة تسع وعشرين ومائتين، قال: حدّثنا يحيى بن عبد اللّه، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام...». راجع: كتاب الغيبة للنعماني: ١٢٧ ح ١، و٢٠٣ ح ٤، و٢٦٦ ح ٣٤، و٢٨٩ ح ٤، و٣٠٢ ح ٨، و٣٣١ ح ٢.

(٤) نقد الرجال: ٣ / ١٠٠ رقم ٩٨، والموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢١٢، وقاموس الرجال: ٦ / ٣٢٤ رقم ٤٢٧٩.

(٥) راجع: معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٧٤ رقم ٦٨٢٣، و١٧٦ رقم ٦٨٢٤.
راجع الكافي: ٥ / ١٣٩ ح ١٠، والتهذيب: ٣ / ١٢٤ ح ٤٠.
والكافي: ٢ / ٦١٤ ح ٣، و٥ / ٦٣ ح ١.
والكافي: ١ / ٣٩٨ ح ٢، و٣ / ٤٢ ح ٥.
والكافي: ٦ / ٤١٧ ح ٧، والتهذيب: ٥ / ٤٦٢ ح ٢٥٩.
والكافي: ٤ / ١٠٣ ح ٩، والتهذيب: ٧ / ٢٤٢ ح ١٢.

الصادق والكاظم عليهما السلام، عن بريد بن معاوية، الذي كان من أصحاب الصادق عليه السلام وتوفّي سنة مائة وخمسين.

ويؤيّده ورود هذه الرواية بعينها في البصائر[١]، وتأويل الآيات[٢]، والبحار نقلاً عن الكافي والبصائر[٣]، وكذا في تفسير نور الثقلين وكنز الدقائق[٤].

وبقي هاهنا شيء لابدّ من الإشارة إليه:

فقد مرّ أنّ البرقي والشيخ عدّا عبد اللّه بن حمّاد من أصحاب الصادق عليه السلام[٥]، وقال الشيخ في الفهرست: له كتاب رواه أحمد بن أبي عبد اللّه»[٦].

وقال السيّد الخوئي: «ذكر الشيخ أنّ الراوي لكتاب عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري، أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، ولو ثبت هذا؛ لكان مغايراً لـ«عبد اللّه ابن حمّاد» المتقدّم جزماً؛ فإنّ المتقدّم من أصحاب الصادق عليه السلام، والبرقي توفّي سنة مائتين وسبعين أو بعد ذلك، ولا يمكن روايته عن أصحاب الصادق عليه السلام، إلّا أن يفرض عبد اللّه بن حمّاد من المعمَّرين، ولم يعدّ منهم.

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٠٤ ح ٨.

(٢) تأويل الآيات: ١٠٧.

(٣) بحار الأنوار: ١٧ / ١٣٠ ح١ و٢٣ / ١٩٩ ح٣٣.

(٤) نور الثقلين: ١ / ٣١٧ ح ٣٥، وكنز الدقائق: ٢ / ١٩ و٢٦.

(٥) رجال البرقي: ٢٢، ورجال الطوسي: ٢٦٥ رقم ٦٩٤.

(٦) الفهرست: ١٠٣ رقم ٤٣٥.

لكن ما ذكره الشيخ غير ثابت؛ إذ لم توجد رواية رواها البرقي عن عبد اللّه ابن حمّاد الأنصاري، كما لم توجد رواية عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري عن أحد من الأئمّة عليهم السلام، فكان المناسب أن يعدّ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام. واللّه العالم»[١].

ويلاحظ عليه.

أوّلاً: بأنّه لا مانع من رواية البرقي كتاب عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري؛ لأنّ أحمد البرقي ولد في حدود سنة خمس وتسعين ومائة[٢]، وعبد اللّه بن حمّاد الأنصاري كان حيّاً في سنة تسع وعشرين ومائتين كما تقدّم.

مضافاً إلى أنّ الإشكال لا ينحصر بالشيخ، بل يرد على النجاشي أيضاً؛ حيث عدّ الأحمري راوياً لكتاب عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري[٣]؛ لأنّ المراد من الأحمري هو إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي، الذي كان حيّاً في سنة تسع وستّين ومائتين، كما صرّح به النجاشي[٤]؛ أو كان حيّاً في سنة ثلاث وسبعين ومائتين كما في غيبة النعماني[٥].

ولم يلتزم السيّد الخوئي بإرسال رواية إبراهيم بن إسحاق الأحمري، عن عبد اللّه بن حمّاد؛[٦] لأنّ جلّ ما رُوي عن عبد اللّه بن حمّاد رواه الأحمري[٧].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٧٥ رقم ٦٨٢٤.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ٤٢٥.

(٣) رجال النجاشي: ٢١٨ رقم ٥٦٨.

(٤) رجال النجاشي: ١٩ رقم ٢١.

(٥) كتاب الغيبة: ١٢٧ ح ١، و٢٠٣ ح ٤، و٢٦٦ ح ٣٤، و٢٨٩ ح ٤، و٣٠٢ ح ٨، و٣٣١ ح ٢.

(٦) راجع: معجم رجال الحديث: ١ / ٢٠٤ رقم ١٠٢ إلى ١٠٦ و٢١٠ رقم ١١١.

(٧) راجع: معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٧٤ رقم ٦٨٢٣، و١٧٦ رقم ٦٨٢٤.

ثانياً: بأنّ الرجل كان من المعمَّرين، لأنّه كان حيّاً سنة تسع وعشرين ومائتين، كما تقدّم عن النعماني[١]، وقد روى عن عدّة من أصحاب الصادق عليه السلام، الذين لا توجد لهم رواية عن الكاظم عليه السلام، ولم يعدّوهم من أصحابه عليه السلام كسيف التّمار[٢]، وسدير الصيرفي[٣]، وصباح المزني[٣].

بل روى عن عدّة من الذين توفّوا في حياة الصادق عليه السلام كأبان بن تغلب[٤]، المتوفّى سنة إحدى وأربعين ومائة[٥]، ومعلّى بن خنيس[٦]، المتوفّى في حياة الصادق عليه السلام[٧]، وبريد بن معاوية[٨]، الذي مات في حياة الصادق عليه السلام، أو سنة خمسين ومائة[٩].

---

(١) كتاب الغيبة: ١٢٧ ح١، و٢٠٣ ح٤، و٢٦٦ ح٣٤، و٢٨٩ ح٤، و٣٠٢ ح٨، و٣٣١ ح٢.

(٢) راجع: الكافي: ١/٢٦٠ ح ١، ومثله في بصائر: ١٢٩ ح ١، وعنه بحار الأنوار: ٢٦/١٩٦ ح ٦.

(٣) راجع: الكافي: ٢/٢٤٢ ح٤، والفقيه: ٣/٢٠٠ ح ٣٧٥٤، وأمالي الطوسي: ٤٠٨ ح ٩١٧، وعنه بحار الأنوار: ٢٣/٣٣٨ ح٩، و٢٤/ ١٩٢ ح٩، ٤٧/٣٧٢ ح٩٣، والإختصاص: ٢٦١، وعنه البحار: ٧٥/٣٧٨ ح٣٤ و... .

(٣) انظر: الكافي: ١/٣٩٨ ح٢، و٣/٤٢ ح٥، والتهذيب: ٣/٩ ح٣٠.

(٤) كما في غيبة النعماني: ١٦٠ ح ٨، وبحار الأنوار: ٥٢/١٣٤ ح٣٨، والمحاسن: ١/٢٦٦ ح٥١٥، وتأويل الآيات: ٧٣٤، وبحار الأنوار: ٣٦/٢ ح٤، عن كنز، و... .

(٥) كما في رجال النجاشي: ١٣ رقم ٧.

(٦) كما في ثواب الأعمال: ٦٤ ح٣، باب ثواب الجماعة، ووسائل الشيعة: ٧/٣٧٩ ح ٩٦٢٨ (ط. آل البيت)، وبحار الأنوار: ٨٦/٣٤٨ ح٢٤.

(٧) كما في رجال الكشّي: ٣٧٧ رقم ٧٠٧.

(٨) كما في الكافي: ١/٢١٣ ح٢.

(٩) كما في رجال النجاشي: ١١٢ رقم ٢٨٧.

وكذا عن أبي بصير[١]، المتوفّى سنة خمسين ومائة[٢]، وزياد بن المنذر أبي الجارود[٣]، المتوفّى سنة خمسين ومائة[٤]، أو ثلاث وخمسين ومائة[٥].

والقول بإرسال هذه الروايات بعيد جدّاً.

ثالثاً: قوله بعدم رواية عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري، عن أحد من الأئمّة عليهم السلام، فكان المناسب أن يعدّ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام غير تام لأنّه كثيراً ما يستدلّ على عدم وجود رواية لراوٍ؛ بعدم وجود رواية له في الكتب الأربعة، من دون ملاحظة روايته في سائر الجوامع الروائية.

وهذا عبد اللّه بن حمّاد، قد ذكر الصدوق له رواية بهذا العنوان: عن أبي عبد اللّه عليه السلام في موردين في الأمالي[٦].

وذكره ابن قولويه بعنوان: عبد اللّه بن حمّاد البصري[٧]،

---

(١) انظر: الكافي: ٥ / ١٣٩ ح ١٠، وبحار الأنوار: ٤٧ / ٦٦ ح ٩، و٥١ / ٦٠ ح ٥٨، و٥٢ / ٢٤٦ ح ١٢٦، و٢٩٧ ح ٥٥، و٧٤ / ٣٠٢ ح ٤٠، و٨٥ / ١٣٢ ح ٨، و٩٣ / ١٧١ ح ١٢، و... .

(٢) كما في رجال النجاشي: ٤٤١ رقم ١١٨٧.

(٣) كما في بصائر الدرجات: ١٣٢ ح ٢، وكمال الدين: ٣٢٦ ح ٥، والغيبة للنعماني: ٢٣٨ ح ٢٨.

(٤) كما في أعيان الشيعة: ٧ / ٨٣.

(٥) كما عن السيّد البروجردي في الموسوعة الرجاليّة: ٦ / ٣١، في ترجمة جويرية بن مسهر العبدي.

(٦) الأمالي: ٥٥٠ ح ٢ و٣، المجلس الحادي والسبعون، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة.

(٧) لم يدلّ دليل على اتحادهما لأنّ الواقع في كامل الزيارات هو عبد اللّه بن عبد الرحمان ←

في كامل الزيارات[١].

وذكره السيّد بن طاووس بعنوان: عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري في مهج الدعوات[٢]، وفلاح السائل[٣]، وكذا الكفعمي في المصباح[٤]، ونقله المجلسي في البحار عن الأمالي[٥]، والشيخ الحرّ في وسائل الشيعة عن كامل الزيارات[٦]، وهذا يردّ قول ابن الغضائري من أنّه لم يرو عن أحد من الأئمّة عليهم السلام[٧].

ومع الغضّ عن هذا كلّه، يمكن أن يقال بصحّة قول ابن الغضائري وبأنّ الشيخ والبرقي قد أرادا من كونه من أصحاب الصادق عليه السلام، هو مجرّد المعاصرة، كما صرّح به المحقّق التستري رحمه الله[٨].

← الأصم، والذي روى عبد اللّه بن حمّاد المطلق هو عبد اللّه بن عبد الرحمان من دون وصف هذا أوّلاً وثانياً اتحاد المروي عنه لم يثبت الاتحاد كما يظهر أيضاً من السيّد الخوئي؛ راجع معجم رجال الحديث: ١٠/١٧٧ رقم ٦٨٢٧.

(١) كامل الزيارات: ٦٨ ح ٢، الباب الاثنين وعشرين.

(٢) مهج الدعوات: ٣٥٧ (الطبعة الحديثة: ٤٢٢). فيه: من كتاب عبد اللّه بن حمّاد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

(٣) فلاح السائل: ٩٥.

(٤) المصباح: ٣٠٠، (الطبعة الحديثة: ٤٠١) فيه: عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري من كتابه عن الصادق عليه السلام.

(٥) البحار: ٦٠/١٢٧ ح١٩، و٩١/١٤٦ ح٣، و٩٣/١٥٦ ح٢٤.

(٦) وسائل الشيعة: ١٤/٥٩٩ ح١٩٨٩٧.

(٧) مجمع الرجال: ٣/٢٧٩.

(٨) قاموس الرجال: ٦/٣٢٥ رقم ٤٢٧٩.